



الأمم المتحدة

تقرير
المفوض العام
لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل
اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

١ تموز/يوليه ١٩٩٥ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية: الدورة الحادية والخمسون
الملحق رقم ١٣ (A/51/13)

**تقرير
المفوض العام
لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل
اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى**

١ تموز/يوليه ١٩٩٥ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦

**الجمعية العامة
الوثائق الرسمية: الدورة الحادية والخمسون
الملحق رقم ١٣ (A/51/13)**



الأمم المتحدة. نيويورك، ١٩٩٦

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام، ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة الى إحدى وثائق الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية]

[١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦]

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات
v	كتاب الإحالة
vii	رسالة مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، موجهة إلى المفوض العام من رئيس اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
١	أولا - مقدمة
١٨	ثانيا - التطورات العامة في برامج الوكالة
١٨	ألف - التعليم
٢٢	باء - الصحة
٢٦	جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية
٢٩	دال - توليد الدخل
٣٢	هاء - برنامج تطبيق السلام
٣٥	ثالثا - المسائل المالية
٣٥	ألف - هيكل الصندوق
٣٦	باء - ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ ونفقات فترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤
٣٧	جيم - الإيرادات ومصادر التمويل
٣٧	دال - الوضع المالي الراهن
٤٠	رابعا - المسائل القانونية
٤٠	ألف - موظفو الوكالة
٤٢	باء - خدمات الوكالة ومبانيها
٤٣	جيم - مطالبات الحكومات بالتعويضات
٤٤	خامسا - الأردن
٤٤	ألف - التعليم
٤٥	باء - الصحة
٤٧	جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية
٤٩	سادسا - لبنان
٤٩	ألف - التعليم
٥٠	باء - الصحة
٥١	جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٥٤	١٤٦-١٥٧ الجمهورية العربية السورية - سابعاً
٥٤	١٤٦-١٤٨ ألف - التعليم
٥٥	١٤٩-١٥٢ باء - الصحة
٥٦	١٥٣-١٥٧ جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية
٥٨	١٥٨-١٧٧ ثامناً - الضفة الغربية
٥٨	١٥٨-١٦٣ ألف - التعليم
٦٠	١٦٤-١٧٠ باء - الصحة
٦١	١٧١-١٧٧ جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية
٦٥	١٧٨-١٩٨ تاسعاً - قطاع غزة
٦٥	١٧٨-١٨٢ ألف - التعليم
٦٧	١٨٣-١٩٠ باء - الصحة
٦٩	١٩١-١٩٨ جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

المرفقات

٧٣	 معلومات إحصائية ومالية - الأول
٨٨	 الوثائق ذات العلاقة الصادرة عن الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة - الثاني

كتاب الإحالة

٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

سيدي،

يشرفني أن أقدم إلى الجمعية العامة تقريرني السنوي حول أعمال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، امتثالاً للطلب الوارد في الفقرة ٢١ من القرار ٣٠٢ (د - ٤) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩، والفقرة ٨ من القرار ١٣١٥ (د - ١٣) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨.

ومع إنجاز نقل رئاسة الأونروا إلى منطقة العمليات، فإن الوكالة عادت كلياً إلى المنطقة، حيث التطورات الايجابية والسلبية معا تترك آثاراً مباشرة وغير مباشرة على عمليات الوكالة.

وفي المقدمة من الفصل الأول، أوجزت التطورات والمبادرات الخاصة في إطار عمل الأونروا في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أشرت إلى عملية السلام والتغيرات الناشئة عنها في الضفة الغربية وقطاع غزة. وظل العجز المركب للوكالة، وانعكاساته على نوعية ومستوى خدماتها للاجئين الفلسطينيين، مصدر قلق عميق، حيث تقرر عقد اجتماع استثنائي لممثلي كبار المتبرعين والحكومات المضيفة في ٢٣ أيلول/سبتمبر لمواجهة هذه المشكلة.

ويشمل الفصل الثاني معلومات عن البرامج الأساسية الثلاثة لدى الوكالة، في التعليم، والصحة، والإغاثة والخدمات الاجتماعية، والبرامج الفرعية لدر الدخل وإيجاد فرص العمل، وعن برنامج الوكالة لتطبيق السلام الذي استُحدث في إطار العملية السلمية.

ويتناول الفصل الثالث المسائل المالية، مع إشارة خاصة إلى الوضع المالي الراهن.

ويستعرض الفصل الرابع المسائل القانونية، وبخاصة تلك المتصلة بموظفي الوكالة وخدماتها ومبانيها، بما في ذلك أثر إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة على تنقل موظفي الوكالة.

رئيس الجمعية العامة
الأمم المتحدة
نيويورك

ويشير الفصل الخامس إلى أنشطة الوكالة وعملياتها في الأردن، فيما يستعرض الفصل السادس مثيلاتها في لبنان، والفصل السابع في الجمهورية العربية السورية. ويتناول الفصل الثامن الضفة الغربية بينما يتناول الفصل التاسع قطاع غزة.

وتقدم المرفقات بيانات إحصائية ومالية متصلة بأعمال الأونروا، ومرجعيات إلى الوثائق ذات الصلة، الصادرة عن الجمعية العامة وسواها من هيئات الأمم المتحدة.

وجريا على العادة، تم توزيع التقرير سلفا في صيغة مشروع على الأعضاء العشرة للجنة الاستشارية، وروعت تعليقاتهم وملاحظاتهم بعناية. وجرى مناقشة مشروع التقرير مع اللجنة في اجتماع عُقد في عمان في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وملاحظات اللجنة متضمنة في رسالة موجهة إلي من رئيس اللجنة الاستشارية. وترد لاحقا نسخة من هذه الرسالة.

وقد حافظت على ممارسة عرض تقرير في صيغة مشروع على ممثلي الحكومة الإسرائيلية وإعطاء تعليقاتهم العناية التي تستحق، في إطار الوضع السائد في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٦٧، والتطورات اللاحقة. وفيما يتصل بقرار الجمعية العامة في عام ١٩٩٤ بأن تقيم اللجنة الاستشارية علاقة عمل مع منظمة التحرير الفلسطينية، فقد حضر ممثل للمنظمة اجتماع اللجنة في ٢٢ أيلول/سبتمبر، وتم تزويده بمشروع التقرير.

وتفضلوا، سيدي، بقبول فائق احترامي.

(التوقيع) بيتر هانسن

المفوض العام

رسالة مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، موجهة إلى المفوض
العام من رئيس اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة
وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

عزيزي السيد المفوض العام،

في اجتماعها العادي في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، نظرت اللجنة الاستشارية للأونروا في مشروع تقريركم
السنوي حول أنشطة الوكالة وعملياتها خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦،
والذي سيتم تقديمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والخمسين.

وقد عبرت اللجنة الاستشارية عن تقديرها العميق لبرامج الأونروا في مساعدة ٣,٣ ملايين لاجئ
فلسطيني في الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفيما هي تؤكد دعمها لعملية السلام في الشرق الأوسط، فإن اللجنة الاستشارية تعرب عن قلقها حيال
الوتيرة البطيئة للتطورات في عملية السلام، والفشل في تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة. كما
أعربت اللجنة الاستشارية عن قلقها حيال عدم التقدم نحو إيجاد حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين وفقا
لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والفشل في بدء مفاوضات الوضع الدائم، بما فيها تلك المتصلة بمسألة
اللاجئين.

وإلى جانب ذلك، أملت اللجنة بإمكانية معالجة المسائل الأساسية مع استئناف التقدم في عملية السلام
في الشرق الأوسط.

ولاحظت اللجنة بشكل خاص آثار الإغلاقات الطويلة المفروضة من جانب السلطات الإسرائيلية على
الاقتصاد والسكان في الضفة الغربية وغزة، وطالبت السلطات الإسرائيلية برفع هذه القيود.

وأعربت اللجنة الاستشارية عن أسفها حيال الآثار السلبية لإجراءات السلطات الإسرائيلية على عمليات
الوكالة، كما فصلها التقرير السنوي. وكان أبرز بواعث القلق لدى اللجنة، تدهور الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية
لللاجئين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية نتيجة لهذه الإجراءات.

السيد بيتر هانسن

المفوض العام

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل

اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

ونظرت اللجنة الاستشارية بقلق بالغ إلى العجز الهيكلي الذي تواجهه الوكالة، وأعربت عن قلقها العميق تجاه أثره على نوعية ومستوى الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين. ورأت اللجنة أنه ما لم يتم التوصل إلى حلول فورية وشاملة للصعوبات المالية التي تواجهها الوكالة، وطالما بقي عجز الميزانية دون تغطية، فإن انعكاسات العجز ستكون حاسمة وخطيرة.

وأخذت اللجنة علماً، مقروناً بالقلق العميق، بتقريركم حول الأزمة المالية للأونروا، وأقرت دعوتكم إلى اجتماع استثنائي في ٢٣ أيلول/سبتمبر، وأعربت عن الأمل بأن يتخذ المجتمع الدولي كله، وكبار المتبرعين الفعليين والمحتملين، في الاجتماع المذكور، أو أثناء مداوالات الجمعية العامة حول موضوع الأونروا، أو في مؤتمر التعهدات على أبعد تقدير، قرارات من شأنها أن تحل الأزمة المالية الحادة للوكالة.

واتفقت اللجنة على أن أي تراجع فعلي أو نظري في الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي تقليدياً للاجئين الفلسطينيين، وبخاصة من خلال الأونروا، سيكون له انعكاسات سلبية جداً. وكررت اللجنة التأكيد على أهمية مواصلة تقديم خدمات الوكالة في جميع أقاليم العمليات، حتى يتم التوصل إلى تسوية عادلة لمسألة اللاجئين الفلسطينيين.

وحثت اللجنة الأونروا على تكثيف جهودها لتطوير استراتيجيات لجمع الأموال، بما في ذلك تنفيذ المقترحات المنبثقة عن الاجتماع المشترك لممثلي اللجنة الاستشارية وكبار المتبرعين والحكومات المضيفة، الذي عُقد في عمان في أيار/مايو ١٩٩٦، بهدف زيادة التبرعات للوكالة، لتغطية عجز الميزانية، وإنجاز وتشغيل مستشفى غزة الأوروبي في الوقت المحدد لذلك.

وفيما يتصل بالأمور الأخرى، أعربت اللجنة الاستشارية عن تقديرها للحكومات المضيفة على الخدمات التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين، ولاحظت بعين الرضى التعاون الوثيق بين الوكالة والسلطة الفلسطينية، وبين الوكالة والحكومات المضيفة.

ولاحظت اللجنة باهتمام مراجعتكم للتنظيم الإداري، والتغييرات التنظيمية التي استحدثتموها، وهي تتطلع إلى مزيد من المشاورات حول هذه المسائل.

وختاماً، تود اللجنة الاستشارية أن تعبر عن دعمها الكبير لقيادتكم الوكالة في هذه المرحلة الصعبة، كما تود أن تكرر تقديرها لأعمال سلفكم، السيد إتر تركمان، في السنوات الخمس الماضية. ويطيب للجنة أيضاً أن تشني على جميع موظفي الوكالة، الذين واصلوا تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين، في ظروف بالغة الصعوبة غالباً.

(توقيع) محمد أبو زرد
رئيس اللجنة الاستشارية

أولا - مقدمة

١ - واصلت عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، تركيزها على دعم عملية السلام في الشرق الأوسط، وتحسين الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية في مجتمع اللاجئين الفلسطينيين. وفي هذا الإطار، طورت الوكالة علاقتها مع السلطة الفلسطينية بتحسين التنسيق التقني، وتنشيط مواءمة الخدمات، وتقديم المساعدة الخاصة وفقا للوسائل المتاحة لها. وكانت الفترة المستعرضة أيضا مرحلة انتقالية بارزة للأونروا، توافقت مع تطورات في عدد من المجالات التي ستترك بصماتها على عمليات الوكالة للمدنيين القريب والبعيد. فقد قطعت عملية السلام خطوة هامة إلى الأمام مع إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وإجراء الانتخابات الفلسطينية، لتواجه تعثرا عقب تصاعد أعمال العنف ضد الإسرائيليين في مطلع عام ١٩٩٦، وقيام السلطات الإسرائيلية بفرض إغلاق مطول للضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا الإجراء وسواه من القيود الإسرائيلية القائمة على اعتبارات أمنية، أثر على عمليات الوكالة في هذين الإقليمين، وبخاصة أن الوكالة قد أكملت خطواتها التاريخية بنقل رئاستها إلى منطقة عملياتها. وقد تفاقمت صعوبة الوضع المالي لدى الوكالة، بتوقع ظهور عجز هيكلي الآن، في عام ١٩٩٦ لرايع سنة على التوالي، ووقوع تمويل البرامج العادية للوكالة تحت وطأة ضائقة متفاقمة. وقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم ٢٨/٥٠ ألف، بتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، تمديد ولاية الوكالة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، عين الأمين العام للأمم المتحدة الأمين العام المساعد، السيد بيتر هانسن، مفوضا للوكالة وهو المفوض الحادي عشر لها بعد انتهاء مدة خدمة السيد إتر تركمان. وقد تم تعيين المفوض العام الجديد مسؤولا رسميا للأمم المتحدة، مختص بأمن وحماية موظفي الأمم المتحدة وأفراد عائلاتهم في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة. وتصدرت أولويات المفوض العام مراجعة للتنظيم الإداري، هدفها تحسين قدرة الوكالة على العمل في بيئة متغيرة.

٢ - ومن خلال برامجها العادية للمساعدة، قدمت الأونروا التعليم الأساسي، والصحة، والإغاثة والخدمات الاجتماعية لما مجموعه ٣,٣ ملايين لاجئ فلسطيني، مسجلين لدى الوكالة في الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة. وضمت ٦٣٧ مدرسة للوكالة ٨٥٤ ٤٢١ تلميذا، جلهم في المرحلتين الابتدائية والإعدادية خلال السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦. ووفرت ثمانية مراكز للتدريب لدى الوكالة ٦٢٤ ٤ مقعدا تدريبيًا، فيما توافر ٤٥٥ ١ مقعدا لدى كلية العلوم التربوية. وتم تقديم منح جامعية قائمة على مستوى التحصيل الدراسي لما مجموعه ٩٤٣ طالبا من اللاجئين الفلسطينيين. وتعاملت شبكة الوكالة التي تضم ١٢٣ مرفقا صحيا للمرضى الخارجيين مع ٦,٦ ملايين زيارة مريض. وبالإضافة إلى الخدمات المقدمة عبر مستشفى قلقيلية الذي يضم ٤٣ سريرا في الضفة الغربية، تم توفير الرعاية الثانوية من خلال اتفاقيات تعاقدية مع مستشفيات غير حكومية وخاصة، أو من خلال التعويض الجزئي عن تكاليف العلاج. وواصلت الوكالة تركيزها على الصحة العائلية كجزء من برنامجها العادي للصحة، كما كان برنامجها للقابلات التطبيقات في كلية غزة للتمريض، البرنامج الوحيد من نوعه في قطاع غزة.

٣ - وتم تقديم خدمات الصحة البيئية، بما فيها تصريف مياه البواليع والنفايات ومعالجة المياه المبتذلة وتوفير مياه الشرب، لأكثر من مليون لاجئ، يقيمون في ٥٩ مخيما. وظلت الوكالة تؤدي دورا رائدا في التخطيط لتنمية دائمة في قطاع الصحة البيئية وتنفيذ مشاريع واسعة النطاق لتحسين الصحة العامة. وعمل برنامج العسر الشديد على خدمة ١٧٨ ١٧٩ شخصا من أكثر اللاجئين عوزا، إذ قدم لهم المواد الغذائية، ومساعدات الرعاية الطبية، ومساعدات أخرى تلبي احتياجاتهم الأساسية، بما فيها استصلاح المآوي، والمنح النقدية الطارئة، ومبادرات الحد من الفقر، وأفضلية الدخول إلى مراكز التدريب. وبما أن الكميات الكافية من المواد الأساسية التي كان يتم التبرع بها تقليديا لبرنامج العسر الشديد قد تناقصت، فقد بدأت الوكالة مفاوضات مع المتبرعين لإيجاد حل لهذه المسألة. وتم توفير تشكيلة من الخدمات الاجتماعية لأكثر من ٢٥٠٠٠ لاجئ، من خلال ١٢٥ مركزا لبرامج المرأة والتأهيل الاجتماعي وأنشطة الشباب برعاية الأونروا. ومع أواسط عام ١٩٩٦، كان برنامج در الدخل قد منح قروضا قيمتها ١١ مليون دولار لما مجموعه ٥٤٥ ٢ مؤسسة تجارية، وحقق نسب تسديد بلغت أكثر من ٩٥ في المائة. وفي قطاع غزة، حيث تركزت جهود الوكالة، اعتُبر هذا البرنامج الأكثر نجاحا من نوعه، وأكبر مصدر منفرد للاستثمار في القطاع الخاص.

٤ - وأكثر ما تجلى فيه التزام الأونروا بدعم الظروف الملائمة لنجاح عملية السلام، هو برنامجها لتطبيق السلام، الذي واصل نموه المضطرب بفضل الدعم السخي من المتبرعين. وقد سعى هذا البرنامج الذي أُطلق في عام ١٩٩٣ إلى جعل نتائج عملية السلام ملموسة على الصعيد المحلي، من خلال برنامج استثماري شامل، يرمي إلى تحسين البنى الأساسية، وإيجاد فرص عمل، وتعزيز الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية ضمن مجتمع اللاجئين في الأقاليم الخمسة للعمليات. وباستلام ٦٨,٩ مليون دولار من التبرعات المعقودة والتبرعات خلال الفترة المستعرضة، كانت الوكالة حتى أواسط عام ١٩٩٦ قد تلقت ما مجموعه ١٩٢,٦ مليون دولار من التبرعات المعقودة والتبرعات في إطار برنامج تطبيق السلام، بينها ١٥٩,٤ مليون دولار لمشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة، و ٣٣,١ مليون دولار لمشاريع في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية. وقد أتاح تمويل برنامج تطبيق السلام للوكالة أن تركز على برنامج واسع لتنمية البنى الأساسية، دعما للبرامج العادية في الوكالة، كإنشاء وتحسين المدارس ومراكز التدريب والمراكز الصحية والمراكز الاجتماعية والمرافق المساعدة، فضلا عن مستشفى غزة الأوروبي وكلية التمريض والعلوم الطبية المتصلة به. وقام برنامج تطبيق السلام أيضا بدعم تشكيلة من الأنشطة، بينها استصلاح مآوي اللاجئين، وتوفير شبكات المجاري والصرف الصحي في المخيمات، وتوسيع مبادرات در الدخل وإيجاد فرص العمل، وتعزيز الخدمات الصحية، واستحداث المبادرات الخاصة كالبرنامج الترفيهي بعد الدوام المدرسي.

٥ - ولم تقتصر الفوائد على المرافق والخدمات التي شكلت النتاج النهائي لمشاريع برنامج تطبيق السلام، لكنها امتدت إلى الدعم المساعد للاقتصاد المحلي عبر توظيف المقاولين والعمالة والبضائع والخدمات المحلية. فعلى سبيل المثال، تعاقدت الوكالة مع مؤسسات محلية لتصنيع حاويات النفايات وهياكل الشاحنات لآليات جمع القمامة، بدل استيرادها من خارج غزة، في إطار تنفيذ أحد المشاريع الرامية إلى تعزيز مرافق تصريف النفايات الصلبة في القطاع. والمستوى الذي لم يسبق له مثيل على صعيد أنشطة المشاريع، والذي جعله برنامج تطبيق السلام ممكنا، بدأ يشكل جزءا متعاظما من جميع أنشطة الوكالة على الأرض، لأن العديد من المشاريع الممولة في فترات سابقة انتقلت إلى مرحلة التنفيذ. ومجمل المشاريع الممولة في إطار برنامج تطبيق السلام شكلت إسهاما حاسما

في البنى الأساسية المادية والموارد البشرية المتاحة للسلطة الفلسطينية ومجتمع اللاجئين الفلسطينيين على المدى القصير وفي المستقبل.

٦ - وتميز النصف الأول من الفترة المشمولة بالتقرير بالتقدم المتواصل نحو تحقيق الأهداف المنصوص عليها في إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي المرحلي، الذي وقعته الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، والذي تلاه الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، فالاتفاق حول النقل التحضيري للصلاحيات والمسؤوليات في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٤. وفي ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٥، وقع الطرفان معاهدة حول نقل المزيد من الصلاحيات والمسؤوليات، تم بموجبها الانتقال الأولي للمسؤولية عن ثمانية مناطق حضرية في الضفة الغربية من الحكم العسكري الإسرائيلي وإدارته المدنية إلى السلطة الفلسطينية، كخطوة جديدة في عملية النقل التدريجي للسلطة.

٧ - وقد تلا الاتفاقيات التنفيذية الثلاث، الاتفاق المرحلي حول الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي وقعه الطرفان في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، والذي بشر بمرحلة جديدة من عملية السلام. وقد نص هذا الاتفاق المرحلي على إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وتوسيع الحكم الذاتي الفلسطيني من خلال مجلس فلسطيني منتخب، ذي سلطات تشريعية وتنفيذية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الانتقالية. وعملا بالاتفاقية، تم في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، تنفيذ المرحلة الأولى من إعادة انتشار القوات الإسرائيلية خارج مدن بيت لحم وجنين ونابلس وقلقيلية ورام الله وطولكرم في الضفة الغربية، فضلا عن نحو ٤٥٠ بلدة وقرية. وتولت قوة الشرطة الفلسطينية المسؤوليات الأمنية في المناطق التي أُخليت، وتشكلت لجان أمنية مشتركة للتنسيق بين القوات الفلسطينية والإسرائيلية. وتم إطلاق سراح سجناء في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٦، كتنفيذ جزئي لبنود الاتفاق المرحلي. وفي الوقت نفسه، دخل الألوف من موظفي السلطة الفلسطينية مع عائلاتهم، ومعظمهم من اللاجئين، إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة المستعجلة. واجتمعت عدة مرات على المستوى التقني، اللجنة الرباعية حول كيفية عودة الأشخاص النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧، التي ضمت ممثلين عن السلطة الفلسطينية والحكومات المصرية والإسرائيلية والأردنية.

٨ - ونتيجة للاتفاق المرحلي، لم يعد معظم الفلسطينيين في الضفة الغربية على احتكاك مباشر بالقوات الإسرائيلية، وذلك للمرة الأولى منذ عام ١٩٦٧، بل أصبحوا في معظمهم قادرين على إدارة شؤونهم الخاصة بأنفسهم. وقد حدد الاتفاق مناطق منفصلة ضمن الضفة الغربية، لكل منها وحدة خاصة للمسؤولية عن الأمن والشؤون المدنية. ففي المنطقة "ألف" التي تضم المدن الست، حيث أعادت القوات الإسرائيلية انتشارها، يتولى المجلس الفلسطيني مسؤولية كاملة عن الأمن الداخلي والنظام العام، فضلا عن المسؤوليات المدنية جميعا. وتقرر تسيير دوريات فلسطينية-إسرائيلية مشتركة على طرقات محددة في المنطقة "ألف". أما في المنطقة "باء"، التي تشمل البلدات والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية، فسيتم منح المجلس سلطة مدنية كاملة، ويكلف الحفاظ على النظام العام، بينما تتولى إسرائيل مسؤولية الأمن العام. وفي المنطقة "جيم"، التي تضم مناطق غير مأهولة، وهي مناطق ذات أهمية استراتيجية لإسرائيل والمستوطنات اليهودية، تحتفظ إسرائيل بالمسؤولية الكاملة عن الأمن والنظام العام. وبالإجمال، فإن إسرائيل تواصل تحمل المسؤولية عن الأمن العام للإسرائيليين، بهدف حماية

أمنهم الداخلي ونظامهم العام. وكان من المقرر لتنفيذ المزيد من إعادة الانتشار من المنطقة "جيم"، ونقل مسؤولية الأمن الداخلي في المنطقتين "باء" و "جيم" أن يجري على ثلاث مراحل تستغرق فترة ١٨ شهرا، تبدأ بعد تشكيل المجلس الفلسطيني. ومن بين ١٩ مخيما للاجئين، تقع ثمانية مخيمات في المنطقة "ألف"، وستة في المنطقة "باء"، ومخيم واحد في المنطقة "جيم"، وآخر في القدس، فيما توزعت ثلاثة مخيمات بين المنطقة "ألف" ومناطق أخرى. وقد تفاوتت قدرة الوكالة على تقديم الخدمات خلال فترات الإغلاق من منطقة إلى أخرى.

٩ - وإجراء انتخابات المجلس الفلسطيني في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، شكل علامة فارقة أخرى في عملية السلام. فقد اعتُبرت الانتخابات خطوة تحضيرية مرحلية بارزة نحو تجسيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتحقيق مطالبهم العادلة، لأنها توفر قاعدة ديمقراطية لإقامة المؤسسات الفلسطينية. وقد دعمت الأونروا العملية الانتخابية بأشكال مختلفة، إذ ساعدت الوكالة وحدة الانتخاب التابعة للاتحاد الأوروبي على إقامة مكتبها الإقليمي في غزة، وأعارتها أجهزة للاتصالات. وأُغلقت بعض مدارس الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة أسبوعين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، لتمكين المعلمين من المساعدة في تسجيل الناخبين، كما عُرِضت مسودات السجلات الانتخابية في مرافق الوكالة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وفي الأيام التي سبقت الانتخابات، أسهمت الأونروا في نقل اللوازم الانتخابية، بما فيها حُجيرات الانتخاب، وصناديق الاقتراع، وغيرها من التجهيزات، من الضفة الغربية إلى قطاع غزة، ووزعتها على أقلام الاقتراع. وتم فتح ما مجموعه ٩٣ منشأة للوكالة في قطاع غزة، و ٦٢ منشأة في الضفة الغربية، معظمها مدارس، كمراكز للتصويت. وبعد انتخابات ناجحة، شهدت نسبة عالية من الناخبين، وتم الاقتراع فيها دون إرباكات كبرى، انعقدت الجلسة الافتتاحية للمجلس الفلسطيني في ٧ آذار/مارس ١٩٩٦. وكان قيام المؤسسات العامة الفلسطينية المنتخبة تطورا مرحبا به، يعزز منجزات عملية السلام إلى الحد الذي تأمل الوكالة له أن يهييء فرصة أوسع لتوثيق المشاركة بين السلطة الفلسطينية والأونروا.

١٠ - وعلى الرغم من الاغتيال المأساوي لرئيس وزراء إسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وتصاعد أعمال العنف في اواخر السنة، ظلت أجواء التفاؤل سائدة بشأن عملية السلام، وظهر إجماع عام حول مسارها المستقبلي. لكن الأزمة ترسبت بفعل سلسلة من التفجيرات التي نفذها فلسطينيون في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦، والتي أودت بحياة ٥٦ إسرائيليا، وقلبت زخم التفاؤل. فأعلنت الحكومة الإسرائيلية لاحقا التأجيل غير المحدود للمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، وبدأت بتنفيذ مخططات لفصل الضفة الغربية عن إسرائيل، وفرضت إغلاقا صارما على الضفة الغربية وقطاع غزة. وهكذا، تأخر تنفيذ بنود هامة من الاتفاق المرحلي. لإعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية في الخليل، التي كان مقررا إتمامها في آذار/مارس ١٩٩٦، تأجلت بشكل غير محدود، ولم تكن قد بدأت حتى أواسط عام ١٩٩٦. ومفاوضات الوضع الدائم، التي من المقرر لها أن تشمل مسألة اللاجئين بين أمور أخرى، افتتحت رسميا في مدينة طابا المصرية في ٥ أيار/مايو ١٩٩٦، لكنها لم تكن قد تناولت المواضيع الجوهرية حتى نهاية الفترة المستعرضة. وفي أواسط عام ١٩٩٦، أُبطئت عملية السلام، وبقيت طبيعة ومواعيد الخطوات المستقبلية، بما فيها المزيد من مراحل إعادة الانتشار، غير واضحة. إلا أن تطورات معينة حدثت بعد نهاية الفترة المستعرضة، جعلت الوكالة تأمل باستئناف وشيك للمفاوضات الرسمية حول عملية السلام.

١١ - وكان هناك انخفاض ملحوظ في المواجهات بين المدنيين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية خلال الفترة المستعرضة، وبخاصة بعد إعادة انتشار القوات الإسرائيلية من التجمعات السكنية الفلسطينية في أواخر عام ١٩٩٥. إلا أن جوا من التوتر قد استمر، وظلت السلطات الإسرائيلية تفرض إجراءات مختلفة، لها تبرير واحد لا يتغير، هو الاعتبارات الأمنية. ففي الضفة الغربية، تم هدم ١٠ منازل وإغلاق منزل واحد لأسباب أمنية، بينها هدم مأويين وإغلاق مأوى واحد في مخيم الفوار للاجئين، كما هُدم أيضا ٥٦ منزلا لعدم توافر تراخيص لبنائها. وواصلت القوات الإسرائيلية القيام بحملات اعتقال ضد الفلسطينيين المشتبه باشتراكهم في أعمال عنف تستهدف الإسرائيليين، أو بمعارضتهم لعملية السلام. فقد اعتقلت تلك القوات ٢٠٠ ١ فلسطيني في المنطقتين "باء" و "جيم"، بعد تفجير حافلة ركاب في مطلع عام ١٩٩٦. واستنادا إلى مسوغات أمنية، فرضت السلطات الإسرائيلية حظر التجوال على مناطق مختلفة، وأصدرت أوامر إغلاق مؤقت لمؤسسات فلسطينية شملت مدارس وكليات ومساجد. وتواصلت أنشطة الاستيطان، ومصادرة الأراضي، والصدامات بين السكان الفلسطينيين والمستوطنين، بما في ذلك المصادرات المتصلة بإعادة انتشار القوات الإسرائيلية. ومع نهاية الفترة المستعرضة، بقي قيد الاحتجاز نحو ٣٢٠٠ فلسطيني، بينهم الكثيرون من اللاجئين. وقُتل ١٧ فلسطينيا إجمالا على أيدي جنود أو مستوطنين إسرائيليين، مقابل مقتل ٨٦ فلسطينيا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وواصلت القوات الإسرائيلية قيامها بعمليات عسكرية سرية في الضفة الغربية، أودت بحياة خمسة من أولئك القتلى. وخلافا لبقية أنحاء الضفة الغربية، تواصلت الاشتباكات بين الفلسطينيين والجنود والمستوطنين الإسرائيليين في مدينة الخليل في الضفة الغربية، حيث تواصل احتلال القوات الإسرائيلية لها طوال الفترة المستعرضة. ووصلت إلى هناك فرقة من المراقبين الدوليين في أيار/مايو ١٩٩٦، كجزء من الوجود الدولي الموقت في الخليل، الذي نص عليه الاتفاق المرحلي.

١٢ - وكندبير أمني وقائي، فرضت السلطات الإسرائيلية أيضا إغلاقا كاملا على الضفة الغربية وقطاع غزة في ١١ مناسبة منفصلة خلال الفترة المستعرضة، عقب سلسلة من حوادث العنف وردود الفعل عليها. وإغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي فُرض بشكل خاص في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٦، بقي ساري المفعول حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من تخفيف القيود نوعا ما. وخلال الإغلاقات، تم منع الفلسطينيين الذين يحملون بطاقات هويات من الضفة الغربية وقطاع غزة، من مغادرة أماكن إقامتهم، كما أن التصاريح الصادرة عن السلطات الإسرائيلية للتنقل بين المنطقتين أو لدخول القدس الشرقية لم تعد صالحة. وبالإعاق الصارمة للتنقل الطبيعي للسكان والبضائع والخدمات، ومنع العمال الفلسطينيين بشكل خاص من العمل في إسرائيل، فقد أوقفت الإغلاقات النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ورفعت نسبة البطالة، وأسهمت إلى حد كبير في تدهور الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية، مما استلزم الإجراءات الطارئة لتخفيف هذه الضائقة. وبالإجمال، فإن الضفة الغربية وقطاع غزة بقيا رهن الإغلاق ما يقارب نصف الفترة المستعرضة، مما قلب التوجه نحو تطبيع الحياة اليومية، الذي ميز الفترة المستعرضة الماضية.

١٣ - ولمعالجة الضائقة الاجتماعية-الاقتصادية الناجمة عن الإغلاق المطول، أطلقت الوكالة برنامجا طارئا لإيجاد فرص العمل في قطاع غزة في آذار/مارس ١٩٩٦ بتبرع في إطار برنامج تطبيق السلام. وبفضل هذا المشروع، استطاعت الوكالة توفير فرص عمل مؤقتة مجزية لما مجموعه ٧٣٦ ٢ شخصا، بينهم ٢٠٠٥ أشخاص عملوا في الدوائر الإدارية والداعمة لبرنامج الوكالة ذاته، و ٧٣١ شخصا في منظمات عامة وغير ربحية في

قطاع غزة. وقد حصل كل مشترك على ١٢ دولاراً يومياً، بغض النظر عن الموقع الذي شغله، وسيبقى الجميع في العمل لمدة خمسة أشهر. والتشكيلة الواسعة من أنشطة هذا البرنامج شملت تنظيف مخيمات اللاجئين، ومكافحة البعوض، والتدريب المهني وتدريب المعلمين، واستصلاح المآوي، والدراسات القانونية، والمخيمات الصيفية للشباب وخدمات اجتماعية أخرى مختلفة. وبالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، تمت رعاية ١٠٠ فني طبي في مستشفيات السلطة وعياداتها، و ٤٠ شخصاً في دائرة العدل التابعة للسلطة. وهناك منحى أطول مدى، تمثل في مبادرة التنمية التنظيمية التي أطلقتها الوكالة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، لتطوير المهارات الإدارية لدى الموظفين المحليين الواعدين في إقليمي الضفة الغربية وغزة. وبعد عملية انتقائية شاملة، وضعت الوكالة برامج إنمائية للأفراد، شارك فيها ٦١ مشتركاً، وعينت لكل منهم مرشداً، كما وفرت عدة دورات قصيرة. ومن خلال استثمار مركز للموارد البشرية الفلسطينية على مستوى التنظيم الإداري، سعت الوكالة إلى مساعدة الموظفين على مواكبة التحديات القائمة، وتمكينهم من التنافس على الوظائف العليا لدى الأونروا، وإعدادهم لدور مستقبلي في المجتمع الفلسطيني.

١٤ - وفي إطار الإغلاقات، تأثرت عمليات الأونروا بأشكال مختلفة، وبخاصة فيما يتصل بالقيود المفروضة على الموظفين الفلسطينيين الذين يشكلون أكثر من ٩٩ بالمائة من موظفي الوكالة. فقد حالت الإغلاقات دون وصول الموظفين الفلسطينيين إلى مواقع عملهم والقيام بواجباتهم، وأعاقت وصول المستفيدين إلى الخدمات، وأدت إلى زيادة التكاليف الإضافية، كما أثرت سلباً على فعالية العمل. وفي الماضي، كان قد سُمح للموظفين المقيمين في الضفة الغربية بالوصول إلى المكتب الإقليمي للوكالة في القدس الشرقية، شريطة أن يكونوا حاصلين على تصاريح الدخول المطلوبة. وعلى الرغم من المحاولات المتكررة من جانب الوكالة، والتي تواصلت حتى نهاية الفترة المستعرضة، فإنه لم يتم اتخاذ أي إجراء بالنسبة للإغلاق المطول الذي فُرض في شباط/فبراير ١٩٩٦. ونتيجة لذلك، لم يستطع ثلثا موظفي المكتب الإقليمي الانتظام في عملهم طوال الأشهر الأربعة من الإغلاق خلال الفترة المستعرضة، مما أدى إلى انخفاض حاد في إنتاجية الموظفين وانحسار في استخدامهم. وخلال الفترة نفسها، تأثرت عمليات الوكالة في قطاع غزة بعدم قدرة شاحنات الوكالة في مكتب القدس على الوصول إلى غزة، وبفقدان الخبرة التقنية المتوافرة عادة في الضفة الغربية، وبالقيود على استيراد السلع. وعند معبر إيرز للخروج من قطاع غزة بشكل خاص، أعاقت إجراءات التفتيش حركة الموظفين الدوليين، وبينهم أحياناً كبار موظفي الوكالة. وطلبة غزة الملتحقون بمراكز التدريب لدى الوكالة في الضفة الغربية، ظلوا يواجهون صعوبة في الحصول من السلطات الإسرائيلية على تصاريح لحضور دوراتهم، مما أجبر الوكالة على تنظيم صفوف خاصة للمعلمين المتدربين في غزة، ونقل دورة في التدريب المهني من مركز تدريب قلنديا إلى مركز تدريب غزة. ونظراً للقيود على التنقل عموماً، اضطرت الوكالة أن تستخدم سائقين من الخارج بتكاليف إضافية، لتأمين وسائل نقل كافية.

١٥ - وأُوقفت فعلياً عمليات الوكالة في الضفة الغربية خلال الإغلاق الداخلي طوال ١١ يوماً، الذي فُرض في ٤ آذار/مارس ١٩٩٦، في أعقاب حوادث التفجير ضد أهداف إسرائيلية. وقد منع الإغلاق التنقل داخل الضفة الغربية، وحجز الفلسطينيين في بلداتهم وقراهم ومخيماتهم. ولم يتمكن موظفو الوكالة المحليون من الوصول إلى مواقع عملهم، مما استلزم إعادة توزيع موظفي التعليم والصحة مؤقتاً على مواقع عمل في مناطق إقامتهم، واستخدام متطوعين محليين، مما جعل مدارس الوكالة وعياداتها الصحية تعمل بجزء من طاقتها. كما أُوقفت

فعليا جميع مشاريع البناء لدى الوكالة، وأُبعدت عن أعمالها فرق توزيع المواد الغذائية لحالات العسر الشديد. وأُخضعت أحيانا آليات الوكالة التي يقودها موظفون محليون للتفتيش من قبل الأجهزة العسكرية الإسرائيلية، وهي المرة الأولى التي يحدث فيها مثل هذا الأمر داخل الضفة الغربية. ولمواجهة حظر التجوال المطول الذي فُرض على مخيم الفوار للاجئين، جرى توزيع مواد طارئة على نحو ١٠٠٠ عائلة من المحتاجين في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦.

١٦ - والقيود التي فُرضت على عمليات الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة مخالفة لاتفاقيات الوكالة مع السلطات الإسرائيلية، التي على أساسها قامت الوكالة بتوفير الخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٦٧. وأولت الوكالة أقصى اهتمامها بتخفيف القيود المفروضة على عملياتها، عارضة هذا الأمر تكرارا على السلطات الإسرائيلية بجميع مستوياتها. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، كتب المفوض العام إلى وزير الخارجية الإسرائيلية، معربا له عن القلق العميق حيال القيود المفروضة على تنقل الموظفين إلى داخل غزة وخارجها، ومقترحا إيجاد معبر خاص في إيريذ لمرور موظفي ومركبات الأونروا وسائر موظفي ومركبات الأمم المتحدة بسرعة ودون تأخير. وقد أوضح وزير الخارجية في رده أن السلطات الإسرائيلية ستسعى لتسهيل مرور موظفي الأونروا في إطار مهماتهم الفنية، لكنه أعاد التأكيد على أن موظفي الأونروا المقيمين في الضفة الغربية أو قطاع غزة، لا يمكن إعفاؤهم من التدابير الأمنية. وبالنظر إلى الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية، فقد وافقت الوكالة استثنائيا، وكتدبير عملي وموقت، على خضوع مركباتها التي يقودها موظفوها الدوليون الخارجون من قطاع غزة للفحص. وبقبولها هذه الترتيبات على مضض، انطلقت الأونروا من حرصها على عدم تعريض عملياتها لأكثر من الحد الأدنى من التعطيل، ولفترة محدودة فقط. إلا أن الإجراءات على معبر إيريذ ظلت تؤخر مرور مركبات الوكالة لما معدله ساعة من الوقت، إذ توسعت أعمال التفتيش أحيانا لتشمل الحقائق الصغيرة للموظفين وأمتعتهم. وقد احتجت الوكالة ضد هذه الإجراءات، وكررت مطالبتها بإيجاد حل عملي لتسريع اجتياز مركبات الوكالة هذا المعبر. وعلى الرغم من الخلافات بشأن تطبيق الإجراءات المتصلة بالأمن، فإن الحكومة الإسرائيلية والأونروا حافظتا على علاقة تعاونية وثيقة، يؤمل لها أن تتعمق مع نقل رئاسة الوكالة.

١٧ - وفي سياق دعمها لعملية السلام، والتزامها بتوفير العيش الكريم لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين، واصلت الأونروا تعاونها مع السلطة الفلسطينية، وتقديم المساعدة لها بالمقدار الذي تتيحه الموارد المتوفرة، وبما ينسجم مع دور الوكالة وولايتها. واستجابة للحاجة الملحة من جانب السلطة إلى مساحة من الأرض لأغراض الإسكان والمنشآت في أريحا، قدمت الوكالة للسلطة في عام ١٩٩٥، موقع مخيم غير مأهول للاجئين، في منطقة النعيمة في أريحا، ثم وافقت لاحقا على تقديم الدعم التقني والمساعدة في جمع الأموال لبناء قرية نموذجية في الموقع. وساعدت الوكالة عائلات اللاجئين الذين دخلوا إلى الضفة الغربية وقطاع غزة مع قيام السلطة الفلسطينية، باستيعاب نحو ٤١٠٠ طفل من تلك العائلات في مدارسها، كما قامت بتوظيف معلمين وبناء فصول دراسية لهذا الغرض، وباستكمال ملفات التسجيل وإصدار بطاقات تسجيل جديدة. ووفرت الوكالة لدائرة التعليم التابعة للسلطة الفلسطينية دورة تدريبية لمديري المدارس، وأسهمت في دورات التدريب أثناء الخدمة، ووفرت خدمات الصحة المدرسية في مدارس السلطة.

١٨ - وأجرت الوكالة صيانة شاملة في ٢٥ مدرسة للسلطة الفلسطينية، وأقامت ١٥ ملعباً، وبنت ٥ أسوار لمدارس السلطة. كما بدأت في بناء مدرسة ثانوية في بيت حانون، سيتم تسليمها إلى السلطة فور إنجازها. وعلى صعيد المشروع الرامي إلى تحسين تصريف مياه البوابع ومياه الأمطار في بلدية غزة، قامت الوكالة بتنظيف وصيانة وتصلح مجاري البلدية ومصارف مياه الأمطار لديها، وبشراء معدات قيمتها ٢,٨ مليون دولار للبلدية، وتوفير التدريب التقني والمساعدة لها. وأطلقت مشاريع مشتركة مع السلطة الفلسطينية والمنظمات الأخرى، لتحسين الموارد البشرية في مجالات صحة الأمومة وتنظيم الأسرة، وتطوير خطة استراتيجية وإطار عمل تطبيقي لصحة المرأة، وتقييم المتطلبات الآيلة إلى الوقاية من الإعاقة ومكافحتها. وتعددت الوكالة بتوفير المساعدة التقنية وسواها لعدد من مشاريع السلطة الفلسطينية، بينها مختبر طبي مركزي في الضفة الغربية، وثلاثة مشاريع كبرى للصحة البيئية في قطاع غزة، والتخطيط الجغرافي لمخيم الشاطئ ٤. وعرضت المساعدة لمبادرات إسكانية في المخيمات، وتحسين الموارد للشباب والمعاقين. والوكالة مغتربة بروح التعاون والدعم المتبادل الذي ميز تعاملها مع السلطة الفلسطينية، وبمدى تقدير السلطة للدور الذي تؤديه الأونروا. وعملاً بقرار الجمعية العامة رقم ٤٨/١٧، بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، حول إقامة علاقة عمل بين اللجنة الاستشارية للوكالة ومنظمة التحرير الفلسطينية، حضر ممثل المنظمة لأول مرة بصفة مراقب، اجتماع اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وهو منذ ذلك الحين يحضر الاجتماعات المماثلة.

١٩ - وبناء على طلب الأمين العام، وعملاً بقراري الجمعية العامة رقم ٢١/٤٩ بء، المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٢١/٤٩ سين المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وزعت الوكالة ٥,٥ ملايين دولار من تبرعات المانحين، لـ ٩٠٠٠ فرد في قوة الشرطة الفلسطينية، ولتغطية تكاليف متكررة معينة في تموز/يوليه ١٩٩٥، بموجب الآلية التقنية المعتمدة، وبالتنسيق التام مع مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة. ولم يتم استلام تبرعات لاحقة لرواتب الشرطة، كما أن ولاية الوكالة بموجب القرار رقم ٢١/٤٩ سين لمواصلة إدارة هذه المدفوعات، انتهت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. والمبلغ الإجمالي الذي وزعته الوكالة منذ بداية العملية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وحتى تموز/يوليه ١٩٩٥، هو ٣٨,٩ مليون دولار. وشملت المساعدات الأخرى المقدمة لقوة الشرطة الفلسطينية، توفير الخدمات الصحية في أريحا، واستخدام إحدى مدارس الأونروا لتدريب رجال الشرطة لفترة قصيرة في تموز/يوليه ١٩٩٥.

٢٠ - وواصلت الأونروا اهتمامها بمواءمة الخدمات مع السلطة الفلسطينية. وفي الاجتماع غير الرسمي لكبار المتبرعين والحكومات المضيفة في عمان في أيار/مايو ١٩٩٦، عرضت الوكالة استراتيجيتها للمواءمة، وقدمت تقريراً مفصلاً عن مدى التقدم في هذا المجال حتى تاريخه. وقد برز في الاجتماع اتفاق حول المواءمة. واتفق المجتمعون على الحاجة إلى مواءمة متواصلة وراسخة في سياسة العمل والتخطيط بين الأونروا والسلطة الفلسطينية، ومع الحكومات المضيفة إلى حد ما. والأهداف الأساسية لعملية المواءمة هي توحيد مستوى البرامج والخدمات، والإسهام في تطوير هياكل قادرة وفعالة بذاتها. وينبغي النظر إلى جهود الوكالة للمواءمة بصورة شاملة، على الرغم من الاختلاف في الأسلوب والمفهوم بين مناطق عملياتها الميدانية الخمسة. والحكومات المضيفة والسلطة الفلسطينية بحاجة إلى الاطمئنان إلى أن المواءمة لن تعني تقليصاً في التمويل، بينما يريد المتبرعون التأكد من أن المواءمة ستركز على التكاملية، والتناغم، وجدوى التكاليف، لما فيه تحقيق المزيد من الفعالية. وموضوع التصفية النهائية للوكالة بعد إنجاز ولايتها، لا علاقة له بعملية المواءمة. وقد كرر المجتمعون

التعبير عن دعمهم القوي للأونروا وعملها في تقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين، وباركوا قدرة الوكالة على الاستجابة السريعة للتحديات الجديدة التي تواجهها، في ظل ظروف متغيرة باضطراب. وكرر المجتمعون أيضا النتيجة التي توصلوا إليها خلال اجتماع المتبرعين في عمان في آذار/مارس ١٩٩٥، وهي أنه من السابق لأوانه تحديد موعد لنهاية وجود الأونروا، لأنه لا يمكن التكهّن بالفترة التي تبقى فيها خدمات الوكالة مطلوبة، إلى أن يتم الاتفاق على حل لمشكلة اللاجئين.

٢١ - ولطالما دأبت الوكالة على مواءمة الخدمات مع الحكومات المضيفة على المستوى التقني، لضمان الاستخدام الأمثل للموارد، والأداء الأفضل من خلال سياسة عمل وبرامج منسقة. والظروف الخاصة التي نشأت في الضفة الغربية وقطاع غزة مع قيام السلطة الفلسطينية، أتاحت للوكالة اتخاذ خطوات أكثر طموحا وتطلعا نحو المواءمة. وقد اعتمدت الوكالة نهج متعدد الجوانب، يركز على اتصالات رفيعة المستوى بين دوائر البرامج لدى الوكالة ومثيلاتها لدى السلطة الفلسطينية، وعلى آليات التنسيق الرسمي في مجالات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية، وتقاسم الموارد البشرية، والتخطيط المشترك، وتحديد البنى الأساسية، وتبني معايير السلطة. والتقدم الملموس الذي تحقق خلال الفترة المستعرضة، والمبين تفصيلا في الفرع الثاني من هذا التقرير، شمل عدة منجزات جديرة بالملاحظة. وقد تم التوصل إلى اتفاق بين الأونروا والسلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي، على أن مستشفى غزة الأوروبي سيصبح في النهاية جزءا لا يتجزأ من النظام الصحي لدى السلطة، وهو إجماع يكفل أن هذا المستشفى سيقوم بالإسهام الأقصى الممكن في البنى الأساسية الصحية في قطاع غزة. إلا أن استمرار الموارد المتوافرة لإنجاز المستشفى وتجهيزه قبل نهاية عام ١٩٩٦. وقد تم اتخاذ عدد من الإجراءات أيضا لجعل خدمات التعليم في الوكالة منسجمة مع مثيلاتها لدى السلطة الفلسطينية، بما في ذلك اعتماد الخطط الدراسية لدى السلطة، واستخدام الكتب المقررة لديها. وقد جرى تزويد السلطة بسبع سيارات إسعاف كخطوة نحو إيجاد نظام موحد للإسعاف.

٢٢ - وواصلت الأونروا مشاركتها النشطة في جهود متعددة الأطراف لدعم عملية السلام، والإسهام في تحسين الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية بين اللاجئين الفلسطينيين. وقد تمثلت الوكالة في وفد الأمم المتحدة إلى اجتماع المجموعة الاستشارية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي انعقد في باريس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وفي الاجتماع الثامن لمجموعة العمل متعددة الأطراف حول مسألة اللاجئين، الذي انعقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وفي الاجتماعات التي عقدتها مجموعة العمل بين الجلسات، وفي المؤتمر الوزاري حول المساعدة الاقتصادية للشعب الفلسطيني، المنعقد في باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وقد أعربت مجموعة العمل متعددة الأطراف عن دعمها القوي لعمل الأونروا وهيئات أخرى في الأمم المتحدة على صعيد تقديم المساعدة لمجتمعات اللاجئين، وأكدت على أهمية تأمين التمويل الكافي للوكالة في المستقبل. كما شاركت الوكالة في مبادرات تنسيق العون متعدد الأطراف للضفة الغربية وقطاع غزة، الذي سهله مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، ووفرت أعمال السكرتارية لمجموعة العمل المنبثقة عن لجنة تنسيق العون المحلي حول البيئة، وقامت بدور ناشط في مجموعات العمل المعنية بالصحة والتعليم والبنى الأساسية والإسكان. وفي مواجهة آثار إغلاق المطول للضفة الغربية وقطاع غزة، قامت مجموعة العمل المنبثقة عن لجنة تنسيق العون المحلي حول إيجاد فرص العمل، بإعداد سلسلة من مقترحات المشاريع الهادفة إلى إيجاد فرص العمل، من خلال إجراءات تتراوح

من البرامج التدريبية إلى حملات النظافة، وذلك بمشاركة ناشطة من الأونروا. وأسهمت الأونروا أيضا في تحضير عدد من الأوراق حول الاستراتيجيات الميدانية، وقوائم بأولويات مشاريع الأمم المتحدة، ليُصار إلى تقديمها للمتبرعين في أواخر عام ١٩٩٦. وقد هيأت هذه الاجتماعات اتصالات مفيدة مع المتبرعين، والسلطة الفلسطينية، ومحاورين آخرين، كما هيأت الفرصة لعرض قوائم أولويات مشاريع الوكالة، ومناقشة القضايا ذات الاهتمام المتبادل.

٢٣ - وتووجا لعملية بدأت في عام ١٩٩٣، دخلت الأونروا مرحلة جديدة من تاريخها، بعودة رئاستها إلى منطقة العمليات، عملا بقرار الأمين العام للأمم المتحدة، وقراري الجمعية العامة رقم ٣٥/٤٩ ألف، بتاريخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ورقم ٢٨/٥٠ هـ، بتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. فللمرة الأولى منذ نقل الرئاسة من بيروت في عام ١٩٧٨، تستقر الوكالة كلها ضمن منطقة العمليات. وقد اعتُبرت عودة الرئاسة وسيلة تثبت التزام الأمم المتحدة بعملية السلام، وتأكيد ثقتها في السلطة الفلسطينية، فضلا عن إسهامها في التنمية الاقتصادية لقطاع غزة. وبالنسبة للأونروا، فإن النقل سيؤدي إلى وفر ناتج عن أسباب عديدة بينها التكاليف الأدنى للموظفين، وإلى تسهيل التفاعل مع المحاورين الأساسيين للوكالة، وفيما بين مكوثاتها. وقد بدأت التحضيرات لتنفيذ النقل النهائي في مطلع شباط/فبراير ١٩٩٦، حين أُعلن عن الموعد المستهدف للنقل، وهو ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٦. ولتسريع إنجاز مبنى من أربعة طوابق لاستيعاب الرئاسة في غزة، كان قد بدأ العمل ببنائه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، اعتمد في إنجاز العمل بنظام الفترتين. وقد بذلت جهود كبيرة للإفادة من الفرصة التي يتيحها النقل لتنظيم عمليات الرئاسة، وبلوغ التكامل بينها وبين أعمال الأقاليم، وتحقيق وفر فيما يتصل بالتكاليف الطويلة الأجل. وأعطيت الأولوية لتركيب جهاز اتصالات فضائية، وأجهزة اتصالات لاسلكية أخرى، ضرورة لتأمين اتصالات صوتية ومعلوماتية جيدة ضمن منطقة العمليات وخارجها.

٢٤ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٦، تم نقل مكتب المفوض العام، ودوائر الإدارة والموارد البشرية، والشؤون القانونية، والمالية، ومكتبي العلاقات الخارجية والإعلام من فيينا إلى غزة. وانضم مكتب نظم المعلومات، وأمانة صندوق التوفير، ومجلس الاستئناف المشترك، ووحدة المحفوظات إلى مقر الوكالة في عمان، حيث تستقر دوائر البرامج الأساسية الثلاثة وعدد من مكاتب الدعم. وبلغ عدد الموظفين المنقولين إلى غزة ٨١ موظفا، بينهم بعض الموظفين الضروريين، بعقود قصيرة الأجل، لتسهيل عملية النقل. ونُقل إلى عمان ستة موظفين، فيما تم تعيين موظفين محليين إضافيين في كلا الموقعين. وتقررت إعادة التثام اللجنة الاستشارية في عمان، حيث يوفر الخدمات لها موظفو المقر. وقد تواصلت الجهود طوال الفترة المستعرضة للحصول على تمويل خاص للنقل، انسجاما مع موقف المتبرعين للوكالة وموقف اللجنة الاستشارية بعدم تمويل النقل من الميزانية العادية للأونروا. وحتى أواسط عام ١٩٩٦، كانت الوكالة قد تسلمت ٩,٦ ملايين دولار من التبرعات، لتغطية ميزانية إجمالية للنقل قدرها ١٣,٥ مليون دولار. وعلى امتداد العملية، أولت الوكالة أهمية قصوى لضمان قدرة الرئاسة على العمل بفعالية في المدى البعيد من مقرها في غزة. وهما الأساسي في هذا الشأن هو مجموعة القيود على عمليات الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة. والوكالة تقدر جهود السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية لتسهيل النقل وتعجيله، وبخاصة التخليص السريع لمعظم شحنات الرئاسة من جانب السلطات الإسرائيلية.

٢٥ - وقد واصل الوضع المالي للوكالة تدهوره، إذ شهد عجزاً قدره ٨,٤ ملايين دولار، مقيداً لعام ١٩٩٥، وعجزاً متتالياً رابعاً في الميزانية، متوقعاً لعام ١٩٩٦. ومُجمل القول أن أرقام العجز تشير إلى أن بعض المانحين لا يستطيعون زيادة تبرعاتهم بما يواكب النمو السنوي في ميزانية الأونروا، وقدره ٥ في المائة، أي الحد الأدنى الممكن من الزيادة اللازمة لتمكين الوكالة من الحفاظ على الخدمات عند مستوياتها الراهنة، لمواجهة النمو السكاني الطبيعي بين اللاجئين، واحتواء التضخم المالي. وهناك عدد من العوامل التي ميزت الفترة المستعرضة، والتي أثرت أيضاً على الوضع المالي للوكالة، ومن بينها النفقات الضرورية الزائدة عن المبالغ المرصودة في الميزانية، بسبب المتطلبات غير المتوقعة في منطقة العمليات، وعدم دفع تبرع معقود قيمته ٢,٦ مليون دولار من جانب أحد كبار المانحين، وعدم استرداد الوكالة، لرسم الموائى وضريبة القيمة الإضافية. فضلاً عن ذلك، فإن الوكالة، بموافقة المانحين، بدأت مع ميزانيتها للعامين ١٩٩٦-١٩٩٧ تضمين بند قيمته ١٢,٧ مليون دولار كل سنة، لتغطية مبلغ ١٢٧ مليون دولار، كمستحقات تُدفع للموظفين لدى التصفية النهائية للأونروا. والتأخيرات والنقص في تمويل نقل رئاسة الوكالة، ومشروع مستشفى غزة الأوروبي، استلزما الاقتراض من أموال الصندوق العام، مما زاد من صعوبة الوضع المالي للوكالة.

٢٦ - ولمواجهة عجز أصبح الآن مركباً، بذلت الوكالة خلال الفترة المستعرضة جهوداً حثيثة لتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات. فتواصلت معظم التدابير التقشفية المفروضة في السنوات الماضية، وقيمتها الإجمالية ١٤,٢ مليون دولار. وأُرجئت زيادات المرتبات، وقدرها ١٢ مليون دولار، من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٦. وتأثرت الوكالة أيضاً بأسلوب احتواء التكاليف الذي طبقتته الأمم المتحدة في ميزانيتها العادية. وقد أدى الفشل في تحسين الوضع المالي للوكالة إلى تطبيق تدابير تقشفية أخرى بقيمة ٩ ملايين دولار في حزيران/يونيه ١٩٩٦، شملت تجميد شغل وظائف معينة، وتقليصات في بنود الميزانية المرصودة للبناء، والصيانة، والاستشفاء، والمواد الطبية، والعمل الموقت، والآليات، والحواسيب، والمعدات والتجهيزات. لكن الوكالة ظلت حتى أواسط عام ١٩٩٦ تواجه عجزاً قيمته التقديرية ٤٥,٢ مليون دولار، ويتكون من عجز أساسي قدره ٩,٣ ملايين دولار، ومن ٢٣,٩ مليون دولار، هو كلفة إعادة التدابير التقشفية المستحدثة في شباط/فبراير ١٩٩٣، وحزيران/يونيه ١٩٩٦، ومن مبلغ ١٢,٧ مليون دولار وهو اعتماد لتعويضات نهاية الخدمة.

٢٧ - وفي هذا السياق، تعاضم قلق الوكالة حيال الأثر التراكمي لأرقام العجز وإجراءات التقليس في السنوات الأخيرة على نوعية خدمات الوكالة للاجئين الفلسطينيين. وقد حال عدم توافر التمويل الكافي دون توسيع الخدمات بشكل يتناسب مع المطالب. والجولات المتتالية من شد الحزام، واصلت خفض مستوى الخدمات، وأدت إلى زيادة التكاليف على المدى البعيد. والضوابط الصارمة على الوظائف وزيادات الرواتب، جعلت أعباء العمل تتجاوز المقاييس المرعية، وزادت صعوبة اجتذاب الموظفين المحليين المؤهلين، أو الاحتفاظ بهم لتشغيل البرامج بشكل جيد، وبخاصة أولئك الموظفون ذوو الخبرات المتخصصة كالمهندسين والمعلمين والمحاسبين. وقد عانت المدارس من اكتظاظ شديد مزمّن، ونسبة عالية من العمل بنظام الفترتين، ونقص في عدد المعلمين، وفي الطاقة الإدارية والتوجيهية. وبقيت المرافق الصحية مثقلة بالأعباء، حيث استقبل الطبيب الواحد ما معدله ٩٤ مريضاً في اليوم. واستلزم الأمر تطبيق ضوابط صارمة على نظام الاستشفاء. والباحثون الاجتماعيون الذين تعامل كل منهم مع ٢٥٠ عائلة من حالات العسر الشديد، لم يستطيعوا تخصيص الاهتمام الكافي للمستفيدين. وإضراب الأسابيع الثلاثة، الذي نفذه موظفو الوكالة في الضفة الغربية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وانتهى بمنح زيادة

في المرتبات نسبتها ٨ في المائة في الضفة الغربية وقطاع غزة، دليل على الصعوبات التي واجهتها الوكالة على صعيد مستويات الرواتب. والتقليصات في المبالغ المخصصة للصيانة، أدت إلى التصدع والاهتراء المبكرين للمرافق والمعدات، بينما أثرت التقليصات في مخصصات السفر والتدريب على قدرة المديرين على توفير الارشاد والدعم التقني لموظفيهم. كما أدت التقليصات في طاقات التدقيق إلى إضعاف قدرة الوكالة على ضبط عملياتها ومراقبتها.

٢٨ - والأثر التراكمي للعجز والتدابير التقشفية في السنوات الأخيرة أوشك أن يجرف قدرة الوكالة على مواصلة مهماتها الأساسية حيال اللاجئين، بشكل ينسجم مع ولايتها ودورها التقليدي. ولم يكن هذا الوضع عابرا. ففي غياب التمويل الإضافي لمعالجة الخلل بين الإيرادات والنفقات، وجدت الوكالة نفسها أمام أحد خيارين، إما الانزلاق نحو الإفلاس فيما هي تترك مستوى خدماتها ونوعيتها يتراجعان باضطراب، وإما اتخاذ القرار الصعب بالانسحاب كليا من بعض البرامج الأساسية أو المجالات الأخرى. وبما أن الوكالة اعتبرت عاملا أساسيا للاستقرار في المنطقة، ومصدرا هاما لدعم عملية السلام، فإن أي تقليص كبير في خدماتها سيترك انعكاسات مثيرة للقلق البالغ. وفي ظل الوضع الراهن، فإن أية خطوة من هذا النوع ستعتبر تصفية مبكرة للوكالة قبل حل مشكلة اللاجئين، وتنكرا من جانب المجتمع الدولي لالتزاماته نحو مجتمعهم. كما أنها ستلقي أعباء قبل أوانها على كواهل الحكومات المضيفة والسلطة الفلسطينية، وتسيء إلى احتمالات المواءمة مع السلطة.

٢٩ - وفي الوقت نفسه، فإن المحافظة على الواقع الراهن قد يقود الوكالة تقنيا إلى الإفلاس. وقد أصبح ملحوظا تردي علاقات الوكالة بمجتمع اللاجئين، نتيجة التدهور المنظور في الخدمات. كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها رقم ٢٨/٥٠ ألف، لاحظت بقلق عميق مشكلة العجز المركب الذي تواجهه الوكالة، لأنه ينذر بتراجع شبه حتمي في الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين، ويترك انعكاسات ممكنة على عملية السلام. لذا، فقد وجهت دعوة عاجلة إلى جميع الحكومات، تحثها فيها على بذل كل جهد سخي ممكن، لمواجهة المتطلبات المرتقبة للوكالة، بما فيها تكاليف نقل رئاستها إلى غزة. وفي هذا الصدد، بقي هناك تفاوت ملحوظ بين التمويل السخي المتوافر للمشاريع الرامية إلى تحقيق أهداف عديدة بينها تطوير البنى الأساسية للوكالة، وبين القيود المالية الضاغطة على أنشطتها المحورية. وهذا الخلل في التمويل يعني، على سبيل المثال، أن الوكالة تستطيع استبدال أبنية مدرسية جديدة بأخرى متصدعة، لكنها لا تستطيع توظيف المعلمين لها. وكان من الضروري جدا للوكالة والمتبرعين والحكومات المضيفة أن يعيدوا مراجعة الأولويات واستكشاف الخيارات والبدائل لحل المشكلة. ومن المقرر عقد اجتماع لمعالجة هذه القضايا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٣٠ - ولتعزيز الاعتماد على النفس في مجتمع اللاجئين، وضمان استمرارية برامج الأونروا وخدماتها لمدى أطول، واصلت الوكالة تركيزها على مشاركة المجتمع المحلي، كعامل أساسي في أنشطتها للتنمية الاجتماعية. ومن خلال هذه المشاركة، التي شكلت قيمة إضافية لنتاج الوكالة الفاضل عن ذلك الممول من المتبرعين، سعت الوكالة إلى إشراك اللاجئين بفعالية في توفير الخدمات، ومساعدة مجتمع اللاجئين الفلسطينيين على تولي مسؤولية أكبر تجاه مستقبله، والتأكد من استمرارية برامجها وخدماتها في ظل أجواء متغيرة باضطراب. وحيثما كان ملائما وممكنا، طلب إلى اللاجئين تقديم أي شكل من أشكال المساهمة في توفير الخدمات التي يفتقدونها. وقدم ذوو التلامذة اللاجئين تبرعات طوعية لاستخدامها في تحسين الأبنية المدرسية وتوفير المعدات والتجهيزات

الإضافية لها، باستثناء قطاع غزة. وأسهم المرضى في تكاليف خدمات الرعاية الطبية بالمشاركة في تغطية تكاليف الاستشفاء والفحوصات الطبية المتخصصة والعلاج. ولم تنطبق التبرعات الرمزية أو المشاركة في التكاليف على حالات العسر الشديد.

٣١ - وعززت الوكالة قدرة المجتمع المحلي على خدمة ذاته عبر بناء المؤسسات وسواء من المبادرات. وأدارت اللجان المحلية أكثر من ٦٠ في المائة من مراكز برامج المرأة، فضلا عن إدارتها جميع مراكز التأهيل الاجتماعي وأنشطة الشباب، فيما قدمت الوكالة الدعم المالي والتقني، وعززت بفعالية الإدارة الذاتية والاستقرار المالي لتلك المراكز. وبموجب برامج العون الذاتي لاستصلاح المآوي وتعبيد الطرقات وربط المآوي بالشبكات الداخلية للمياه والمجاري، وفرت الوكالة المواد والمساعدة التقنية، فيما قام المجتمع المحلي بالعمل. ونفذ المتطوعون أعمال الصيانة والتحسينات لمرافق التعليم في الوكالة، وعملوا كمعلمين بدلاء خلال الإغلاقات في الضفة الغربية، ونظموا دورات في مراكز برامج المرأة، وقاموا بدور العاملين في التأهيل الاجتماعي، وشاركوا في أنشطة التربية الصحية والتوعية. وحظي مستشفى قلقيلية في الضفة الغربية بدعم المجتمع المحلي بشكل خاص، بما في ذلك توفير خدمات إضافية من موظفين فنيين، وتوفير العمالة الماهرة للصيانة الروتينية، وتقديم المعدات والأثاث. وقدمت بلدية قلقيلية بعض الأبنية والمرافق وخدمات الصحة العامة للمستشفى مجانا، مقابل السماح للمرضى من غير اللاجئين الفقراء بالمعالجة في المستشفى. وأفادت البنى الأساسية للوكالة، وبخاصة في مجال التعليم، من تبرعات خاصة لبناء المرافق وتحسينها، ومن تبرعات بالمعدات والتجهيزات ومواقع البناء.

٣٢ - وخلال الفترة المستعرضة، أولت الوكالة مزيدا من الاهتمام بانعكاسات الوضع الناشئ الذي عملت في ظلّه منذ توقيع إعلان المبادئ. فاحتمال التوصل إلى حل متفق عليه، وبالتالي إنجاز ولاية الوكالة، وقيام السلطة الفلسطينية كشريك وثيق للوكالة، ونشوء أجواء دولية تميزت بميزانيات منخفضة للمساعدات، وعودة رئاسة الوكالة إلى منطقة العمليات في إطار ترتيبات ثنائية المقر، شكلت كلها عوامل سياسة مميزة، وأهمية تشغيلية للأونروا. وكان هناك توافق على أن الهيكليات القائمة بحاجة إلى التحسين، لتمكين الوكالة من مواجهة التحديات الراهنة ومواصلة أداء دورها بفعالية في المرحلة المقبلة. واعتُبرت عقلنة الهيكليات، وتنظيم العمليات، وإعادة تقييم الإجراءات الإدارية والتنظيمية، جوانب أساسية للمجالات التي تتطلب تحسينات جوهرية. وفي أعقاب عدد من أعمال التقييم الداخلي والخارجي لجوانب من عمليات الوكالة، وفي ضوء مباحثات مكثفة بين كبار المديرين، قرر المفوض العام إجراء مراجعة للتنظيم الإداري بمساعدة مستشارين خارجيين. ومن المأمول لهذا الإجراء أن يعزز الإصلاحات المؤسسية التي تجعل الأونروا أكثر استجابة لاحتياجات اللاجئين الفلسطينيين، وأكثر تكيفا لتطورات الوضع على الأرض. وقد لقيت خطة الوكالة لمراجعة التنظيم الإداري تأييدا قويا من الاجتماع غير الرسمي الذي انعقد في عمان في أيار/مايو ١٩٩٦.

٣٣ - وبقيت علاقة الأونروا مع الحكومة الأردنية ممتازة، حيث تميزت بالتعاون الوثيق في مجالات مختلفة، وبالدعم الناشط من الحكومة لأعمال الوكالة. وظل اللاجئون في الأردن، وهم الأكثر من أي إقليم آخر، يتمتعون بالإفادة من خدمات الحكومة، وبمستوى معيشي عال نسبيا، على الرغم من ملاحظة بعض التدهور في أوضاعهم الاجتماعية - الاقتصادية. وواصل اللاجئون هناك سعيهم إلى استكمال ملفات تسجيلهم ونقل أطفالهم من مدارس الوكالة إلى المدارس الحكومية، وهي توجهات لحظها تقرير السنة الماضية. وبناء لطلب السلطات الأردنية

والفلسطينية، علقت الوكالة تنفيذ قرارها بتجميد قبول طلبة جُدد في كلية العلوم التربوية في مركز تدريب عمان، وتعهدت بالسعي للحصول على تمويل خاص لهذه الكلية. ومن المقرر أن تتخرج المجموعة الأولى من المتدربين أثناء الخدمة في كلية العلوم التربوية، في آب/أغسطس ١٩٩٦، بشهادة جامعية معتمدة في التربية. وحقت الوكالة هدفها في استبدال جميع الأبنية المدرسية الجاهزة المتصدعة في الأردن، وأنشأت أربعة مراكز جديدة لبطيئي التعلم. وتم تعديل نسب التبرعات في المؤسسات التعليمية لدى الوكالة في الأردن. وواصلت الوكالة والدائرة الحكومية الأردنية لإدارة الشؤون الفلسطينية تعاونهما الوثيق في مشروع لتحسين أوضاع الصحة البيئية في المخيمات، بهدف تكملة مبادرات الحكومة في هذا المجال. وقد أفادت الحكومة الأردنية أنها أنفقت ٢٦٣ مليون دولار على خدمات للاجئين الفلسطينيين والأشخاص النازحين خلال الفترة المستعرضة، شملت التعليم، ودعم الوقود، والرعاية الصحية، ودعم الكهرباء، ومساعدات غذائية، ومستلزمات الأمن والدفاع، والخدمات الاجتماعية، وشبكات المياه والمجارير، ومشاريع وخدمات متنوعة أخرى في المخيمات. وبلغت ميزانية الأونروا للبرامج الجارية في الأردن لعام ١٩٩٦ ما مجموعه ٧٤,٣ مليون دولار. وقد رحبت الوكالة بتوقيع الحكومتين الإسرائيلية والأردنية على سلسلة من اتفاقات التعاون تنفيذاً لمعاهدة السلام بينهما في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

٣٤ - ولم يطرأ أي تحسن على الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، الذين ظلوا يواجهون إمكانية محدودة في الاستفادة من خدمات القطاع العام، وقيوداً على النشاط التجاري وقطاعات كثيرة من فرص العمل. وقد تجلّى سوء الأوضاع المعيشية والسكنية في المخيمات من خلال الطلب المتزايد على مساعدات العسر الشديد واستصلاح المآوي، علماً أن في لبنان أعلى نسبة (١٠ في المائة) من اللاجئين الملتحقين ببرنامج العسر الشديد. ولم يجر تطبيق النسب المنقحة للمشاركة في تغطية تكاليف الاستشفاء على إقليم لبنان، نظراً للضائقة الحادة في هذا الإقليم، حيث بقيت الأونروا المصدر الوحيد للرعاية الصحية للاجئين الفلسطينيين. وتم اتخاذ خطوات أولية حول مشروع لتحسين أوضاع الصحة البيئية في ثمانية مخيمات، فيما تم إنجاز شبكة المجارير الداخلية في مخيم البص. وجرى نقل المكتب الإقليمي في لبنان ومستودعاته المركزية إلى مجمع جديد، كما تم تزويد الإقليم بقاعدة معلوماتية مَحوسبة للتسجيل. والقرار الذي اتخذته الحكومة اللبنانية في آب/أغسطس ١٩٩٥، بضرورة مغادرة الفلسطينيين للبلاد، كان له أثر خاص على لبنان، لأن الكثيرين منهم كانوا مقيمين هناك سابقاً. ومنذ ذلك الحين، بدأت السلطات اللبنانية تطلب من اللاجئين الفلسطينيين الذين يحملون وثائق سفر لبنانية، والراغبين في الخروج من لبنان أو العودة إليه، أن يحصلوا سلفاً على تأشيرة لذلك الغرض. وكان من بواعث قلق الوكالة أيضاً، نشر قانون جديد للإيجارات، بغية تطبيقه على المنظمات الدولية. وإذا ما تم تطبيق هذا القانون على أبنية الوكالة، فإنه سيؤدي إلى زيادة كبيرة في تكاليف إيجارات مرافقها، وبخاصة المدارس. واحتفظت الوكالة بعلاقة بناءة جداً مع الحكومة اللبنانية، التي أفادت بدورها أنها أنفقت ٢٩٧٠٠٠ دولار على إدارة واستئجار مواقع المخيمات للاجئين الفلسطينيين، فضلاً عن نفقات إضافية على التعليم والأمن، إلى جانب مدفوعات الصندوق المركزي للمهجّرين. وبلغت ميزانية البرامج الجارية لدى الوكالة في لبنان ٣٩,٩ مليون دولار لعام ١٩٩٦.

٣٥ - وقد شهد الوضع الأمني في لبنان تدهوراً ملحوظاً خلال الفترة المستعرضة، نتيجة تصعيد الصراع في المنطقة الخاضعة لسيطرة إسرائيل في جنوب لبنان. ففي أعقاب تزايد حوادث العنف التي طالت مناطق

المدنيين على جانبي الحدود، بتعرضها للاعتداءات المتبادلة، وقعت جولة من الأعمال العدوانية في الفترة ما بين ١١ و ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وأفادت التقارير أن نحو ٢٠٠٠٠ شخص من المدنيين اللبنانيين، نزحوا عن بيوتهم بسبب القتال الذي تركّز في جنوب لبنان، وترافق مع اعتداءات إسرائيلية متفرقة في أماكن أخرى من البلاد، بينها بيروت. ومع أنه لم يحدث نزوح جماعي بين اللاجئين الفلسطينيين لحسن الحظ، فإن الأونروا نفذت عملية إغاثة طارئة، استجابة للاحتياجات الإنسانية الناشئة عن الصراع. فقد تم توزيع المواد الغذائية الأساسية والمواد الطبية وسواها لما يقارب ١٣٠٠٠ عائلة من اللاجئين في منطقتي صيدا وصور، على مدى ثلاثة أسابيع، بحماية مسلحة وفرتها قوات الأمم المتحدة الموقتة في لبنان. واتخذ نحو ٦٠٠ نازح، ثلثهم من اللاجئين الفلسطينيين، ملجأ في ثلاث مدارس للوكالة في صيدا، ومدرسة في بيروت. وتم توفير الدعم السوقي لتلبية احتياجات النازحين بناءً على طلب هيئات حكومية، ومنظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة وبعض المنظمات غير الحكومية. وقد عطل القتال بعض العمليات العادية للوكالة، مما استلزم عدة إجراءات بينها تمديد السنة الدراسية للتعويض عن إغلاق المدارس.

٣٦ - وتواصلت درجة عالية من التعاون بين الأونروا وحكومة الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المستعرضة. وتم إيلاء اهتمام خاص بالقطاع الصحي، حيث تعاونت الوكالة مع وزارة الصحة على مكافحة الأمراض وضبطها، وفي مجال تنظيم الأسرة. وتنامى بشكل ملحوظ برنامج الادخارات والقروض المضمونة جماعياً. ودفعت الوكالة ضريبة الوقود التي كانت موضع خلاف، لتمكين من تسجيل آلياتها في الإقليم، فتحمّلت بذلك تكاليف إضافية قدرها ٧٨٠٠٠ دولار، ولا زالت المساعي جارية لحل هذه المسألة. وتواصل انتقال عائلات اللاجئين من مخيم جرمانا إلى مشروع سكني في الحسينية. وفي آذار/مارس ١٩٩٦، جرى تعديل السعر المتداول لتبديل العملات إلى الليرة السورية، بحيث تم استخدام عائدات هذا التعديل في التخفيف من العجز المالي للوكالة. وأفادت الحكومة أنها أنفقت خلال الفترة المستعرضة ٣٧,٨ مليون دولار كخدمات للاجئين الفلسطينيين، شملت التعليم وتكاليف التجهيزات، والأراضي، والإسكان ولوازمه، والأمن، والإدارة، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية وتكاليف أخرى. وبلغت ميزانية الوكالة للبرامج الجارية في الجمهورية العربية السورية ٢٧,٣ مليون دولار لعام ١٩٩٦.

٣٧ - واحتفظت الأونروا بتعاون وثيق مع عدد من وكالات الأمم المتحدة، بينها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، ومنظمة الصحة العالمية. وقد واصلت اليونيسكو ومنظمة الصحة العالمية توفير المساعدة التقنية لبرنامجي التعليم والصحة في الأونروا، من خلال إعارتها عدداً من الموظفين بين أمور أخرى. وخلال الفترة المستعرضة، شملت مبادرات خاصة فيما بين الوكالات، الجهد المشترك من جانب الأونروا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لمراقبة وضع الفلسطينيين المطلوب منهم مغادرة الجماهيرية العربية الليبية، ودعم قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان لعمليات المساعدة الإنسانية الطارئة التي نفذتها الأونروا هناك، والتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بشأن الجوانب المتصلة بأمن موظفي الأمم المتحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد عززت الوكالة الجزء المتصل بالسلام في برنامجها التعليمي، بتوزيع مختارات من المواد التي أعدتها اليونيسكو لاستخدامها في مدارس الوكالة ومراكز التدريب التابعة لها، وبخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأفادت برامج الوكالة أيضاً من التعاون والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية

الدولية والمحلية في الأقاليم الخمسة للعمليات. وأبقت الأونروا على الاتصالات الجارية مع جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وشاركت الوكالة في الاجتماع العام حول التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، الذي انعقد في فيينا في تموز/يوليه ١٩٩٥، كما شاركت في الاجتماع المشترك الخامس بين الأونروا والجامعة العربية حول الخدمات التعليمية للاجئين الفلسطينيين، الذي انعقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، واشتركت مع الجامعة العربية واليونيسكو في رعاية حلقة دراسية حول تعليم الفلسطينيين في حزيران/يونيه ١٩٩٦. ومن خلال المجلس الوزاري للجامعة العربية، طلب المفوض العام للأونروا إلى الحكومات العربية أن تزيد تبرعاتها للميزانية العادية في الوكالة إلى ما مجموعه ١٠ ملايين دولار في عام ١٩٩٦. وشارك المفوض العام أيضا في الاجتماع الثاني لفريق الشخصيات البارزة التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، حيث ترأس اللجنة المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والعلم والتكنولوجيا.

٣٨ - وفي أواسط عام ١٩٩٦، أصبحت التطلعات للاجئين الفلسطينيين والوكالة أقل تفاؤلا مما كانت عليه قبل سنة. فنقطة التحول في مصير اللاجئين الفلسطينيين، التي كانت قد ظهرت في الأفق آنذاك، لم تتحقق. وفيما كانت الوكالة سابقا تأمل بمزيد من التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط، وباستكمال الانعكاسات الإيجابية لحل مسألة اللاجئين الفلسطينيين، أصبحت الآن تواجه أجواء هشة، تتميز بالقلق المتزايد حول الأمن، والتركيز على المصالح المتضاربة أكثر من المصالح المتكاملة بين الأطراف المعنيين، والتساؤل عن فعالية المسار الذي بدأ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

٣٩ - وعلى الرغم من الخطوات المشجعة، فإن الحل الشامل لمشكلة اللاجئين يبدو أبعد منه في أي وقت مضى. فاللاجئون لم يستطيعوا حتى الآن أن يتمتعوا بتحقيق الوعود الكاملة لعملية السلام، بل إنهم مازالوا يواجهون مزيدا من القيود وانخفاضا في المستويات المعيشية. وبالنسبة لغالبية اللاجئين، فإن تلبية احتياجاتهم الأساسية وهي التعليم للأطفال والشباب، ومقدار أساسي من الصحة والرعاية الاجتماعية، وفرصة كسب العيش والقدرة على الاكتفاء الذاتي - تتطلب مزيدا من النضال. وبمقدار ما يمكن رؤيته، فإن أفضل أمل بالتحسن على هذا الصعيد يكمن في استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط وفقا لإطار العمل المتفق عليه. ومفاوضات الوضع النهائي بشكل خاص، تنطوي على احتمال التقدم نحو حل نهائي لمشكلة اللاجئين وسواها من المسائل.

٤٠ - وبالمشاركة مع اللاجئين، وبالتعاون مع السلطات المضيفة، وبدعم من المجتمع الدولي، قامت الأونروا بكل ما يمكنها القيام به للإسهام في تلبية احتياجات المستفيدين من خدماتها. وقد بذل اللاجئون أنفسهم جهودا مثيرة للاعجاب، نحو تحسين معيشتهم وأخذ زمام المبادرة لإدارة شؤونهم الخاصة. لكنه مازال هناك الكثير من العمل. والأونروا من جهتها عالقة بين الاحتياجات الإنسانية المتزايدة للسكان الذين قامت بخدمتهم طوال عقود، وبين القيود المفروضة على الموارد المتوافرة لها. فالإجراءات التي تبنتها الوكالة لمواجهة العجز المركب المتكرر، تهدد بتدهور حاد في نوعية الخدمات ومستوياتها. وقد تتزايد الخسارة الإنسانية إذا تحتم تقليص الخدمات نتيجة الأزمة المالية للوكالة. وواجهت الوكالة صعوبات ناجمة عن القيود المفروضة على عملياتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبخاصة قيود تنقل موظفيها بحرية.

٤١ - وقد وجدت الأونروا نفسها في وضع هش بصورة متزايدة بالنسبة لقدرتها على الاستمرار في تنفيذ دورها وولايتها التقليديين. وباعتبارها حبل الخلاص لواحدة من أكثر المجموعات عسرا في منطقة العمليات، ومصدرا لتوفير المعيشة للآلاف من اللاجئين وعائلاتهم طوال أجيال عدة، فقد شكلت الوكالة لفترة طويلة عنصر استقرار في منطقة مضطربة. وأصبحت الأونروا رمزا لالتزام المجتمع الدولي تجاه اللاجئين الفلسطينيين. وقد قدمت في السنوات الأخيرة إسهامات حاسمة لدعم عملية السلام التي اكتسبت اعترافا واسعا. وبناء عليه، فإن أي تقليص كبير في خدمات الوكالة، وبخاصة في هذه المرحلة الدقيقة، سيكون له انعكاسات هدامة على مجتمع اللاجئين، ولن يخدم المصالح الفردية أو الجماعية للأطراف المعنية. ولذا، فإنه من قبيل الضرورة العاجلة إيجاد وسيلة لتمكين الوكالة من مواصلة العمل على تلبية المتطلبات الأساسية للاجئين وفق معايير مقبولة.

ثانيا - التطورات العامة في برامج الوكالة

ألف - التعليم

٤٢ - واصلت الوكالة تعاونها مع السلطة الفلسطينية في مجال التعليم وتقديم المساعدة إليها، متخذة عددا من الخطوات العملية خلال الفترة المستعرضة، لتحقيق المزيد من مواءمة خدماتها التعليمية مع الخدمات التي توفرها السلطة. ففي السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦، اعتمدت مدارس الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة المناهج الدراسية لدى السلطة الفلسطينية في مرحلة التعليم الأساسي، كما استخدمت الكتب المدرسية المقررة من جانب السلطة، على الرغم من أن نقص الأموال منع الوكالة من زيادة وظائف المعلمين إلى المستوى المطلوب. وللمرة الأولى، اشترت الوكالة الكتب المدرسية لمدارسها في الضفة الغربية من السلطة مباشرة، بتكلفة إضافية على الوكالة. وهناك إجراءات قيد التنفيذ لتطبيق الأمر نفسه في مدارس الوكالة في غزة للعام الدراسي ١٩٩٦/١٩٩٧. وتم تنسيق الجدول الزمني للسنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦، بما في ذلك مواعيد الافتتاح، والامتحانات، والإجازات والعطل الرسمية والدينية والوطنية. وقد تبنت الأونروا سياسة السلطة لإلغاء تعيين حملة دبلوم إنهاء سنتين تدريبيتين، كمعلمين في المرحلة الابتدائية في الضفة الغربية، مع السنة الدراسية ١٩٩٧/١٩٩٨، وذلك أيضا بتكلفة إضافية على الوكالة. وشارك موظفو الوكالة في إعداد وتطوير المنهج الفلسطيني من خلال لجنة تطوير المناهج لدى السلطة الفلسطينية. وكان للوكالة دور ريادي في تنقيح خطط التدريب المهني لدى السلطة. وقد تم تنسيق هيكلية البنى الأساسية في مجال التعليم، لتفادي الازدواجية في بناء المدارس، حيث تسلمت الأونروا في عام ١٩٩٥ ستة مواقع كانت مخصصة أصلا لمدارس جديدة للسلطة في قطاع غزة. وكانت كلية العلوم التربوية في مركزي الوكالة للتدريب في رام الله قد حصلت على اعتماد عام من مجلس التعليم العالي لدى السلطة الفلسطينية في أيار/مايو ١٩٩٣. وتقوم الوكالة بإعداد طلب الحصول على اعتماد خاص، يتيح المصادقة التامة على شهادات كلية العلوم التربوية. وفي السنة الدراسية ١٩٩٤/١٩٩٥، توقفت السلطة عن تدريب المعلمين قبل الخدمة في كلياتها في الضفة الغربية، مستندة إلى أن الأونروا والجامعات المحلية تقوم بهذه المهمة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وفرت الوكالة للسلطة برنامجا تدريبيا ومواد تعليمية لدورة تدريبية أثناء الخدمة لمديري المدارس. كما أسهم موظفو التعليم لدى الأونروا في دورات تدريبية أثناء الخدمة تنظمها السلطة، وتعاونوا مع السلطة في مبادرات التنسيب والإرشاد الوظيفي. ونسقت الوكالة أيضا مع السلطة الفلسطينية استيعاب مدارسها لأطفال عائلات اللاجئين الذين كانوا قد دخلوا إلى الضفة الغربية وقطاع غزة مع قيام السلطة الفلسطينية. وهذه الجهود جميعا عززت تناغم وتكامل النظم التعليمية المتوازية في الضفة الغربية وقطاع غزة والاعتماد المتبادل فيما بينها. وقد استند التعاون مع السلطة الفلسطينية في مجال التعليم إلى مذكرة التفاهم الموقعة في أيار/مايو ١٩٩٤، والتي بموجبها استهدفت الأونروا ومنظمة التحرير الفلسطينية تطوير العملية التعليمية وتحسينها في جميع المراحل في مدارس الأونروا ومراكز التدريب في الضفة الغربية وقطاع غزة، وشكلتا لجنة تنسيق مشتركة لهذا الغرض.

٤٣ - واستوعبت ٦٣٧ مدرسة للأونروا في المناطق الميدانية الخمسة للعمليات ٨٥٤ ٤٢١ تلميذا في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، أي بزيادة ١٢ ٩٩٣ تلميذا عن الفترة المستعرضة السابقة، بينهم ١١ ٠٨٨ تلميذا في قطاع غزة وحده. وفيما يعزى معظم هذه الزيادة إلى النمو السكاني الطبيعي بين اللاجئين الفلسطينيين، فإن تنقل

العائلات الفلسطينية ضمن المنطقة، وما يليه من انتقال أطفالهم إلى مدارس الأونروا من مدارس أخرى في أماكن إقامتهم السابقة، هما عوامل بارزة في قطاع غزة والضفة الغربية ولبنان. واعتمدت مدارس الوكالة مناهج الحكومات المضيفة في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، كما طبقت المناهج الأردنية والمصرية التي تتبناها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وقد شمل برنامج التعليم الأساسي لدى الوكالة المرحلة الابتدائية، ومدتها ست سنوات، والمرحلة الإعدادية التي تستغرق ثلاث أو أربع سنوات، وفقا للمعايير المحلية. وتم توفير مرحلة ثانوية مدتها ثلاث سنوات، في المدرسة الثانوية الوحيدة للأونروا في لبنان. وخطة العمل التعليمي الثامنة لسنتين، ركزت على الإثراء المنهجي وتدريب المعلمين أثناء الخدمة، كأولويات للعامين ١٩٩٦ - ١٩٩٧. وفي جميع الأقاليم باستثناء غزة، دفع التلامذة والمتدربون رسوما رمزية بنسب محددة على أساس طوعي، لاستخدامها في تحسين المرافق والتجهيزات المدرسية. وظل التعليم أكبر نشاطات الوكالة، حيث عمل فيه ٨٦٣ ١٤ موظفا، يشكلون ٧٠ في المائة من مجموع موظفي الوكالة. وشكلت ميزانية تشغيل برنامج التعليم، وقدرها ١٥٩,١ مليون دولار لعام ١٩٩٦، ما نسبته ٤٧ في المائة من مجموع الميزانية.

٤٤ - وارتفع عدد مقاعد التدريب في مراكز الوكالة الثمانية للتدريب المهني والتقني في الأقاليم الخمسة إلى ٦٢٤ مقعدا، أي بزيادة ٥٦ مقعدا عن الفترة المستعرضة السابقة. إلا أن الالتحاق الفعلي انخفض إلى ٣٤٥ طالبا. ويعود معظم هذا النقص إلى عدم قدرة المتدربين من غزة على تحصيل التصاريح اللازمة من السلطات الإسرائيلية، للوصول إلى مراكز التدريب لدى الوكالة في الضفة الغربية. وقد تم توفير ٢٣ دورة مهنية بعد المرحلة الإعدادية، مدتها سنتان، في أشغال الميكانيك، والكهرباء، والمعادن والبناء، إلى جانب دورات للنساء في تفصيل الملابس وخياطتها، وفي تصفيف الشعر والتجميل. كما تم توفير ٢٥ دورة تقنية/شبه فنية بعد المرحلة الثانوية، تشمل التدريب على تشكيلة من المهارات التقنية، وشبه الطبية، والتجارية. وتنوعت تقديرات الدورات في بعض مراكز التدريب لدى الوكالة وفقا لمتطلبات أسواق العمل المحلية، وتوافر الفرص الأخرى للتدريب. وفضلا عن ذلك، فقد التحق ١٩٤ متدربا بعشر دورات قصيرة الأجل، تتراوح مدتها بين ١٢ و ٢٠ أسبوعا، تم تنظيمها في أقاليم الأردن، ولبنان، والضفة الغربية. وقد وفرت هذه الدورات التدريب على أعمال السكرتاريا التنفيذية، وتشكيل الإسمنت، والتبليط، وديكور المباني، والسمكرة، والكهرباء، والصيانة. وتواصل توسيع مناهج التدريب لدى الوكالة، حيث استحدثت خلال الفترة المستعرضة ثلاث دورات مدتها سنتان، وسبع دورات قصيرة الأجل. وجرى تنسيق الإرشاد الوظيفي للمتخرجين من خلال مكتب التنسيب والإرشاد الوظيفي لدى مقر الوكالة في عمان.

٤٥ - ووفرت كلية العلوم التربوية، التي أنشئت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، تدريبا للمعلمين قبل الخدمة وأثناءها، بمستوى الشهادة الجامعية الأولى، استجابة لاشتراط الحكومة الأردنية حصول معلمي مرحلة التعليم الأساسي على دبلوم إنهاء أربع سنوات جامعية. وقد أفاد من برنامج إعداد المعلمين قبل الخدمة في مركزي عمان ورام الله للتدريب، الذي يمنح شهادات في عدة اختصاصات تعليمية، ٦٩٠ متخرجا من المرحلة الثانوية، بينهم ٤٥٤ متخرجة. والتحق ببرنامج التدريب أثناء الخدمة في مركز عمان للتدريب، ومدته ثلاث سنوات، والذي استهدف الارتقاء بمؤهلات معلمي الأونروا من دبلوم إتمام سنتين من تدريب المعلمين، إلى مستوى الشهادة الجامعية الأولى، ٥٦٤ معلما لدى الوكالة، بينهم ١٨٢ معلمة. ومن المقرر أن تتخرج في أواسط عام ١٩٩٦، المجموعة الأولى من حملة الشهادة الجامعية في برامج الدراسة قبل الخدمة وأثناءها، وهي المرة الأولى التي تمنح فيها الأونروا شهادة بالمستوى الجامعي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ٦٥١ معلما، ومدير مدرسة، وموجها تربويا، ومدربا مهنيا وتقنيا،

أفادوا من برنامج الوكالة العادي لتدريب المعلمين أثناء الخدمة. واحتفظ معهد التربية التابع للأونروا/اليونيسكو، وهو وحدة متخصصة في تدريب المعلمين أثناء الخدمة لدى رئاسة الأونروا في عمان، بالمسؤولية الكاملة عن البرنامج العادي للتدريب أثناء الخدمة، الذي قامت بتنفيذه مراكز التطوير التربوي في الأقاليم. وقد شملت التقديمات برنامج دبلوم تربوي مدته سنتان، ودورات مدتها سنة واحدة لتطوير قدرات الموظفين التوجيهيين والإداريين، وتزويد المعلمين بمعارف حول التغييرات المنهجية التي تستحدثها الحكومات المضيفة والسلطة الفلسطينية، فضلا عن دورات عامة في طرائق التعليم وتقنياته.

٤٦ - وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، ظل التحصيل الأكاديمي للتلامذة مصدر قلق، بسبب التعطيل الذي أصاب برنامج التعليم لدى الوكالة. فمع أن مرافق التعليم استطاعت غالبا أن تعمل بشكل طبيعي طوال السنة، فإن القيود المفروضة من جانب السلطات الإسرائيلية على التنقل، ظلت تؤثر في نوعية خدمات التعليم لدى الوكالة، وفي إمكانية الوصول إليها. فبالإضافة إلى مشكلة المتدربين الوافدين من غزة، والمتمثلة في صعوبة حصولهم على تصاريح للدراسة في مراكز التدريب في الضفة الغربية، فإن الإغلاقات المفروضة من جانب إسرائيل، منعت غالبا، لفترات طويلة أحيانا، معلمي الأونروا وسواهم من موظفي التعليم المقيمين في الضفة الغربية، من الوصول إلى مواقع عملهم. والإغلاق الصارم للضفة الغربية بدءا من شباط/فبراير ١٩٩٦، منع موظفي التعليم حتى نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٦، من الوصول إلى مدارس الوكالة الثماني داخل الحدود البلدية لمدينة القدس، فيما تواصل الوكالة محاولاتها مع السلطات الإسرائيلية لحل هذا الوضع. والأسبوعان الأولان من الإغلاق منعا الموظفين من الوصول إلى مواقع عملهم على امتداد المنطقة الميدانية. وقد تم التعويض جزئيا عن آثار الإغلاق، بإعادة توزيع الموظفين وتمديد السنة الدراسية.

٤٧ - وواصلت الأونروا جهودها للحفاظ على المعايير وتحسين مستويات التحصيل لدى التلاميذ في مدارس الوكالة، وتوفير برامج مصممة للأطفال ذوي الحاجات الخاصة، والتعويض عن التعطيل التراكمي في برنامج التعليم، بسبب فترات سابقة من الاضطرابات في مناطق ميدانية مختلفة. ولمعالجة هذه المشاكل، أُجريت اختبارات تشخيصية منتظمة، لاستكشاف مواطن الضعف في المواضيع الأساسية، ونُفذت تدابير تعويضية شملت صفوفًا علاجية، وساعات دراسية إضافية، ومزيدا من التوجيه للتلامذة، وبرامج سمعية بصرية، وإعداد وتوزيع مواد لإثراء المنهج، ورزما تعليمية وأدلاء معلمين. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، تركزت جهود الوكالة على مغالبة الآثار التي لا تزال ماثلة نتيجة الانتفاضة والإجراءات الإسرائيلية المضادة لها. أما في لبنان، فقد انصب الاهتمام على إزالة آثار الصراعات الأهلية الطويلة. وخلال الفترة المستعرضة، تم دمج ٣٦٠ طفلا بطيء التعلم في برنامج التعليم النظامي لدى الوكالة، كما تم توفير تعليم خاص من خلال ٤٥ مركزا لبطيء التعلم.

٤٨ - وظلت البنى الأساسية للتعليم في الوكالة، تتأثر بالزيادة المضطردة من التلامذة وبالإمكانات المحدودة للتوسع. والنقص المزمن في الأبنية المدرسية، فرض غالبا استيعاب مدرستين إداريتين منفصلتين في مبنى واحد، تعملان في فترات صباحية ومسائية. وقد أدت هذه الممارسة إلى تقصير اليوم المدرسي، وزيادة استهلاك المرافق، وحرمان التلامذة بصورة كبيرة من الأنشطة المنهجية الإضافية. ففي السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦، عملت ٦٣٧ مدرسة إدارية للوكالة في ٤٠٤ أبنية، حيث بلغت نسبة العمل بنظام الفترتين ٦٩ في المائة. يضاف إلى ذلك، أن ١٨ في المائة من المدارس الإدارية، كانت تعمل في ٨٤ مبنى مستأجرا غير مصمم أصلا كمدرسة، مما جعل هذه

المباني تفتقر إلى المساحات الكافية لصفوف الدراسة، والإضاءة والتهوية الملائمتين، والمرافق المساعدة كالمختبرات والمكتبات والملاعب. والموارد المحدودة لتمويل توظيف معلمين إضافيين، أو بناء مدارس، أدت إلى الاكتظاظ العام في نظام التعليم لدى الوكالة. فقد بلغ معدل نسبة استيعاب الفصول في جميع مناطق عمليات الوكالة ٤٢,٧ تلميذاً في السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦. ولم يمكن تطبيق معايير الوكالة بشأن استيعاب ٥٠ تلميذاً في الفصل الواحد، إلا في المدارس المصممة والمبنية وفقاً لمواصفات الوكالة.

٤٩ - وقد سعى برنامج الوكالة لتطوير البنى الأساسية في قطاع التعليم، إلى التخفيف من هذه الأوضاع بهدف المحافظة على نوعية خدمات التعليم في الوكالة، وتحسينها كلما أمكن ذلك. فخلال الفترة المستعرضة، تم إنشاء ٣٥ مبنى مدرسياً، لتحل محل أبنية مستأجرة غير ملائمة، أو أبنية جاهزة الصنع، أو أخرى متصدعة غير قابلة للتصليح. كما تم بناء ٩٤ فصلاً دراسياً إضافياً، لتلافي العمل بنظام الفترات الثلاث، وتخفيف الاكتظاظ، أو لتحل محل فصول غير آمنة. وأُضيفت ١٩ غرفة متخصصة، كالمكتبات ومختبرات العلوم وغرف الحواسيب والغرف متعددة الأغراض، إلى الأبنية المدرسية التي كانت تفتقر إلى مثل هذه المرافق. ومع نهاية الفترة المستعرضة، كانت ١٦ مدرسة أخرى، و ٤١ فصلاً دراسياً، وتسع غرف متخصصة قيد الإنشاء. وقد أدى بناء المدارس الجديدة وفقاً لمعايير الوكالة، لتحل محل المدارس المستأجرة، إلى خفض نسبة تلك المدارس من ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١٨ في المائة في عام ١٩٩٦. وتم إنجاز مشاريع عديدة لتحسين المشاغل في مراكز التدريب لدى الوكالة، أو لبناء وتجهيز مشاغل إضافية لاستيعاب دورات جديدة. ولمواجهة الحاجة الماسة لدى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان للحصول على التعليم الثانوي، بدأت الوكالة مساعدتها لتحصيل التمويل لإنشاء مدرستين ثانويتين إضافيتين في صيدا وصور. كما تم تنفيذ عدد من المشاريع الأخرى، لتطوير المرافق المدرسية، بما في ذلك تعبئة الملاعب، وبناء المراحيض، وإقامة الأسوار.

٥٠ - وقدمت الوكالة منحة دراسية لما مجموعه ٩٤٣ طالباً من اللاجئين الفلسطينيين، بينهم ٤٣٧ طالبة، للدراسة في ٤٨ جامعة في ١٢ بلداً في المنطقة. وقد تم تقديم هذه المنح التي تراوحت من ٢٥٠ دولاراً إلى ١٥٠٠ دولاراً في السنة، استناداً إلى التحصيل الأكاديمي الذي حققه الطلبة في امتحانات المرحلة الثانوية العامة (التوجيهي). وكانت تلك المنح قابلة للتجديد إلى حين حصول الطالب على الشهادة الجامعية الأولى. وكان أكثر من ٧٠ في المائة من المستفيدين من هذه المنح يدرسون الهندسة أو الصيدلة أو الطب، فضلاً عن مجالات دراسية أخرى، بينها طب الأسنان والعلوم والفنون والتربية. وبرنامج المنح الجامعية الذي تسعى الوكالة من خلاله إلى تحسين مستويات التعليم، وبالتالي زيادة احتمالات العمل ضمن مجتمع اللاجئين، ممول كلياً من تبرعات.

٥١ - وقد أُدير برنامج التعليم بالتعاون مع اليونيسكو، التي تولت المسؤولية التقنية، بتوفير مجموعة ضمت سبعة من كبار المديرين للأونروا، بينهم مدير دائرة التعليم. وخلال الفترة المستعرضة، تم تحويل ثلاث من هذه الوظائف الدولية إلى وظائف محلية، فيما تولت اليونيسكو تغطية تكاليف تلك الوظائف بدل إعارتها. وعقب قرار اليونيسكو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بوقف ممارستها في إقرار الكتب المدرسية المستخدمة في مدارس الوكالة، قامت الوكالة بشراء الكتب المدرسية المقررة من جانب الحكومات المضيفة والسلطة الفلسطينية، وبتوزيعها على التلامذة في مدارس الوكالة. وبالتعاون مع اليونيسكو، عززت الوكالة منهج التربية المتصلة بالسلام في برنامجها التعليمي، بتوزيع مختارات من المواد التي أعدتها اليونيسكو على جميع مراكز الموارد التعليمية في

الوكالة، ومراكز التطوير التربوي، ومراكز التدريب في نيسان/أبريل ١٩٩٦، لاستخدام تلك المواد في المرحلتين النظاميتين الابتدائية والإعدادية، وفي برنامج التدريب المهني والتقني، وبخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقدمت اليونيسكو أيضا منحا جامعية للطلبة اللاجئين. وقد رعت جامعة الدول العربية واليونيسكو والأونروا معا حلقة دراسية عقدت في القاهرة في حزيران/يونيه ١٩٩٦، وتركزت على دعم وتطوير تعليم الفلسطينيين والعملية التعليمية الفلسطينية. كما شاركت الوكالة في الاجتماع المشترك الخامس حول تعليم الأطفال الفلسطينيين، الذي نظمته جامعة الدول العربية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، حيث أثنى ممثلو الحكومات المضيفة على جهود الأونروا لتوفير خدمات تعليمية بمستوى مقبول للاجئين الفلسطينيين.

باء - الصحة

٥٢ - إن مواهمة السياسات والخدمات الصحية لدى الوكالة مع مثيلاتها لدى السلطة الفلسطينية، وتأهيل أو إنشاء البنى الأساسية الصحية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، تصدرت أولويات الوكالة خلال الفترة المستعرضة. فقد تواصل السعي للتنسيق والارتباط الوثيقين مع السلطة الفلسطينية، بإجراء اتصالات رفيعة المستوى، وعبر آليات رسمية تناولت سياسة العمل والمجالات التقنية والميدانية، وإسهام كبار موظفي الوكالة في المبادرات الصحية التي تقوم بها السلطة الفلسطينية. وقد حافظت الوكالة على التزامها بالإسهام في عملية بناء نظام موحد للرعاية الصحية في مناطق الحكم الذاتي، وفقا للوسائل والموارد المتاحة، كما واصلت التركيز على صيانة وتوسيع مرافق الرعاية الصحية الأولية، وإنجاز مشاريع كبرى لتحسين الأوضاع الصحية، كإنشاء مستشفى غزة الأوروبي، وكلية غزة للتمريض والعلوم الطبية المتصلة به. وواصلت الوكالة القيام بدور ريادي في التخطيط والتنسيق لمشاريع حيوية دائمة في مجال الصحة البيئية، بما في ذلك المجاري والصرف الصحي وتصريف النفايات الصلبة.

٥٣ - وقد تحقق تقدم ملموس على صعيد المواهمة في عدد من المجالات، على الرغم من الصعوبات المرافقة لعملية بناء القدرات المؤسسية وإعداد سياسات صحية واضحة من جانب السلطة الفلسطينية. فقد تم التوصل إلى اتفاق مبدئي مع السلطة لتلافي التباين والازدواجية بين مرافق الرعاية الصحية وخدماتها، بما في ذلك تحديد مرافق الرعاية الصحية الأولية، لتقرير كيفية تقاسم الموارد بالشكل الأمثل، وتسليم مرافق معينة أنشأتها الأونروا مؤخرا. وفي إطار المواهمة، فإن أول المرافق التي تم تسليمها في تموز/يوليه ١٩٩٦ لتتولى السلطة الفلسطينية إدارتها، هي عيادة بدو في الضفة الغربية. ومن المقرر أيضا تسليم النقطة الصحية في العوجا، في الضفة الغربية، كما تم التوصل إلى اتفاق مبدئي حول المرافق الصحية في شمالي قطاع غزة. والمرافق الواقعة خارج المخيمات مفتوحة أمام اللاجئين وغير اللاجئين على السواء. وكخطوة نحو إيجاد نظام موحد لسيارات الإسعاف، قدمت الوكالة سبع سيارات إسعاف إلى السلطة الفلسطينية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وذلك بموافقة المتبرع بهذه السيارات. وفي إطار مشروع ممول بتبرع خاص، وفرت الوكالة خدمات الصحة المدرسية لمدارس السلطة الفلسطينية، بتشكيل ثلاثة فرق للصحة المدرسية، تقوم بإجراء الفحوصات الطبية وتوفير التحصين المطلوب للأطفال. وقامت السلطات الصحية الفلسطينية بتزويد الوكالة بلقاحات خاصة كجزء من البرنامج الموسع للتحصين. وتحقق المزيد من التقدم في خدمات الرعاية الصحية للأم والطفل. ويؤمل أن تسهم هذه الجهود في إيجاد نظام دائم وفعال ومن حيث التكلفة للرعاية الصحية.

٥٤ - وفي الوقت نفسه، تبقى الأونروا ملتزمة بالمحافظة على الخدمات الصحية الضرورية للاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، إضافة إلى المحافظة على التعاون الوثيق مع وزارات الصحة في الحكومات المضيفة. وشملت مجالات التعاون تبادل المعلومات، وتنسيق التدابير لمكافحة الأمراض، والمشاركة في المؤتمرات وحملات التحصين الوطنية. ففي ربيع عام ١٩٩٦، شاركت الأونروا في حملة التحصين الوطنية ضد داء شلل الأطفال، التي تم تنظيمها في جميع مناطق عمليات الوكالة، وذلك في إطار استراتيجية إقليمية لمنظمة الصحة العالمية، يجري تنفيذها بالتنسيق مع وزارات الصحة المحلية. وقد تم تحصين ما مجموعه ٥٦٤ ٢٠٠ طفلاً لاجئاً دون الخامسة من العمر. وقد زودت حكومتا الأردن والجمهورية العربية السورية الوكالة بمتطلباتها السنوية من لقاح التهاب الكبد من الفئة ب، كجزء من ترتيبات التعاون الجاري بينها. ويجري تنفيذ البرنامج الموسع للتحصين بالتعاون مع اليونيسيف التي قدمت اللقاحات المنتظمة وتبرعت للبرنامج بمعدات التبريد اللازمة له.

٥٥ - وواصلت الأونروا توفير الرعاية الصحية الأولية الشاملة للاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك الرعاية الطبية للمرضى الخارجيين، ومكافحة الأمراض وضبطها، والرعاية الصحية للأم والطفل، وخدمات تنظيم الأسرة. ويتم تقديم الخدمات الصحية عبر شبكة الوكالة التي تضم ٨٧ مركزاً صحياً و ٢٣ نقطة صحية، و ١٣ عيادة لرعاية الأم والطفل. وقد وفرت هذه المرافق تشكيلة كاملة من الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية وخدمات الدعم وصحة المجتمع. ودُمجت الرعاية الخاصة بالأمراض غير السارية كالسكري وضغط الدم في أنشطة المراكز الصحية، فيما شملت الرعاية الخاصة بأمراض الأطفال والقبالة والأمراض النسائية وأمراض القلب وأمراض العيون ومعالجة الأمراض الصدرية وأمراض الأذن والأنف والحنجرة. واشتمل ٨٦ مركزاً صحياً على مختبرات طبية، وضم ٧٠ مركزاً عيادات لطب الأسنان تقدم خدمات الرعاية الصحية الشاملة لأمراض الفم، بينما تولت ثمانية فرق طبية متنقلة تقديم الرعاية الصحية الخارجية المجتمعية للفم. وهناك ١٣ عيادة للعلاج الطبيعي في الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة، وفرت خدمات التأهيل للاجئين في هذه الأقاليم. وبلغت الميزانية التشغيلية لبرنامج الصحة ٦٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦، أي ما نسبته ١٨ في المائة من مجموع ميزانية الوكالة. والموظفون الفنيون والمساعدون في برنامج الصحة في جميع أقاليم العمليات، والبالغ عددهم ٤٧٦ ٣ موظفاً، ومعظمهم فلسطينيون معينون محلياً، يشكلون ١٦ في المائة من مجموع موظفي الوكالة.

٥٦ - وبالإجمال، فإن المرافق الصحية لدى الوكالة استقبلت خلال الفترة المستعرضة نحو ٦,٦ ملايين زيارة مريض، أي بزيادة نسبتها ٨,٠ في المائة عن الفترة المستعرضة الماضية. وبقي عبء العمل ثقيلاً على صعيد استشارات الطب العام وطب الأسنان وسواهما من خدمات الدعم، حيث بلغ معدل الاستشارات اليومية للطبيب الواحد في جميع مناطق عمليات الوكالة ٩٤ زيارة مريض. ووصل هذا المعدل إلى ١٠٧ استشارات في الأردن. وقد يعود تزايد الإقبال على خدمات الرعاية الطبية المجانية للوكالة إلى الضائقة الاجتماعية - الاقتصادية العامة في مجتمع اللاجئين، وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية التي تقدمها جهات أخرى، وتحسن مستويات مرافق الرعاية الأولية لدى الوكالة وإمكانيات الوصول إليها. ولتلبية الطلب المتزايد على مرافقها للرعاية الطبية، واصلت الوكالة تطوير بنائها الأساسية الصحية بالقدر الذي تتيحه الموارد المتوافرة لها.

٥٧ - واستنادا إلى تقييم مستقل أجراه مؤخرا البنك الدولي وبعثات أخرى من الخبراء، فإن برنامج الرعاية الصحية الأولية لدى الوكالة ظل واحدا من أكثر البرامج فعالية في المنطقة. ويعود هذا النجاح إلى قدرة الوكالة على توفير الرعاية الصحية الشاملة من خلال منحى متكامل يسهل الوصول إلى الخدمات، ويقلل الحاجة إلى الإحالات من مستوى إلى آخر، ويكفل مواصلة الرعاية. ومثابرة الوكالة على تنمية الموارد البشرية في المجال الصحي من خلال التدريب للمتخرجين وأثناء الخدمة، تُعتبر عاملا هاما في هذا النجاح. وكجزء من مساعدتها التقنية الطويلة، أعارت منظمة الصحة العالمية للأونروا أربعة من كبار الموظفين، بينهم مدير دائرة الصحة في الوكالة، كما غطت تكاليف خمسة رؤساء أقسام في دائرة الصحة، بموجب اتفاقية حول جعل هذه الوظائف محلية عند تقاعد شاغليها أو انتهاء عقود عملهم.

٥٨ - وإلى جانب الخدمات التي يقدمها مستشفى قليلية الذي يضم ٤٣ سريرا في الضفة الغربية، فقد شملت الرعاية الثانوية التي توفرها الوكالة، المساهمة المالية في استشفاء المرضى اللاجئين، إما في مستشفيات متعاقدة لمنظمات غير حكومية وأخرى خاصة، وإما من خلال التعويض عن التكاليف التي يتكبدها اللاجئون في المستشفيات الحكومية أو الخاصة. ونظرا لارتفاع تكاليف الاستشفاء بشكل صارخ في جميع مناطق العمليات، إلى حد لا يتناسب مع الموارد المتاحة، فقد استُحدث تدبير موقت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، يقضي بأن يدفع المرضى ١٢ في المائة من تكاليف معالجتهم في المستشفيات المتعاقدة في جميع مناطق عمليات الوكالة. ومراعاة لظروف حالات العسر الشديد، فقد حُدّدت نسبة مشاركتهم في هذه التكاليف بخمسة في المائة. وأُعفي اللاجئون في إقليم لبنان من هذا التدبير حاليا، نظرا لعدم توافر أية خدمات استشفاء أخرى متاحة لهم. وبالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ خطوات لمزيد من ضبط الإحالات، بما في ذلك تقليص عدد الأسرة/الأيام المستخدمة، واعتماد قوائم انتظار للحالات الجراحية المزمنة، ومراجعة سياسات الإحالة والدخول إلى المستشفيات، مع إعطاء الأولوية لحالات الطوارئ. وفي إطار تنفيذ سياسة استشفائية متوازنة في جميع مناطق عمليات الوكالة، وتوفير الخدمات الاستشفائية الضرورية بشكل كاف لجميع المرضى المحتاجين إليها، فقد استهدفت هذه الإجراءات تحقيق التغطية القصوى، واستيعاب الزيادات في التكاليف دون الاضطرار إلى تقليص الخدمات.

٥٩ - ونظرا لأن النساء في سن الإنجاب، والأطفال دون الخامسة من العمر يشكلون ثلثي اللاجئين الفلسطينيين المسجلين، فقد أولت الوكالة اهتماما خاصا بصحة الأم والطفل وخدمات تنظيم الأسرة، كجزء لا يتجزأ من برنامجها العادي للصحة. فمع أواسط عام ١٩٩٦، توافرت خدمات تنظيم الأسرة في ١٢٠ مركزا صحيا للوكالة، بعد أن كانت مقتصورة على ٤٩ مركزا في عام ١٩٩٢. واتخذت الوكالة خطوات لتعزيز أسلوبها في رعاية صحة العائلة، التي كانت تقوم على نوعية واستمرارية الرعاية قبل الولادة وفي أثنائها وبعدها، وعلى تقديم خدمات تنظيم الأسرة ورعاية صحة الطفل، مع الاهتمام الخاص بتحديد ومراقبة الأمهات المعرضات لأي خطر صحي، والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وشملت الأولويات أيضا تحسين مستويات ونوعية الخدمات، وتدريب الموظفين المعنيين على مهارات ذات صلة بصحة العائلة، كوسائل منع الحمل وتقنيات الإرشاد الصحي. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، تم اعتماد خطة عمل مدتها ستة أشهر، لتعزيز برنامج الصحة العائلية، كما تم توفير التدريب على العمل لمسؤولي الصحة العائلية في الأقاليم، وسواهم من الموظفين المعيّنين حديثا. وقد أفاد من الرعاية الصحية في عيادات الأونروا لصحة الأم والطفل وعيادات تنظيم الأسرة، أكثر من ١٥٠ ٢٠٥ طفلا دون

الثالثة من العمر، و ٧٣ ٥٩٨ امرأة حامل، و ٤٣٥ ٤١ متقبلة لخدمات تنظيم الأسرة. وحصلت ٤٥٠ ٨٤ امرأة من الحوامل والمرضعات، و ١٣٥ ٠٠٠ طفل دون الثانية من العمر، على مساعدة غذائية مكاملة، شملت على التوالي مواد غذائية جافة وأطعمة أطفال. وكان ما نسبته ١١ في المائة من جميع الولادات التي أوردتها تقارير عام ١٩٩٥ بين اللاجئات المسجلات، قد جرى في وحدات للولادة تابعة للأونروا.

٦٠ - وتواصلت خلال الفترة المستعرضة مشاريع خاصة، غايتها تحسين وتوسيع خدمات صحة الأم وتنظيم الأسرة، وفقا للخطط والأهداف المرسومة. فقد بدأ في نيسان/أبريل ١٩٩٦، مشروع مدته ثلاث سنوات (١٩٩٥-١٩٩٧)، لإعداد برنامج تعليمي مفتوح، وتدريب الموظفين المعنيين لدى الأونروا والسلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية في قطاع غزة. وبعد إتمام برنامج موسع لرعاية صحة الأم وتنظيم الأسرة، مدته ثلاث سنوات، وقد اشترك في تنفيذه الأونروا وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، قامت بعثة ثلاثية مع السلطة الفلسطينية في تشرين الأول/أكتوبر، بتطوير خطة استراتيجية وإطار عمل تطبيقي لبرنامج يتركز على صحة المرأة، بما في ذلك صحة الإنجاب وتنظيم الأسرة. وقام صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية أيضا بتغطية تكاليف مواد منع الحمل، التي تستخدمها الأونروا في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية. واعتنى متبرع آخر باحتياجات غزة. وجرى تدعيم هذه الأنشطة ببحوث موسعة أجرتها الأونروا، كالدراسة التي أُجريت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، حول ٨ ٣٠٩ أمهات مسجلات لأطفال في سن الثالثة وما دونها، ممن زُرْنَ المرافق الصحية للوكالة في جميع الأقاليم الخمسة لعملياتها. وقد أظهرت الدراسة أن ٣٢,٨ في المائة من النساء اللواتي شملتهن الدراسة يستخدمن وسائل حديثة لمنع الحمل، وأن الأونروا توفر تلك الوسائل لما نسبته ٥٥,٥ في المائة من النساء اللواتي يستخدمنها. وهناك خطة لاستخدام نتائج مثل هذه الدراسات، في إعداد قاعدة معلوماتية حول الأوضاع الصحية للاجئين، لتسهيل تقييم البرنامج.

٦١ - وأفاد أكثر من مليون لاجيء في ٥٩ مخيما في الأقاليم الخمسة للعمليات، من خدمات الصحة البيئية التي تقدمها الوكالة، والتي تشمل تصريف مياه المجاري، وضبط الفائض من مياه الأمطار، وتوفير المياه الصالحة للشرب، وجمع النفايات وتصريفها، ومكافحة الحشرات والقوارض. والدور الرائد الذي تقوم به الأونروا منذ عام ١٩٩٣، في التخطيط لتطوير دائم في مجال الصحة البيئية، أدى إلى تحديد المشاريع، وإنجاز دراسات للجدوى، وتطوير تصاميم تقنية مفصلة، ووضع تقديرات للتكاليف، وتأمين قدر كبير من التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع واسعة النطاق لتحسين شبكات المجاري، والصرف الصحي، وتصريف النفايات الصلبة في المخيمات والبلديات المجاورة لها. وقد تركزت جهود الوكالة على قطاع غزة، حيث لا يقتصر تحسين أوضاع الصحة البيئية على الحد من المخاطر الصحية، بل يُعتبر مدخلا إلى التنمية الاجتماعية - الاقتصادية أيضا. وجرى تخطيط وتنفيذ مبادرات الصحة البيئية بالتنسيق الوثيق مع البلديات المعنية، لأن المخيمات والبلديات تعاني المشاكل نفسها في كثير من الأحيان، ولأن الحلول الفعالة تتطلب تخطيطا ميدانيا شاملا، لتلافي مخاطر التضارب بين الأولويات أو عدم تلاؤمها، ولتجنب ازدواجية الجهود وهدر الموارد. ومع التقدم في بناء القدرات المؤسسية للسلطة الفلسطينية، بات من الواضح تماما أنه ينبغي تشجيع التعاون الثنائي بين المتبرعين والسلطة، فيما تقدم الأونروا الدعم التقني واللوجستي لتنفيذ المشاريع كلما دعت الحاجة. وقد حقق هذا النهج نجاحا ملحوظا في ثلاثة مشاريع كبرى في قطاع غزة. وفي إطار برنامج العون الذاتي للصحة البيئية، قدمت الوكالة مواد البناء لمشاريع مختلفة، كتعبيد الطرقات، وشق المجاري السطحية في المخيمات، بينما نفذ الأشغال متطوعون محليون.

٦٢ - وركز التثقيف الصحفي والأنشطة الترويجية، وهي العناصر الجوهرية لبرنامج الصحة في الوكالة، خلال الفترة المستعرضة على تطوير مبادرات متعددة التخصصات، لتعزيز أنماط حياتية صحية في مجتمع اللاجئين، وبخاصة الشباب منهم. فبمساعدة من منظمة الصحة العالمية، تم إعداد منهاج للصحة المدرسية حول الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وسواء من الأمراض المنقولة جنسيا. قد جرى تطبيق المنهاج وتقييمه في ٥٠ مدرسة إعدادية في جميع مناطق عمليات الوكالة. ولا تزال قيد الدرس مسألة استخدام هذا المنهاج في جميع مدارس الوكالة، ومراكز برامج المرأة وأنشطة الشباب، بانتظار توافر التمويل لهذا الغرض. وعقب دراسة أجريت حول عادات التدخين بين التلامذة اللاجئين في جميع مناطق عمليات الوكالة، تم إعداد رزمة تعليمية معززة بمواد سمعية - بصرية، بهدف الحؤول دون البدء بتعاطي التبغ بين تلامذة المدارس، وذلك بمساعدتهم على معرفة الانعكاسات القصيرة والطويلة الأجل للتدخين، وتشجيعهم على ممارسة الرياضة والأنشطة الترفيهية، كشرط للصحة الجيدة. وسيتم استخدام هذه المواد في المدارس الإعدادية للوكالة اعتباراً من السنة الدراسية ١٩٩٦/١٩٩٧. وقد جرى تنسيق وثيق لهاتين المبادرات بين دوائر التربية، والصحة، والإغاثة والخدمات الاجتماعية لدى الوكالة. وكجزء من الأنشطة النظامية للتربية الصحية في الوكالة، تم توفير برنامج حول صحة المرأة، من خلال مراكز برامج المرأة في جميع المناطق الميدانية الخمسة للعمليات.

جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

٦٣ - نفذت أنشطة الإغاثة والخدمات الاجتماعية بالتنسيق والتعاون مع السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية في جميع الأقاليم الخمسة للعمليات، مقرونة بمبادرات مشتركة في مجالات محددة كتندريب الباحثين الاجتماعيين والمتطوعين. ففي الضفة الغربية وقطاع غزة، عملت الوكالة على تعميق علاقتها العملية مع دوائر السلطة الفلسطينية للشؤون الاجتماعية، والشباب، والرياضة والإسكان. وقد اتخذت هذه الجهود أشكالاً متعددة، من بينها تبادل المعلومات، وبخاصة مساعدة السلطة في تنفيذ مهمة محددة، والإسهام في وضع سياسة عملها وتخطيط برامجها وتطوير مشاريعها، وتسهيل دعمها للبرامج التي يديرها المجتمع المحلي. وكان ترسيم التنسيق مع دائرة الشؤون الاجتماعية على مستويين، حيث تقوم مجموعات عمل تقنية مشتركة بعرض معطياتها وتوصياتها حول مواضيع محددة على فريق السياسة العامة والتخطيط، الذي يتولى تقييم العملية. وفي آب/أغسطس ١٩٩٥، قامت مجموعة عمل حول مساعدات الإغاثة المباشرة بتقديم تقرير يقارن بين برنامج حالات العسر الشديد لدى الوكالة، ونظيره في السلطة الفلسطينية. لكن الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وتعيين المسؤولين المعنيين آخر المزيد من الإجراءات في إطار هذا التنسيق. وفي مجال الإسكان، تعهدت الوكالة بالمساعدة في إجراء دراسة استطلاعية للإسكان والبنية الأساسية المتصلة به في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسيصار إلى تزويد السلطة الفلسطينية بالمعطيات لدى جهوزها في أواخر عام ١٩٩٦. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، طلبت دائرة الشباب والرياضة في السلطة الفلسطينية المساعدة من الوكالة، وحصلت على وعد بإسهامها في إقامة مرافق رياضية مغلقة للشباب، وتدريب أعضاء مراكز أنشطة الشباب على القيادة والتنظيم الإداري، وتعزيز الأنشطة الرياضية للفتيات كما للفتيان.

٦٤ - وبلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، ٣,٣١ ملايين شخص، أي بزيادة نسبتها ٤,٤ في المائة عن عددهم في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وقدره ٣,١٧ ملايين شخص. وهذه النسبة من

الزيادة تتجاوز مرة أخرى تقديرات النمو السكاني الصريف، مما يدل على استمرار رغبة اللاجئين غير المسجلين لدى الوكالة من قبل، في السعي لاستكمال سجلاتهم، وبخاصة في الأردن. فما نسبته ٤١ في المائة من مجموع اللاجئين الفلسطينيين مسجلون في الأردن. و ٢٢ في المائة منهم في قطاع غزة، وفي الضفة الغربية ١٦ في المائة، وفي لبنان ١١ في المائة، وفي الجمهورية العربية السورية ١١ في المائة. ومن بين مجموع اللاجئين، هناك ٣٨ في المائة في الخامسة عشرة من العمر أو أصغر، و ٥٣ في المائة بين السادسة عشرة والتاسعة والخمسين من العمر، و ٩ في المائة في سن الستين أو أكبر. وبلغت الميزانية التشغيلية لبرنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية ٣٦,٦ مليون دولار في عام ١٩٩٦، أي ما يعادل ١١ في المائة من مجموع ميزانية الوكالة. ويشكل موظفو البرنامج، وعدد هم ٧٤٩ موظفاً، ٣,٥ في المائة من مجموع موظفي الوكالة.

٦٥ - وواصلت الوكالة تطوير نظام تسجيل موحد، وهو مشروع بديء به في عام ١٩٩٣، لتحسين إمكانية الحصول على بيانات حول اللاجئين، وضمان سلامة تلك البيانات، وتسهيل التخطيط للبرامج وتنظيمها. وقد اشتمل هذا النظام على ثلاثة مكونات - قاعدة بيانات عن جميع الأفراد والعائلات المسجلين، وملفات للعائلات تحتوي على وثائق هامة منذ ما قبل عام ١٩٤٨ حتى اليوم، وعرض اجتماعي - اقتصادي للأفراد والعائلات الملحقين ببرنامج العسر الشديد - سيصار إلى دمجها إلكترونياً لدى إنجاز المشروع. إلا أن تقدم المشروع قد أبطيء لعدم توافر تمويل خاص لإنجازه، مما أدى إلى ضرورة الاعتماد على الموارد المحدودة المتوفرة في الميزانية العادية. لكن عملية نقل القاعدة البياناتية للتسجيل إلى مستوى الأقاليم قد استُكمِلت بإيصالها إلى لبنان في آذار/مارس ١٩٩٦، كما تم نقل النظام من رئاسة الوكالة في فيينا إلى رئاستها في عمان. وجرى تطوير مشروع رائد لفهرسة الملفات الورقية العائلية. وبموافقة السلطة الفلسطينية، قدمت منظمة للدراسة والبحوث اقتراحاً بإجراء دراسة للجدوى حول حفظ وتنظيم محفوظات الأونروا وبيانات ووثائق تسجيل اللاجئين، بانتظار الحصول على التمويل اللازم للتنفيذ.

٦٦ - ومن خلال برنامجها لحالات العسر الشديد، وفرت الوكالة مساعدات مادية ومالية لعائلات اللاجئين الذين ليس لهم ذكر راشد ولائق طبياً لكسب العيش، أو ليس لديهم وسائل محددة من الدعم المالي الكافي للحصول على الغذاء أو المأوى أو غيرهما من الاحتياجات الأساسية. ونظراً للتطبيق الأكثر تشدداً لمعايير الاستحقاق، فقد انخفض انخفاضاً مطلقاً ونسبياً معاً، عدد حالات العسر الشديد في جميع مناطق عمليات الوكالة خلال الفترة المستعرضة، بحيث تدنى من ٤٣٧ ١٨١ شخصاً في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، يشكلون ٥,٧ في المائة من مجموع اللاجئين المسجلين، إلى ١٧٨ ١٧٩ شخصاً في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، يشكلون ٥,٤ في المائة. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وُضعت قيد التطبيق سلسلة منقحة من التعليمات لتنظيم هذا البرنامج، أصبحت بموجبها صلاحية إقرار الحالات لا مركزية، وصار العمل الورقي أقل وأبسط، وروعت فيها نُظُم أكثر فعالية للمراقبة والضبط. والانخفاض في عدد الحالات لا يعني بالضرورة تناقص الحاجة إلى المساعدة بين اللاجئين، لأن البرنامج لم يقدم المساعدة للعائلات التي تضم أفراداً صالحين للعمل ولكنهم غير قادرين على إيجاده. لكن الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية، بما فيها البطالة، أسهمت مباشرة في تزايد الطلبات على المساعدة من جانب العائلات الصغيرة الناشئة، التي ربما كانت تعتمد على دعم ذوي الدخل في العائلات الموسعة، وأصبحت تسعى للحصول على مساعدات العسر الشديد بدل ذلك. وظلت النسبة المئوية للاجئين الملحقين بالبرنامج هي الأعلى في قطاع غزة ولبنان، والأدنى في الأردن، مع زيادات بسيطة إطلاقاً في عدد الملحقين المسجلين في قطاع غزة والأردن.

٦٧ - وشملت مساعدات برنامج العسر الشديد مواد غذائية يتم توزيعها مرة كل شهرين، وإسهامات أكبر في الرعاية الاستشفائية، ومساعدات نقدية للعائلات التي تواجه صعوبات بالغة، والاستحقاق لمبادرات الوكالة في استصلاح المآوي والحد من الفقر، والأفضلية في الدخول إلى مراكز التدريب التابعة للأمم المتحدة. وكان تأمين استمرار التمويل من المواد الغذائية، مصدر قلق للوكالة خلال الفترة المستعرضة. فالمواد الغذائية، والطحين منها بشكل خاص، أصبحت على مر العقود في نظر اللاجئين الفلسطينيين رمزا لاسخا للاعتراف المتواصل من جانب المجتمع الدولي بوضع لجوئهم. ومع أنه كان من المعلوم عموما بأنه ليست هناك مشكلة أمن غذائي في المنطقة، بل نقص في القوة الشرائية، فقد كانت هناك مقاومة كبيرة لأي تغيير في شكل المساعدات. ففي آب/أغسطس ١٩٩٥ مثلا، حثت السلطة الفلسطينية الوكالة على عدم إجراء أية تغييرات قبل أن يتم التوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين، علما بأن السلطة تعتمد على المساعدات النقدية كأداة أساسية لمساعداتها الاجتماعية. إلا أن المواد الغذائية التي كان يتم التبرع بها تقليديا للوكالة، لم تعد تصلها، ويُنْتَظَر للمخزون الباقي منها أن ينفد تماما في النصف الثاني من عام ١٩٩٦. وقد ظلت الوكالة تفاوض المتبرعين بشأن حل لهذه المسألة حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

٦٨ - وبالمقدار الذي تتيحه الموارد المتوافرة لها، واصلت الوكالة معالجة المتطلبات السكنية الملحة للشريحة الأكثر فقرا من اللاجئين، وهي مشكلة أكثر حدة في قطاع غزة ولبنان، وقد تركزت الجهود على إيواء ما نسبته تقديريا ٢٥ في المائة من حالات العسر الشديد، الذين يعيشون في أماكن تفتقر إلى الحد الأدنى من المستوى المقبول. والتبرعات السخية التي تلقاها برنامج تطبيق السلام، إضافة إلى أموال من الميزانية العادية، أتاحت للوكالة إصلاح أو إعادة بناء ٥٥٦ مأوى خلال الفترة المستعرضة، تخص عائلات العسر الشديد وغيرهم من اللاجئين المعوزين، بينها ٣٠٧ مأوى في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تم استصلاح العديد من المآوي في إطار برنامج العون الذاتي، الذي قدمت الوكالة بموجبه المساعدة المالية والتقنية، بينما تولت عائلات المستفيدين منه مسؤولية توفير العمل الطوعي للتنفيذ، وهو أسلوب حظي بترحيب العديد من اللاجئين. وقام بتنفيذ الأشغال في المآوي الباقية مقاولون صغار من داخل المخيمات، بهدف إيجاد فرص عمل لمجتمع اللاجئين. وقد استؤنف برنامج استصلاح المآوي لحالات العسر الشديد في لبنان في أواسط عام ١٩٩٥، والوكالة تسعى للحصول على تمويل إضافي لمواجهة الحاجة الماسة إلى الاسكان في هذه المنطقة الميدانية.

٦٩ - وبالمشاركة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قامت الوكالة بثلاث مهمات خلال الفترة المستعرضة، لتقييم وضع الفلسطينيين المطلوب منهم مغادرة الجماهيرية العربية الليبية، والذين أقيم لهم مخيم عند معبر السلوم على الحدود الليبية - المصرية، حيث وصل معظمهم في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، بعد إنهاء عقود عملهم وفقدان حقهم في الإقامة في الجماهيرية العربية الليبية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ناشدت الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين السلطات الليبية والحكومات المعنية، التحلي عن معالجة هذه المسألة بالشفقة وضبط النفس. والمهمة المشتركة الأولى التي نُفِذَت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة دولية غير حكومية، أجرت تقييما للاحتياجات والموارد في المخيم، بينما تركزت المهمتان التاليتان في شباط/فبراير وأيار/مايو ١٩٩٦ على رصد الأوضاع المعيشية في المخيم والوضع الصحي لسكانه. وبالإضافة إلى تقديم المواد والتجهيزات الطبية لاستخدامها في مخيم السلوم، وفرت الأمم المتحدة مساعدات طارئة شملت البطانيات، والمواد الغذائية المكملة، والرعاية الطبية لما مجموعه ٣٦ فلسطينيا

معزولين عند معبر رفح بين مصر وقطاع غزة، كما تابعت عدة طلبات فردية لجمع الشمل. وحتى نهاية الفترة المستعرضة، ظلت الوكالة قلقة بشأن الظروف المعيشية والأوضاع الصحية لنحو ١٥٠ شخصا، مازالوا معزولين عند معبر السلوم، وهي تتابع مراقبة الوضع بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٧٠ - وقد تحقق المزيد من التقدم في الخطة الخمسية ١٩٩٥-٢٠٠٠ لتعزيز إدارة المجتمع المحلي، وديمومة التمويل لخدمات الوكالة القائمة على المجتمع المحلي للنساء والشباب والمعاقين. وتركز الاهتمام خلال الفترة المستعرضة على بناء المؤسسات واكتساب القدرة على إيجاد موارد ذاتية مستقلة لما مجموعه ١٢٥ مركزا اجتماعيا برعاية الوكالة، تشكل قناة أساسية لهذه الخدمات. ومع منتصف عام ١٩٩٦، كان ٤٢ من أصل ٦٨ مركزا لبرامج المرأة، وجميع مراكز التأهيل الاجتماعي البالغ عددها ٣٠ مركزا، و ٢٧ مركزا لأنشطة الشباب، بإدارة لجان محلية، بينما واصلت الأونروا توفير الدعم المالي والتقني المطلوب. وأقيمت مشاريع لدر الدخل في معظم المراكز، وأُعدت خطط لها في مراكز أخرى، بهدف إيجاد الموارد لتغطية تكاليف التشغيل، وتوفير الدخل للمشاركين، وإثبات قدرة مجموعات المعوزين على إدارة مشاريع اجتماعية-اقتصادية حيوية. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، تحول العون المالي الذي تقدمه الوكالة للمراكز من النفقات المباشرة إلى مساعدات نقدية لقاء ميزانيات مقررّة، وهي طريقة من شأنها أن تعزز موثوقية المراكز وتخفف تكاليفها. ولتوثيق العلاقة الجديدة التي سعت الوكالة إلى إقامتها مع المراكز، تم تدريب موظفي الوكالة وممثلي المجتمع المحلي على المهارات الضرورية للإدارة الذاتية في المراكز، بما في ذلك تسهيل وتفعيل الهيئات الإدارية واللجان التنظيمية، وإعداد الأنظمة والقوانين لها، والتخطيط والتنظيم البرنامجي والإداري، وإعداد الميزانيات والحسابات. ولترسيخ مشاركة أكبر من جانب المجتمع المحلي، وتسهيل اندماجه على المدى الطويل في شبكة محلية من المنظمات التي تتبنى أهدافا مماثلة لأهدافها، عملت الوكالة على تعزيز الروابط بين المراكز والمنظمات غير الحكومية المحلية. وكان الهدف الأبعد لهذه الخطة الخمسية، ضمان استمرار تراث الوكالة في مجال الخدمات الاجتماعية للشعب الفلسطيني. وقد حظيت إجراءات الوكالة لتعزيز الاعتماد على النفس بترحيب من مجتمع اللاجئين، الذين رأوا في هذه الجهود إسهاما في تنمية مهارات القيادة والإدارة والدعوة لديهم، وفي تمكين دور المجتمعات المحلية والفئات المعوزة. وبالإضافة إلى جهودها لتحقيق بناء المؤسسات، واصلت مراكز برامج المرأة، والتأهيل الاجتماعي، وأنشطة الشباب، توفير تشكيلة واسعة من الخدمات والأنشطة، وفقا للاحتياجات والأولويات المحلية. وقام صندوق مبادرة المرأة الفلسطينية بدعم إنشاء وحدة لإنتاج الأطعمة في الأردن، وافتتاح صفوف لمحو الأمية في لبنان، فيما واصلت الوحدات الإنتاجية الممولة من الصندوق في السنوات السابقة عملها وتوسعها.

دال - توليد الدخل

٧١ - واصل برنامج الوكالة لتوليد الدخل نموه حجما ومدى خلال الفترة المستعرضة، فوسع قاعدة رأس ماله وكتلة قروضه، واتخذ مبادرات جديدة لتوفير الاعتمادات والتدريب، وبخاصة في قطاع غزة. ومنذ اطلاقه في عام ١٩٩١، لمواجهة الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية المتدهورة، وارتفاع نسبة البطالة بين اللاجئين الفلسطينيين في مناطق العمليات، استهدف برنامج توليد الدخل إيجاد فرص العمل، وتوليد الدخل، ودعم ديمومة المشاريع التجارية في مجتمع اللاجئين. وركز البرنامج على المشاريع التجارية الصغيرة والمصغرة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي من الاقتصاد المنتج للبضائع المعدة للبيع محليا وخارجيا. وإمكانية الحصول على اعتمادات لهذه

المشاريع محدودة عادة، نظرا لعدم قدرة معظم أصحابها على استيفاء الشروط المرافقة التي تضعها المؤسسات المصرفية الرسمية. وباستخدام آليات مضمونة مختلفة، رعى برنامج توليد الدخل إلى توفير رأس المال بفوائد معقولة، لتوسيع الأعمال التجارية القائمة أو تأسيس أعمال جديدة. وقد حظيت مشاركة النساء من صاحبات الأعمال بتشجيع كبير. وتبنى البرنامج أسلوبا لا مركزيا يتيح لكل منطقة من مناطق عملياتها، الميدانية القيام بمبادراته الخاصة واستلام التبرعات من المتبرعين، باستثناء إقليم سورية الذي لم يكن لديه برنامج توليد الدخل. ومع منتصف عام ١٩٩٦، كانت برامج توليد الدخل في المناطق الميدانية الأربعة قد منحت قروضا لما مجموعه ٥٤٥ ٢ مؤسسة تجارية، وجمعت رأسمال قاعدته ١١ مليون دولار، بحيث أوجدت أو حافظت على نحو ٤٠٠٠ فرصة عمل. وكان برنامج توليد الدخل مختلفا عن أنشطة توليد الدخل التي يتم تنفيذها في إطار برنامج الوكالة للحد من الفقر، والذي استهدف مساعدة عائلات اللاجئين الذين يعيشون دون خط الفقر، على أن يرتفعوا فوق هذا الخط، ويصبحوا قادرين على الاعتماد على أنفسهم. هذا فضلا عن مساعدة البرنامج للمراكز الاجتماعية التي ترعاها الوكالة، لتصبح مستقرة ماليا.

٧٢ - والبرنامج الرائد لتوليد الدخل في الأقاليم كان في قطاع غزة، حيث عملت أربعة برامج فرعية منفصلة. وكان أكبر تلك البرامج، برنامج المؤسسات التجارية على نطاق ضيق، الذي قدم قروضا للاستثمار الإنشائي في المؤسسات الجديدة أو التي تخطط للتوسع، كما منح قروضا لرأس المال المتداول في المؤسسات المستقرة. وخلال الفترة المستعرضة، منح البرنامج ٢,٤ مليون دولار من القروض التي تراوحت بين ١٠٠٠ دولار و ٧٥٠٠٠ دولار لما مجموعه ١٤٠ مؤسسة تجارية، مما أوجد أو حافظ على ٨٤٣ فرصة عمل. ومعظم المستفيدين من هذه القروض هم من قطاعات الخدمات الصناعية والإنتاجية في الاقتصاد، ومن بينها مصانع حديثة للإنتاج على النطاقين الضيق والواسع. وضمت هذه المؤسسات مصنعا للبلاط، ومصنعا للأدوات البلاستيكية، وشركة صغيرة للبناء، ومؤسسة لصنع الأثاث، ومشغلا للنجارة، ومخبزا وصالونا لتصفيف الشعر. وبلغت نسبة المؤسسات التي تديرها النساء ١٠ في المائة، فيما بلغت نسبة المؤسسات الجديدة ٢٩ في المائة. وقد طبقت إجراءات كاملة على طلبات القروض، واعتمدت نُظُم للتدقيق وتنظيم المعلومات، وآليات مضمونة للعمل. وكان على المقترضين أن يقدموا من مواردهم الخاصة من ٢٠ إلى ٥٠ في المائة من قيمة القرض للاستثمار في مؤسساتهم. وبنسبة تسديد إجمالية للقروض بلغت ٩٩ في المائة، وقاعدة رأسمال قدرها ٧,٦ ملايين دولار، أصبح برنامج المؤسسات التجارية الصغيرة، البرنامج الأكثر نجاحا من نوعه في قطاع غزة، كما شكل أكبر مصدر للاستثمار في القطاع الخاص. والبرنامج في طريقه ليصبح أكثر اكتفاء بذاته، على الرغم من تزايد نفقاته التشغيلية، بحيث يُتوقع له أن يحقق ذلك بشكل تام مع أواخر عام ١٩٩٧. وفي ذلك الوقت، سيكون البرنامج قادرا على الوقوف وحده، كمؤسسة مالية إنمائية غير ربحية، يمكنها أن تعمل بشكل مستقل أو تندمج في مؤسسة مالية أو مصرفية أخرى.

٧٣ - وفي قطاع غزة، تركز اهتمام خاص على القطاع غير الرسمي من الاقتصاد، حيث المزيد من الرجال والنساء اضطروا لإدارة أعمال خاصة بهم نظرا لتناقص فرص العمل في إسرائيل أو محليا. وبرنامج الوكالة للإقراض الجماعي التضامني، الذي أنشئ في أيار/مايو ١٩٩٤، منح قروضا لنساء يعملن في مؤسسات متناهية الصغر أو كبايعات في الشوارع. وخلال الفترة المستعرضة، تم منح قروض قيمتها ٤٦٧ ٦١٩ دولارا لما مجموعه ١٠٨٩ امرأة يُعلن نحو ٨٢٠ شخص. وهؤلاء المشاركات منتظمات في ١٨١ مجموعة تضامنية، تضم كل منها أربع إلى عشر عضوات، وتشكل آلية للضمان: فطالما بقيت كل عضوة من المجموعة تسدد أقساطها، تصبح

جميع عضوات المجموعة مستحقات لقروض إضافية. وكلما أثبتت الشركات مصداقيتهن في استحقاق القروض، يصبحن مؤهلات أكثر للحصول على قروض أكبر. فالمقترضات لأول مرة حصلن على قروض تتراوح من ٣٣٠ دولار إلى ١٠٠٠ دولار، بينما أولئك اللواتي بلغن نهاية مرحلة القرض الثالث، يحصلن على قروض تتراوح من ٢٠٠٠ دولار إلى ٨٠٠٠ دولار. والتطبيق المبسط، والإجراءات المنقحة، والشروط المرنة سهلت الإفادة من البرنامج.

٧٤ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٦، وسعت الوكالة أنشطتها لتقديم الائتمان في قطاع غزة، بإقامة برنامج لتوفير الائتمان للمؤسسات التجارية المتناهية الصغر، استهدف توفير قروض لرؤوس الأموال المتداولة في المؤسسات التجارية الرسمية وغير الرسمية. وكانت استراتيجية هذا البرنامج مشابهة لاستراتيجية برنامج الاقراض الجماعي التضامني، باستثناء أنه كان متاحا للرجال كما للنساء، وأن قروضه كانت تُمنح على أساس فردي أكثر من كونها على أساس جماعي مضمون، هذا فضلا عن اعتماد البرنامج شيكات مؤجلة تشكل آلية للضمان. وهذه القروض التي تراوحت مدتها من أربعة إلى ستة أشهر، بدأت بنحو ١٠٠٠ دولار لكل منها، حفظت الحق للمقترضين في الحصول على قروض أكبر حين يسددون قروضهم السابقة. ومع منتصف عام ١٩٩٦، كان قد تم منح ٣٧٠ قرضا، قيمتها الاجمالية ١٦٧ ٣٧٣ دولارا. وقد استهدف البرنامج ١٢٠٠٠ - ١٨٠٠٠ مؤسسة تجارية صغيرة ومتناهية الصغر في قطاع غزة، تستخدم نحو ٤٠ في المائة من القوى العاملة. والحجم الكبير للمجموعة المستهدفة، وعدم توافر الاعتمادات لها، أعطى البرنامج إمكانية النمو الكبير، وأصبح من المأمول للبرنامج أن يمول قريبا ٢٠٠ مقترض في الشهر. ومع نهاية الفترة المستعرضة، أصبح لدى برنامج الاقراض الجماعي التضامني وبرنامج الاعتماد للمؤسسات المتناهية الصغر في قاعدة رأسمال مشتركة بلغت ٦٥٥ ٥٥٥ دولارا، بينما بلغت النسب الإجمالية للتسديد ١٠٠ في المائة. وتم تدعيم أنشطة توفير الائتمان ببرنامج التدريب الذي نظّمته الوكالة للمؤسسات التجارية الصغيرة والمتناهية الصغر قطاع غزة. ومنذ إنطلاقه في حزيران/يونيه ١٩٩٥، كان هذا البرنامج حتى منتصف عام ١٩٩٦ قد وفر التدريب لما مجموعه ٣٩١ مشتركا في تشكيلة من المواضيع التي شملت التسويق وتسعير المنتجات والإدارة والاتصالات التجارية والتخطيط المالي وكيفية تأسيس عمل تجاري جديد. وقد استوفيت بعض الرسوم للمساهمة في تغطية تكاليف التشغيل. وتم استلام تبرع خاص لتوسيع البرنامج بشكل ملحوظ على مدى سنتين.

٧٥ - وكجزء من برنامجها لتوليد الدخل، أدارت الوكالة صناديق قروض تدويرية لأعمال ضيقة النطاق في الضفة الغربية والأردن ولبنان. واتخذت خطوات لإعادة تنظيم وتنشيط برنامج الضفة الغربية خلال الفترة المستعرضة. وقد تقرر وقف العمل ببرنامج الكفالة المصرفية لتطوير الأعمال التجارية، لدى تسديد القروض المتبقية عليها، لتحل محله حافضة نقدية لاقراض الأعمال التجارية الضيقة النطاق، كتلك التي في قطاع غزة. ولتحقيق هذا الغرض تم تعيين عدد من الموظفين، وعُقدت اتفاقية مصرفية جديدة، وجرى تعزيز الإجراءات الإدارية والمالية الداخلية. وبدأ نشاط البرنامج الجديد في شباط/فبراير ١٩٩٦. ومع نهاية الفترة المستعرضة، كان قد منح قرضا قيمتها ٤٠٠ ٧٢٦ دولار لما مجموعه ٤٧ مؤسسة تجارية. وفي أواسط عام ١٩٩٦، بلغت قاعدة رأسمال البرنامج مليوني دولار. وخلال الفترة المستعرضة، منح برنامج توليد الدخل ٣٢ قرضا قيمتها ١٦٨ ٢٣١ دولارا لأعمال ضيقة النطاق في الأردن، و ٢٠ قرضا قيمتها ٥٠٠ ١٣٠ دولار في لبنان. وفي أواسط عام ١٩٩٦،

بلغت قاعدتا رأس المال لهذين البرنامجين على التوالي ٢٠٨ ٤٩٤ دولارات و ٣١٦ ٠٠٠ دولار، بينما تجاوزت النسبة الإجمالية للتسديد ٩٥ في المائة.

هـ - برنامج تطبيق السلام

٧٦ - ظل برنامج الأونروا لتطبيق السلام يجذب التمويل السخي من المتبرعين، مما أتاح له المزيد من التوسع في مدى أنشطته وآفاقها. وهذا البرنامج الذي أُطلق في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، فور توقيع إعلان المبادئ، رمى إلى جعل نتائج عملية السلام ملموسة على المستوى المحلي، من خلال برنامج استثماري واسع النطاق لتطوير البنى الأساسية، وتحسين الظروف المعيشية، وإيجاد فرص العمل في مجتمعات اللاجئين. وكان قد تم الإعداد للمرحلة الأولى من برنامج تطبيق السلام، بعد مشاورات مع القيادة الفلسطينية، وكبار المتبرعين للوكالة والأقطار المضيفين لها، وبلاستناد إلى توصيات فريق العمل الخاص الذي انتدبه الأمين العام للأمم المتحدة في عام ١٩٩٣، لاستكشاف سبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة ومنطقة أريحا. ولضمان تعميم الشعور بفوائد السلام في مجتمع اللاجئين كله، أكدت الأونروا على أهمية المشاريع في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية. وحلت المرحلة الثانية من برنامج تطبيق السلام محل المرحلة الأولى منه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، بعد تنسيق وثيق مع السلطة الفلسطينية والمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار. وقد اعتمدت المرحلة الثانية من برنامج تطبيق السلام الأهداف الأساسية نفسها التي كانت لسابقتها، مع تركيز خاص على المشاريع الرامية إلى خفض التكاليف المتكررة، والتي تكمل المشاريع التي تنفذها السلطة الفلسطينية مباشرة، والتي يمكن تنفيذها خلال ٢٤ شهرا إذا توافر التمويل اللازم لها.

٧٧ - وخلال الفترة المستعرضة، تلقت الوكالة ٦٨,٩ مليون دولار من التعهدات والتبرعات للمرحلة الثانية من برنامج تطبيق السلام، مما رفع مجموع المبالغ التي تلقتها المرحلتان من ١٢٣,٧ مليون دولار في أواسط عام ١٩٩٥، إلى ١٩٢,٦ مليون دولار في أواسط عام ١٩٩٦. وقد توزع هذا المبلغ بحيث تم تخصيص ١١٦,٨ مليون دولار لمشاريع في قطاع غزة، و ٤٢,٦ مليون دولار للضفة الغربية، و ٣٣,١ مليون دولار للأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية معا. وكان نحو ٦٨,٧ مليون دولار مخصصا لمشاريع في مجال التعليم، و ٦١,٨ مليون دولار في مجال الصحة، و ٤٦,٧ مليون دولار في الإغاثة والخدمات الاجتماعية، و ١٠,٨ ملايين دولار في برنامج در الدخل، و ٤,٦ ملايين دولار لأغراض أخرى. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بدأت الوكالة إعداد قوائم مصغرة بأولويات مشاريع برنامج تطبيق السلام، مرتين في السنة، كوسيلة لتسهيل التفاعل مع المتبرعين، وضمان أسلوب أكثر ثباتا وهدفية في الحصول على التمويل. وتم تقديم هذه القوائم إلى مجموعة العمل متعددة الأطراف حول مسألة اللاجئين والمجموعة الاستشارية للبنك الدولي حول الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلا عن تقديمها إلى كبار المتبرعين للوكالة. وحتى منتصف عام ١٩٩٦، كانت الوكالة تواصل السعي للحصول على تبرعات خاصة من المتبرعين لقائمتها الثانية من المشاريع غير الممولة في برنامج تطبيق السلام، في مجالات وأقاليم مختلفة، قيمتها ١٥٠,٧ مليون دولار.

٧٨ - وقد أُعدت مشاريع برنامج تطبيق السلام لتعزيز ودعم البرامج العادية لدى الوكالة، وذلك من خلال الإسهام في الحفاظ على البنى الأساسية بالمستوى المطلوب لتقديم الخدمات بالشكل اللائم. وكانت الأولوية

القصى لمشاريع في مجال التعليم، حيث أتاحت تبرعات خاصة للوكالة أن لا تقتصر على توسيع خدماتها بشكل يواكب النمو في عدد التلامذة، بل أن تُعنى أيضا باحتياجات أطفال عائلات اللاجئين الوافدين حديثا إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع نهاية الفترة المستعرضة، كانت الوكالة قد تلقت تمويلًا لبناء ٤٣ مدرسة و ٧٨ صفا دراسيا إضافيا في هذين الإقليمين. وفي الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، ركز المتبرعون على التدريب المهني، فتبرعوا بمبلغ ٢,٤ مليون دولار لمشاريع غايتها تحسين وتوسيع مراكز الوكالة للتدريب المهني والتقني في هذه الأقاليم. وفي مجال الصحة، ظلت المشاريع الرامية إلى تحسين أوضاع الصحة البيئية في مجتمعات اللاجئين، تحظى بدعم قوي من المتبرعين، تمثل باستلام ٢٩,٦ مليون دولار من التعهدات والتبرعات لبرنامج تطبيق السلام حتى أواسط عام ١٩٩٦. وخلال الفترة المستعرضة تم استلام تبرعات قيمتها ٢,٦ مليون دولار، معظمها عبر برنامج تطبيق السلام، خُصصت لنفقات الاستشفاء والمواد الطبية في لبنان، مما أتاح للوكالة أن تلبي الاحتياجات المتزايدة إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية. وكان مشروع مستشفى غزة الأوروبي قد تلقى ٤١,٢ مليون دولار من التعهدات والتبرعات حتى أواسط عام ١٩٩٦. وفي مجال الإغاثة والخدمات الاجتماعية، شكل استصلاح المآوي أكبر فئات المشاريع، وقد تلقى ٣١,٨ مليون دولار في إطار برنامج تطبيق السلام منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وتلقت الوكالة تمويلًا لمشروعين خاصين في قطاع غزة، أولهما برنامج ترفيهي لما بعد الدوام المدرسي، بدأ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وثانيهما برنامج لإيجاد فرص العمل الطارئة، بدأ في آذار/مارس ١٩٩٦. وتم أيضا استلام أموال لمشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيكون لها أثر إيجابي قصير الأجل على البطالة، بينها مشاريع لأنشطة در الدخل، واستصلاح المآوي، وتحسينات في البنى الأساسية للتعليم.

٧٩ - والاستجابة المشجعة من المتبرعين لبرنامج تطبيق السلام، مكنت الوكالة من القيام بمشاريع تفوق إلى حد كبير، من حيث عددها وقيمتها ومداهها، المستوى التقليدي لأنشطتها على هذا الصعيد. ففي إطار مرحلتي برنامج تطبيق السلام، كانت الأونروا مع أواسط عام ١٩٩٦ قد أنجزت بناء ٣١ مدرسة، و ٦٤ صفا دراسيا، و ١٣ غرفة متخصصة، و ٧ مراكز أو نقاط صحية، وعيادة واحدة لصحة الأم والطفل، وأسوارا حول ٨٣ منشأة للوكالة، و ٦٥ ملعبا مدرسيا، و ٢١ وحدة مراحيض، و ٤٠٨ مكبات للنفايات. وقد أُجريت صيانة شاملة في ٤٩ مدرسة، وتم استبدال النوافذ في ١٠٠ مدرسة، والطلاء في ٦٧ مدرسة أخرى. وشملت تحسينات البنى الأساسية للتعليم الصيانة الشاملة في ٢٥ مدرسة للسلطة الفلسطينية، إضافة إلى إقامة ١٥ ملعبا وبناء خمسة أسوار لمدارس تابعة للسلطة. وتم أو بدأ تنفيذ مشاريع لتحسين شبكات المجاري والصرف الصحي وموارد المياه في عدد من المخيمات والبلديات المجاورة، كما أُجريت ست دراسات للجدوى حول الصحة البيئية. واستصلحت الوكالة ٦ ٣٨١ مأوى، بينها ٨٦٩ ٣ مأوى على أساس العون الذاتي. وانشئت كلية التمريض والعلوم الطبية المتصلة به في قطاع غزة. وتم تحسين ثلاثة مراكز صحية وثلاث عيادات لصحة الأم والطفل. وأُنجزت ثمانية مشاريع لتحسين وتجديد أو توسيع أربعة مراكز للتدريب المهني والتقني لدى الوكالة. كما أنشئت سبعة مراكز لبرامج المرأة، وتم تجديد أو تحسين تسعة مراكز لأنشطة الشباب، وخمسة مراكز لبرامج المرأة، وثلاثة مراكز للتأهيل الاجتماعي. وقد وسع تمويل برنامج تطبيق السلام قاعدة رأس المال لبرنامج در الدخل، مما أتاح زيادة كبيرة في القروض الممنوحة لأصحاب الأعمال من اللاجئين.

٨٠ - ومع نهاية الفترة المستعرضة، كان هناك عدد كبير من المشاريع الممولة في برنامج تطبيق السلام، لا تزال قيد التنفيذ. وبالإجمال، فإن تنفيذ المشاريع سار بصورة مقبولة في جميع الأقاليم، على الرغم من أن إغلاق الصارم للضفة الغربية وقطاع غزة، الذي فُرض في شباط/فبراير ١٩٩٦، أدى إلى تأخيرات وزيادات في التكاليف في بعض المشاريع. وخلال الأسبوعين الأولين من الإغلاق، حين طُبّق إغلاق داخلي للضفة الغربية، توقفت تماماً المشاريع الإنشائية لدى الوكالة في تلك المنطقة الميدانية.

ثالثا - المسائل المالية

ألف - هيكل الصندوق

٨١ - عدلت الأونروا شكل عرض ميزانيتها في عام ١٩٩٥، للتمييز بصورة أكثر وضوحا بين تكاليف البرامج وتكاليف المشاريع. وفي ضوء الشكل الجديد الذي اعتمدته في إعداد ميزانيتها لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، تسلمت الأونروا تبرعات وتكبدت نفقات تحت البنود التالية:

(أ) الميزانية العادية:

- (١) الصندوق العام
- (٢) الإجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة.

(ب) المشاريع أو الأنشطة الممولة من خارج الميزانية:

- (١) برنامج تطبيق السلام،
- (٢) مشروع مستشفى غزة الأوروبي،
- (٣) نقل رئاسة الوكالة إلى منطقة العمليات،
- (٤) البرنامج الموسع للمساعدة.

٨٢ - وغطت ميزانية الصندوق العام جميع التكاليف المترتبة على تنفيذ البرامج العادية للوكالة في مجالات التعليم، والصحة، والإغاثة والخدمات الاجتماعية. وقد شملت أيضا الأعمال اللازمة لدعم البرامج العادية، كالإدارة، والتنظيم الإداري، والموازنة، والمالية، والتجهيز والنقل، وخدمات الهندسة والإعلام. وبموجب الشكل الجديد للميزانية، فإن البنود التي كانت تُعتبر سابقا أنشطة جارية ممولة، قد دُمجت في الصندوق العام، وشكلت التكاليف المتكررة بشكل أساسي. والأنشطة الجارية الممولة هي تلك التي تشكل جزءا جوهريا من البرامج العادية الثلاثة للوكالة، ولكنها تُمول بشكل منفصل من المتبرعين، كمركزي رام الله للتدريب المهني والتقني للرجال والنساء.

٨٣ - وكان صندوق الإجراءات الاستثنائية في لبنان والأراضي المحتلة قد أُنشئ في عام ١٩٩٠، لتقديم المساعدة الطارئة للاجئين الفلسطينيين في مناطق الأزمات الخاصة. ونظرا للعجز المالي، والتحسين في الوضع السياسي والأمني في المناطق المستهدفة من الصندوق، فقد تراجعت أنشطة الإجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة، وتقلصت ميزانيته إلى حد كبير في السنوات الأخيرة. وبموجب الشكل الجديد للميزانية، فإن أنشطة الإجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة اقتصر على برنامج مسؤولي شؤون اللاجئين، والأعمال المتصلة به في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع الإلغاء التدريجي لهذه الأنشطة، سيتوقف تماما نشاط صندوق الإجراءات الاستثنائية في لبنان والأراضي المحتلة.

٨٤ - والتبرعات التي تلقاها برنامج تطبيق السلام، الذي أُطلق في عام ١٩٩٢، غطت بشكل أساسي النفقات غير المتكررة للمشاريع الهادفة إلى تطوير وتوسيع البنى الأساسية في مجالات التعليم، والصحة، والإغاثة والخدمات الاجتماعية. كما تلقى برنامج تطبيق السلام تمويلًا لتوسيع برنامج در الدخل، وتحسين الخدمات والبنى الأساسية للصحة البيئية، والقيام بأنشطة أخرى في كل مشروع على حدة. ولدى إعداد ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧، فإن البنود التي كانت مصنفة في فئة المشاريع الإنشائية والخاصة، في الشكل السابق للميزانية، قد تحولت من الميزانية العادية إلى برنامج تطبيق السلام. وكانت المشاريع الإنشائية والخاصة تشمل أنشطة ومبادرات لتطوير البنى الأساسية، التي يمكن تنفيذها إذا توافر لها تمويل خاص بها.

٨٥ - وكان مشروع مستشفى غزة الأوروبي، الذي أنشئ في عام ١٩٩٠، لتخفيف النقص الحاد في أسرة الاستشفاء والخدمات الطبية الملائمة في قطاع غزة، على وشك الإنجاز مع نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٦. وشملت الأنشطة الممولة بناء المستشفى وتجهيزه وتصميمه، إضافة إلى التكاليف الإدارية وتكاليف الموظفين المرتبطين بالمشروع وجهوزية المستشفى. ومع أن التبرعات التي تلقاها برنامج تطبيق السلام للمستشفى كانت تُعتبر جزءًا من تمويل البرنامج، إلا أنها كانت تُرصد داخليًا وتُقيد في الحساب الخاص بالمشروع، الذي سبق برنامج تطبيق السلام.

٨٦ - وقد تم فتح حساب خاص خارج الميزانية لتغطية تكاليف نقل الأونروا من فيينا إلى منطقة العمليات، عملاً برغبة المتبرعين للوكالة في عدم تمويل النقل من الميزانية العادية. ومن المتوقع أن يحقق النقل وفراً للوكالة، ناتجاً في معظمه عن الرواتب والتكاليف التشغيلية الأدنى في منطقة العمليات. وسيبدأ هذا الوفرة بالتراكم بعد حين من التشغيل التام للوحدات المنقولة. وقد أعدت الوكالة احتياطياً طارئاً بمبلغ ٨,٨ ملايين دولار لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، ستضاف إليه مؤقتاً أية مبالغ يتم توفيرها، لاستخدامها في تغطية التكاليف الاستثنائية المترتبة على النقل.

٨٧ - وأتاح إطلاق برنامج تطبيق السلام الاستغناء عن البرنامج الموسع للمساعدة، الذي أنشئ في عام ١٩٨٨، لتحسين الأوضاع المعيشية في مخيمات اللاجئين، وتطوير البنى الأساسية للأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم في جميع مناطق العمليات. فخلال الفترة المستعرضة، لم تُقبل أية تبرعات جديدة للبرنامج الموسع للمساعدة، الذي سيتم إلغاؤه عقب إنجاز المشاريع الممولة في سنوات ماضية.

باء - ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ ونفقات فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥

٨٨ - أعدت الأونروا ميزانيتها لفترة سنتين، مع أن عملياتها ممولة على أساس سنوي. وقد أعدت ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وفقاً للفرضيات الأساسية لإطار العمل المالي وتخطيط السياسة العامة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٩، الذي سبق للوكالة أن قدمته إلى اجتماع كبار المتبرعين والحكومات المضيفة لها، وأعضاء لجنتها الاستشارية، في عمان، في آذار/مارس ١٩٩٥. وبناءً عليه، فإن ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ قد اشتملت على بند قيمته ١٢,٧ مليون دولار سنوياً، ليُصار إلى وضعه جانباً، لتغطية مدفوعات قيمتها نحو ١٢٧ مليون

دولار، كتعويضات نهاية الخدمة، التي ستجتمع للموظفين المحليين في الوكالة، عند التصفية النهائية للأونروا. فإذا أخذنا هذا البند في الحسبان، تصبح نسبة الزيادة الاجمالية في ميزانية الوكالة العادية لهذين العامين ٥ في المائة لكل عام، وهي مماثلة لنسبة الزيادة في السنوات السابقة. وقد تم تقديم نسخة مستكملة من أفق التخطيط المالي الذي يغطي الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، إلى اجتماع مماثل في عمان، في أيار/مايو ١٩٩٦.

٨٩ - وقد أُعدت ميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وأُقرت في عام ١٩٩٥، وبلغ مجموعها ٦٩٢ مليون دولار (أنظر المرفق الأول، الجدول ١٢). وجريا على العادة، فقد راجعت اللجنة الاستشارية للوكالة ميزانية فترة السنتين بأكملها، فيما قُدمت تقديرات تكاليف الجوانب الإدارية وجوانب الدعم إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وبعد مشاورات مع اللجنة الاستشارية، قدم المفوض العام ميزانية العامين إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي أقرتها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ونتائج إقفال حسابات العامين في الوكالة مبينة في استعراض وضعها المالي الراهن أدناه.

جيم - الإيرادات ومصادر التمويل

٩٠ - جرى تمويل عمليات الأونروا بشكل كامل تقريبا من تبرعات شكلت ٩٥ في المائة من إيرادات الميزانية العادية في عام ١٩٩٥. ومعظم هذه التبرعات جاءت نقدية، مع أن ٨ في المائة من الإيرادات كانت عينية، معظمها تبرعات من المواد الغذائية للتوزيع على اللاجئين المعوزين. وجاءت ٥ في المائة من الإيرادات من هيئات أخرى في الأمم المتحدة، لتغطية تكاليف الموظفين، بما في ذلك تمويل تكاليف ٩٢ وظيفة دولية من الأمم المتحدة، ومساعدة من اليونيسكو ومنظمة الصحة العالمية لتغطية تكاليف موظفين في برنامجي التعليم والصحة.

دال - الوضع المالي الراهن

٩١ - أنهت الأونروا فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ بعجز معدل قدره ١٤,٤ مليون دولار في برنامجها العادي، بينها ٦ ملايين دولار مقيدة مقابل عام ١٩٩٤، و ٨,٤ ملايين دولار مقابل عام ١٩٩٥. وقد قلص هذا العجز رأس المال المتداول لدى الوكالة بأكثر من نصفه، أي من ٢٢,٦ مليون دولار في مطلع العامين، إلى ٨,٢ ملايين دولار في نهايتهما. ومع نهاية الفترة المستعرضة، واجهت الوكالة وضعاً نقدياً بالغ الصعوبة، حيث الاحتياطي المتوافر بالكاد يكفي لتغطية المدفوعات الروتينية، وحيث إمكانية نفاذ السيولة النقدية لدى الوكالة في الأشهر المقبلة.

٩٢ - ويعد العجز المالي لعام ١٩٩٥، ثالث عجز سنوي عرفته الوكالة على التوالي. ففي نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٥، قدرت الوكالة العجز في نهاية السنة بمبلغ ١٦ مليون دولار. ولتلافي مثل هذا العجز، الذي كان من الممكن أن يستهلك كل رأس المال المتداول لدى الوكالة، تم تأجيل صرف زيادة في الرواتب قدرها ١٢ مليون دولار، من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٦، مما قلص العجز التقديري إلى ٤ ملايين دولار. ولكن عدم دفع تبرع معقول قيمته ٢,٦ مليون دولار، وإجراء تعديلات أخرى في أواخر عام ١٩٩٥، أدى إلى زيادة العجز الفعلي لعام ١٩٩٥ إلى ٨,٤ ملايين دولار.

٩٣ - وعجز فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ الذي أوردته التقارير رسمياً، والذي يمثل مجموع الإيرادات محسوماً منه مجموع النفقات طوال السنتين، وفقاً لما يظهر في كشوف الحسابات بملايين دولارات الولايات المتحدة، هو كما يلي:

الصندوق العام	الأنشطة الجارية الممولة	صندوق الإجراءات الاستثنائية في لبنان والأراضي المحتلة	المجموع
(١٥,٧)	(٥,٢)	٧,٦	(١٣,٣)

فإذا أخذنا في الحسبان عوامل معينة، كالتبرعات التي استلمت في عام ١٩٩٤ ولكنها تعود إلى عام ١٩٩٣، والتبرعات المتبقية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ والتي يمكن استلامها في عام ١٩٩٦، والمشاريع غير العادية المقيدة مؤقتاً على حساب الصندوق العام، وتعديل موازنة تمويل الأنشطة الجارية الممولة، فإن العجز الحقيقي المعدل لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ يبلغ ١٤,٤ مليون دولار.

٩٤ - ويمكن أن يعزى العجز المالي في الأونروا بصفة عامة إلى سببين جذريين. أولهما أن بعض المتبرعين لا يستطيعون زيادة تبرعاتهم لتواكب الزيادة السنوية في ميزانية الوكالة بنسبة ٥ في المائة، وهي أدنى زيادة ضرورية لمواجهة النمو الطبيعي في عدد اللاجئين، والارتفاع الذي لا يمكن تجنبه في التكاليف في جميع المناطق الميدانية نتيجة التضخم. والسبب الثاني هو المتطلبات غير المتوقعة في مناطق العمليات، والتي تقتضي أن تنفق الأونروا أموالاً تتجاوز السقف المرسوم في ميزانيتها. وقد أسهمت في هذا التوجه زيادة المتطلبات المفروضة على الوكالة في سياق البيئة السياسية المتغيرة باضطراب في المنطقة.

٩٥ - والأموال التي تم استلامها للأنشطة الممولة من خارج الميزانية - والتي شملت بالنسبة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ أموالاً مخصصة لبرنامج تطبيق السلام، والبرنامج الموسع للمساعدة، والمشاريع الإنشائية والخاصة - لم يمكن استخدامها لمواجهة العجز في التكاليف المتكررة، لأن تلك الأموال مرسودة لمشاريع خاصة. وقد بقي هناك خلل في التوازن بين التمويل الكبير الوارد إلى برنامج تطبيق السلام في السنوات الأخيرة، والنقص المتواصل في التمويل المتوافر للميزانية العادية للوكالة. وظل تأثير الحجم المتزايد للمشاريع على الصندوق العام مصدر قلق متنام، لأن التكاليف المتكررة لبعض المشاريع تُقيد على الصندوق العام بعد فترة أولية مدتها ثلاث سنوات.

٩٦ - وفي ضوء هذه الظروف، واصلت الأونروا جهودها الدؤوبة لردم الهوة بين إيراداتها ونفقاتها، ولكي تستطيع استخدام مواردها على الوجه الأمثل. ففي شباط/فبراير ١٩٩٣، ولمواجهة وضع مالي مترد، استحدثت الوكالة تدابير تقشفية بقيمة ١٧ مليون دولار، شملت تجميداً عاماً للمرتبات، وتقليصاً في الأموال المرسودة في الميزانية لوظائف إضافية للمعلمين، والاستشفاء، واللوازم الطبية، والسفر في مهام رسمية والعمل المؤقت. وفي غياب التمويل الكافي لاستعادة السقوف السابقة للميزانية، تواصلت هذه التقليلات في معظمها في ميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، و ١٩٩٦-١٩٩٧. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، قلصت الوكالة ميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ بمبلغ إضافي قدره ٧,٥ ملايين دولار، لمواجهة ارتفاع لا يمكن تجنبه في التكاليف المترتبة عليها.

واعتباراً من أواخر عام ١٩٩٥، تأثرت الوكالة بصورة غير مباشرة بأسلوب احتواء التكاليف الذي طبقتة الأمم المتحدة في ميزانيتها العادية.

٩٧ - ولمواجهة توقعات عجز ذي حجم كبير قد يستهلك رأس المال المتداول المتواضع أصلاً لدى الأونروا، استحدثت الوكالة في حزيران/يونيه ١٩٩٦ تدابير تقشفية قيمتها ٩ ملايين دولار، شملت تجميداً للتعيين في وظائف معينة، وتخفيضات في مخصصات الميزانية للإنشاءات، والصيانة، والاستشفاء، واللوازم الطبية، والعمل الموقت، والمركبات والحواسيب، والمعدات واللوازم. وعلى الرغم من الأرباح الناتجة عن أسعار الصرف في مطلع عام ١٩٩٦، فقد واجهت الوكالة في أواسط العام عجزاً أساسياً لعام ١٩٩٦، بلغ تقديرياً ٩,٣ ملايين دولار، وعجزاً تراكمياً بلغ ٣٢,٥ مليون دولار، مع الأخذ في الحسبان مبلغ ٢٣,٢ مليون دولار لإعادة التدابير التقشفية التي استُحدثت في شباط/فبراير ١٩٩٣ وحزيران/يونيه ١٩٩٦. وفضلاً عن العجز التراكمي، احتاجت الوكالة إلى ١٢,٧ مليون دولار لصندوق تعويضات نهاية الخدمة، مما رفع المبلغ الإجمالي الذي تحتاج إليه الوكالة للوفاء بالتزاماتها في عام ١٩٩٦ إلى ٤٥,٢ مليون دولار. وكان لمجملة إجراءات خفض العجز في السنوات الأخيرة، أثر سلبي على نوعية خدمات الأونروا للاجئين الفلسطينيين، كما أضعف قدرة الوكالة على إبقاء تلك الخدمات عند مستوياتها الحالية. وتنوي الوكالة إثارة موضوع عجزها السنوي المتواصل في اجتماع استثنائي، من المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٩٨ - ومع التقدم الكبير الذي تحقق خلال الفترة المستعرضة على صعيد تنفيذ نقل مقر الأونروا من فيينا إلى منطقة العمليات، تواصلت الجهود، لجمع الأموال اللازمة من المانحين مباشرة. وحتى أواسط عام ١٩٩٦، كانت الوكالة قد تلقت ٩,٦ ملايين دولار من التعهدات والتبرعات لتغطية تكاليف النقل، التي حُدّدت ميزانيتها بمبلغ ١٣,٥ مليون دولار. وكان من غير المحبذ اللجوء إلى الاحتياطي الطارئ لتغطية النقص في تمويل النقل، لأن ذلك يعني استلاف أموال من الصندوق العام مقابل وفر مستقبلي لما يتحقق بعد. وكان هناك نقص في تمويل الميزانية الخاصة بمستشفى غزة الأوروبي. فحتى أواسط عام ١٩٩٦، لم يكن قد تم استلام سوى أقل من نصف ٤١,٢ مليون دولار من التعهدات، مما أجبر الوكالة على استلاف أموال من الصندوق العام. وتواصل الأونروا مساعيها للحصول على التمويل اللازم من المانحين.

رابعاً - المسائل القانونية

ألف - موظفو الوكالة

٩٩ - لقد كان هناك ارتفاع ملحوظ في عدد الموظفين الذين اعتقلتهم واحتجزتهم السلطة الفلسطينية خلال الفترة المستعرضة. فقد تم اعتقال واحتجاز ٩٣ موظفاً في قطاع غزة، مقابل ٥٨ موظفاً في السنة الماضية. ومع أن الكثيرين منهم قد احتجزوا لفترات قصيرة فقط، و ٧٧ منهم أطلق سراحهم دون توجيه تهمة أو محاكمتهم، فإن ١٦ موظفاً بقوا قيد الاحتجاز حتى نهاية الفترة المستعرضة. وفي الضفة الغربية، احتجزت السلطة الفلسطينية ١٣ موظفاً، فيما احتجزت السلطات الإسرائيلية ٣ موظفين. ومن هؤلاء، بقي تسعة موظفون قيد الاحتجاز لدى السلطة الفلسطينية وموظفان لدى السلطات الإسرائيلية حتى نهاية الفترة المستعرضة. ولم يتم احتجاز أي موظف في الجمهورية العربية السورية، بينما احتجز موظف واحد في الأردن. وبذلك يكون العدد قد انخفض في هاتين المنطقتين الميدانيتين بالمقارنة بالسنة المستعرضة السابقة. واحتجز موظف واحد في لبنان. وفي أواسط عام ١٩٩٦، لم يكن قد بقي قيد الاحتجاز أي موظف في الأردن أو لبنان أو الجمهورية العربية السورية. وبلغ مجموع الموظفين الذين احتجزوا خلال الفترة المستعرضة ١١١ موظفاً، أطلق سراح ٨٤ موظفاً منهم دون توجيه تهمة أو محاكمتهم، وبقي ٢٧ موظفاً قيد الاحتجاز حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (انظر المرفق الأول، الجدول ١٠).

١٠٠ - وكما حدث في السنوات السابقة، واصلت الأونروا مساعيها المتتالية لدى السلطات المعنية في جميع مناطق عملياتها، لكنها لم تحصل على معلومات كافية في الوقت المناسب، عن الأسباب المؤدية إلى اعتقال موظفيها واحتجازهم. ونظراً لغياب هذه المعلومات، لم تستطع الوكالة التأكد من أن الأعمال الرسمية للموظفين كانت سبباً في اعتقالهم واحتجازهم، آخذة في الاعتبار الحقوق والواجبات المنبثقة عن ميثاق الأمم المتحدة، ومعهادة عام ١٩٤٦ بشأن امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، والنظام الأساسي والإداري لموظفي الأونروا.

١٠١ - واستطاعت الوكالة الوصول إلى جميع موظفيها من الضفة الغربية، الذين احتجزتهم السلطات الإسرائيلية خلال هذه الفترة المستعرضة والفترات السابقة، خلافاً للصعوبات المشار إليها في تقرير السنة الماضية. كما استطاعت الوصول أيضاً إلى جميع موظفيها من الضفة الغربية، الذين احتجزتهم السلطة الفلسطينية. أما في قطاع غزة، فقد واجهت الوكالة صعوبات كبيرة في الوصول إلى موظفيها المحتجزين. فقد استطاعت زيارة أربعة فقط من الموظفين الذين تحتجزهم السلطة الفلسطينية، علماً بأن معظم الاحتجازات كانت لفترات قصيرة نسبياً، كما سبق التأكيد في السنة الماضية. ومعاملة الموظفين المحتجزين وأوضاعهم الصحية، بقيت مصدر قلق للأونروا. فقد شكوا الموظفون بعد إطلاق سراحهم من قبل السلطة الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية، من أنهم قد أُخضعوا لصنوف شتى من سوء المعاملة جسدياً ونفسياً. وعلى الرغم من مساعيها المتواصلة لدى الحكومات المعنية، ظلت الوكالة غير قادرة على زيارة الموظفين الذين كان قد سبق احتجازهم في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية.

١٠٢ - وباستثناء وضع الموظفين المحتجزين، فإن موضوع سوء معاملة الموظفين في الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل أفراد قوات الأمن الإسرائيلية، التي سبق التقرير عنها في السنوات الماضية، لم يكن قائما خلال الفترة المستعرضة الراهنة.

١٠٣ - والإجراءات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية لتنظيم الدخول إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والخروج منهما، والتي عرضها تقرير السنة الماضية، أصبحت أكثر تشددا بشكل ملحوظ خلال الفترة المستعرضة. وشملت تلك الإجراءات فرض نظم لتصاريح الخروج ونقاط للمراقبة، بما في ذلك أعمال التفتيش وإغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة لفترات طويلة. ونتيجة لذلك، فقد تعطلت إلى حد كبير حركة موظفي الوكالة وآلياتها إلى داخل الضفة الغربية وقطاع غزة وخارجهما، ومنعت في أحيان كثيرة. وبعد سلسلة من حوادث التفجير في إسرائيل، وما تلاها من إغلاق كامل للضفة الغربية وقطاع غزة لمدة ثلاثة أشهر، ألغيت تصاريح الخروج عموما، وأصبح موظفو الأونروا المحليون غير قادرين غالبا على الخروج من تلك المناطق. وفي هذا الوقت، كان نحو ٢٧٠ موظفا لدى الأونروا، يقيمون في الضفة الغربية، ممنوعين من الوصول إلى أعمالهم في المكتب الإقليمي للوكالة في الضفة الغربية، وفي مدارس الأونروا ومراكزها الصحية في القدس. وحتى نهاية الفترة المستعرضة، بقي الخروج من الضفة الغربية وقطاع غزة محظورا بشكل صارم، ومنع الموظفون المقيمون في القدس الشرقية من الدخول إلى قطاع غزة. وقد سعت الوكالة إلى اعتماد إجراءات ملائمة مع السلطات الإسرائيلية، لتمكين الموظفين من استئناف أعمالهم في القدس. ولم يكن ذلك قد تحقق حتى نهاية الفترة المستعرضة. ونقاط المراقبة التي أقيمت بين مختلف مناطق الضفة الغربية، أعاقَت أيضا الحركة الناشطة لموظفي الأونروا وآلياتها. وكان لهذه القيود المختلفة آثار واضحة على نفقات الوكالة، وانعكاسات أخرى على عملياتها.

١٠٤ - وأجبرت القيود الصارمة بشكل خاص على الانتقال خارج قطاع غزة، وعلى دخول سكان القدس الشرقية إلى غزة، الوكالة على أن تستخدم موظفيها الدوليين كسائقين، للتمكن من تشغيل مرافق النقل لديها بفعالية. وعلى معبر إيريز للخروج من قطاع غزة، أصرت السلطات الإسرائيلية على إجراء تفتيش شامل لمركبات الأونروا، بما في ذلك المركبات التي تنقل كبار مسؤولي الوكالة أحيانا. وشملت أعمال التفتيش هذه تفتيش مركبات الوكالة من الداخل والخارج، مما سبب أضرارا لبعض تلك المركبات أحيانا. وقد أدت إجراءات التفتيش أيضا إلى تأخيرات استمرت بضع ساعات في بعض الأحيان، للموظفين الخارجين من قطاع غزة. وعلى امتداد مفاوضاتها مع السلطات الإسرائيلية حول هذا الموضوع، أكدت الوكالة على ضرورة اعتماد إجراءات فعالة، من شأنها أن تسهل التنقل إلى قطاع غزة وخارجه، وبخاصة في سياق نقل مقر الأونروا إلى هناك. لكن الصعوبات على هذا الصعيد قد تفاقمَت خلال الفترة المستعرضة بحيث بات من المتوقع أن تشكل هذه القيود عوائق جديدة لعمليات المقر بعد نقله.

١٠٥ - وبسبب هذه القيود الصارمة على التنقل، التي سبق وصفها أعلاه، ظلت هناك تأخيرات طويلة في السماح للموظفين المحليين بالسفر الرسمي، بما في ذلك السفر بين الضفة الغربية والأردن عبر جسر اللنبي. وعلاوة على ذلك، رفضت السلطات الإسرائيلية منح تأشيرات خدمة لبعض موظفي مقر الأونروا، ومن بينهم بعض الموظفين الدوليين لدى الوكالة، الذين لديهم إقامة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والذين تم نقلهم إلى المقر الجديد للوكالة في غزة. فقد طلبت إليهم الدخول بوثائق سفرهم الخاصة. وبما أن دخول هؤلاء الموظفين وتنقلهم

سيتعرضان لقيود وتأخيرات نتيجة لهذا الإجراء، فقد اضطرت الوكالة أن تعيد توزيع بعضهم على مكاتب أخرى لها، حيث يمكنهم القيام بأعمالهم بعيداً عن تلك القيود.

باء - خدمات الوكالة ومبانيها

١٠٦ - تواصلت خدمات الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل التطورات السياسية الناجمة عن إعلان المبادئ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، والاتفاقات التي تلتها، وبخاصة الاتفاق الإسرائيلي-الفلسطيني المرحلي حول الضفة الغربية وقطاع غزة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وقد واصلت الوكالة جهودها في هذا الشأن، إسهاماً منها في ترسيخ الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فيما كانت السلطة الفلسطينية تعزز نفوذها ومسؤولياتها على امتداد المنطقة. وفي سياق التوترات السياسية وحوادث العنف المتقطعة في المنطقة، واجهت الوكالة صعوبات كبرى في تقديم خدماتها بفعالية، نتيجة الإجراءات الأمنية الإسرائيلية.

١٠٧ - وواصلت الوكالة تقديم المشورة القانونية والمساعدة، بما في ذلك المساعدة المالية، للاجئين الساعين إلى اتخاذ إجراءات قانونية وبيروقراطية، وبخاصة فيما يتصل بطلبات جمع شمل العائلات في قطاع غزة. كما واصلت الوكالة جهودها لدعم المبادرات الموجهة نحو تطوير البنى الأساسية القانونية في المنطقة، وبخاصة تطوير مركز للقانون في جامعة بير زيت في رام الله، حيث قدمت الوكالة المساعدة المالية لشراء البنى الأساسية الإدارية الضرورية، ومولت استحداث أربع منح دراسية، لمتابعة الدراسات العليا في الآداب لدى المركز القانوني. وقد ارتئي إعطاء أفضلية الحصول على هذه المنح الدراسية للاجئين الفلسطينيين، وبخاصة اللاجئين في قطاع غزة. أما برنامج الوكالة لمسؤولي شؤون اللاجئين، الذي كان قد أوقف العمل به في قطاع غزة، وتم تضيق نطاقه بشكل ملحوظ في الضفة الغربية، انسجماً مع التطورات السياسية الموصوفة أعلاه، فقد أوقف أيضاً في الضفة الغربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٠٨ - وعلى نسق الانخفاض الملحوظ في عدد الاقتحامات التي قامت بها قوات الأمن الإسرائيلية في منشآت الأونروا، والذي أوردته تقارير السنة الماضية، نتيجة إعادة الانتشار الواسع النطاق لتلك القوات، فقد انخفض عدد هذه الاقتحامات في الضفة الغربية خلال الفترة المستعرضة من ١١ اقتحماً إلى ٤. وفي قطاع غزة، بقيت التقارير خالية من مثل هذه الاقتحامات. وكانت هناك عدة مناسبات دخل فيها أفراد من قوة الشرطة الفلسطينية إلى بعض منشآت الأونروا في الضفة الغربية، كما أوردت التقارير حوادث أخرى أقل شأنًا في قطاع غزة. وقد أوضحت الوكالة موقفها للسلطة الفلسطينية حيال هذه الحوادث.

١٠٩ - وفي ٢٠ و ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦، هدمت السلطات الإسرائيلية مأويين للاجئين في مخيم الفوار في الضفة الغربية، وأغلقت مأوى واحداً في ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦، كإجراءات عقابية. واحتجت الوكالة على هذه الإجراءات المخالفة للمادتين ٣٣ و ٥٣ من معاهدة جنيف حول حماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب. وخارج مخيمات اللاجئين، جرى هدم ثمانية مأوى كإجراءات عقابية، ولكن لم يتم إغلاق أي مأوى. وفي قطاع غزة، بقي الوضع كما أوردته تقارير السنة الماضية بعد إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية، إذ لم يتم هدم أو إغلاق أية مساكن لأسباب عقابية. لكنه تواصل هدم عدد كبير من المساكن خارج المخيمات، باعتبار أنه لم يتم الحصول على

تصاريح البناء اللازمة لإنشائها. ففي الضفة الغربية، هدمت السلطات الإسرائيلية ٥٦ مبنى من هذا النوع، مقابل ٧٨ مبنى خلال الفترة المستعرضة السابقة. وفي قطاع غزة، هدمت السلطات الإسرائيلية عددا من الأبنية في المناطق التي بقيت تحت الاحتلال، كما هدمت السلطة الفلسطينية عددا آخر.

١١٠ - ونتيجة للإغلاق الصارم المطول الذي فرضته السلطات الإسرائيلية على قطاع غزة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٦، بعد سلسلة من الهجمات بالقنابل في إسرائيل، واجهت الوكالة تأخيرات جدية في استيراد التموين وسواه من المواد لعملياتها في غزة، مما كبد الوكالة تكاليف إضافية. كما أن آليات الوكالة التي تجتاز معبر إيرز، بما فيها سيارات الإسعاف التابعة للأونروا، والتي تنقل المرضى، واجهت تأخيرات مطولة، كتلك المذكورة أعلاه. وسائقو الوكالة الذين لديهم إقامة في الضفة الغربية أو القدس الشرقية، لم يُسمح لهم بالدخول إلى قطاع غزة، مما ألزم الوكالة باعتماد إجراءات تقضي بأن يحل سائقون مقيمون في غزة محل أولئك السائقين، لينقلوا السلع والمواد من معبر إيرز إلى داخل غزة.

١١١ - وفي ٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، عقدت الأونروا مع السلطة الفلسطينية اتفاقية حول نقل مقر الأونروا إلى غزة، القصد منها أن توفر إطار العمل الذي يضمن تنفيذ عمليات الرئاسة بالشكل المناسب في المنطقة، والإدارة الفعالة لعمليات الأونروا في مناطقها الميدانية الخمسة. وأجرت الوكالة أيضا مفاوضات مع السلطات الإسرائيلية، بغية التوصل إلى ترتيبات عملية محددة، فيما يتصل بنقل المقر إلى غزة، لاستكمال إطار العمل القانوني القائم. وكانت هذه المفاوضات لا تزال جارية حتى نهاية الفترة المستعرضة.

١١٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أبلغت السلطات الإسرائيلية الأونروا، بأنه اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، لن تتحمل إسرائيل أية مسؤولية عن تخزين أو تنزيل أو توصيب أو نقل أية مواد للأونروا مخصصة للضفة الغربية، وفقا لترتيبات مماثلة لقطاع غزة، أُشير إليها في تقرير السنة الماضية. ومنذ ذلك الحين، قدمت الأونروا الأموال لتغطية التكاليف المترتبة على جميع المواد المتجهة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم طالبت السلطة الفلسطينية بدفع هذه التكاليف، وفقا للأحكام المتضمنة في الرسائل المتبادلة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، بين المفوض العام للأونروا ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وحتى نهاية الفترة المستعرضة، لم تكن السلطة الفلسطينية قد دفعت للوكالة أيًا من تلك التكاليف، علما بأن مجموع الأموال التي قدمتها الأونروا لهذا الغرض قد بلغت ١,٨ مليون دولار. وفيما يتصل بالتعويض من السلطة الفلسطينية عن المدفوعات التي قدمتها الوكالة كضرائب القيمة المضافة المشار إليها في تقرير السنة الماضية، فإن مبلغا قدره ٧,٩ ملايين دولار، قد طولبت به السلطة الفلسطينية، ولكن لم يتم تسديده حتى نهاية الفترة المستعرضة. وكما جاء في تقارير السنة الماضية، فإن مبلغا صغيرا مترتبا على مشتريات ما قبل حزيران/يونيه ١٩٩٤، ظل موضوع خلاف مع السلطات الإسرائيلية.

جيم - مطالبات الحكومات بالتعويضات

١١٣ - تأسف الأونروا لعدم إحراز أي تقدم بشأن مطالباتها المتعددة للحكومات بالتعويض.

خامسا - الأردن

ألف - التعليم

١١٤ - تناقص عدد الملتحقين بمدارس الوكالة في الأردن، في المرحلة الابتدائية، ومدتها ست سنوات، والمرحلة الإعدادية، ومدتها أربع سنوات، للسنة الثانية على التوالي، من ١٤٩ ٩٣٢ تلميذا في السنة الدراسية ١٩٩٤/١٩٩٥ إلى ١٤٨ ٠٠٤ تلامذة في السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦. ويعزى النقص البالغ ٩٢٨ ١ تلميذا إلى انتقال عائلات اللاجئين من الأردن إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وانتقال التلامذة اللاجئين من مدارس الأونروا إلى المدارس الحكومية، وبخاصة إلى مدارس بُنيت حديثا بجوار بعض مخيمات اللاجئين. وبالمقارنة مع مدارس الأونروا، فإن المدارس الحكومية وفرت صفوفا أصغر حجما، ومرافق فضلى، وأسبوعا مدرسيا أقصر (خمسة أيام مقابل ستة). لكن الاكتظاظ بقي مشكلة في مدارس الوكالة، وظل ما نسبته ٩٢ في المائة منها يعمل بنظام الفترتين، بينما بقي ٢٣ في المائة منها يُدار في أبنية مستأجرة غير ملائمة. وفي آب/أغسطس ١٩٩٥، زيدت نسبة التبرعات الطوعية في مدارس الوكالة ومراكز التدريب في الأردن، لكي تواكب التبرعات المماثلة في المدارس الحكومية. وقد أُعفيت حالات العسر الشديد من تلك التبرعات. وتم تقديم منح جامعية بالاستناد إلى الأداء التعليمي لما مجموعه ٢٤٦ طالبا من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن للعام الدراسي ١٩٩٥/١٩٩٦، بينهم ٩٤ طالبة.

١١٥ - وانخفض عدد المدارس الإدارية لدى الوكالة في الأردن من ٢٠٢ إلى ١٩٨ مدرسة في شباط/فبراير ١٩٩٦. بعد إنجاز ٣١ فصلا دراسيا جديدا في الطيبة، تعمل بنظام الفترتين، لتحل محل ست مدارس، كانت تشغل ثلاثة أبنية مستأجرة. وبالانتهاء من بناء خمسة أبنية مدرسية أخرى (إثنان في البقعة، وإثنان في ماركا، وواحد في السخنة) خلال الفترة المستعرضة، أكملت الوكالة بنجاح استبدال أبنية مدرسية جديدة وفقا للمعايير المرعية، بجميع الأبنية المدرسية المتصدعة والجاهزة في إقليم الأردن، كما قلصت عدد الأبنية المستأجرة غير الملائمة من ٢٢ إلى ١٩ مبنى. ولتلبية احتياجات الصف الإعدادي الرابع إلى علم الحواسيب، تم تزويد جميع المدارس المبنية حديثا بغرف كاملة التجهيز للحواسيب، وتواصلت المساعي للحصول على التمويل اللازم لبناء وتجهيز غرف مماثلة في بقية المدارس. وقد تم بناء أربع غرف متخصصة في مدارس كانت تفتقر إلى مثل هذه المرافق، بينما كانت ثمانى غرف متخصصة و ١٢ فصلا دراسيا، قيد الإنشاء في أواسط عام ١٩٩٦، لتلاني العمل بنظام الفترات الثلاث.

١١٦ - وواصلت الوكالة توسيع برنامجها للتربية الخاصة، بإقامة أربعة مراكز جديدة لبطيئي التعلم في مخيمات إربد، وجبل الحسين، والطالبية، والزرقاء. وبإضافة هذه المراكز إلى أربعة مراكز موزعة في مناطق أخرى، أمكن دمج ٤٨٥ طفلا بطيء التعلم في برنامج التعليم النظامي. وشملت هذه الجهود أيضا استيعاب ٤٢٥ طفلا، يعانون صعوبات تعليمية، في ١٧ صفعا علاجيا، واستيعاب ٢٠ طفلا، يعانون ضعفا سمعيا، في خمسة صفوف خاصة.

١١٧ - ووفرت كلية العلوم التربوية في مركز تدريب عمان، تدريب المعلمين المؤدي إلى الحصول على الشهادة الجامعية الأولى، لما مجموعه ٥٦٤ معلما في برنامج التدريب أثناء الخدمة، و ٢٤٦ متخرجا من المرحلة الثانوية

في برنامج التدريب قبل الخدمة. وفي ضوء الوضع المالي المتردي للوكالة وعوامل أخرى، اتخذ قرار في حزيران/يونيه ١٩٩٥ بإلغاء التدريجي للكلية، بتجميد قبول طلبة جُدد بدءاً من السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦. وعُلق تنفيذ هذا القرار مؤقتاً في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، استجابة لطلب السلطات الأردنية والفلسطينية، على أمل أن تحصل الوكالة على تمويل خاص من المتبرعين، كالتبرع المتوافر لكلية العلوم التربوية في الضفة الغربية. ومع الملتحقين بها في السنة الدراسية ١٩٩٦/١٩٩٧، ستعمل الكلية بكامل طاقتها التشغيلية، التي تضم ٦٣٠ مقعداً للتدريب أثناء الخدمة و ٣٠٠ مقعد للتدريب قبل الخدمة. وفي آب/أغسطس ١٩٩٦، تخرج المجموعة الأولى من الدارسين أثناء الخدمة، الذين حصلوا على شهادة جامعية في التربية، معتمدة لدى وزارة التعليم العالي في الأردن. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، حصلت كلية العلوم التربوية من الوزارة على اعتماد عام لمنهجها الموسع، ومن المنتظر بـعيد نهاية الفترة المستعرضة حصولها على اعتماد خاص للمادتين اللتين توفرهما الكلية، وهما التعليم الصفي وتدرّيس اللغة العربية. وبالإضافة إلى برنامج كلية العلوم التربوية، شارك ١٧٥ موظفاً تعليمياً في سبع دورات، تم تنظيمها من خلال برنامج الوكالة النظامي لتدريب المعلمين أثناء الخدمة خلال السنة المستعرضة.

١١٨ - وتابع ما مجموعه ٢٧٥ ١ متدرباً، بينهم ٤٢٤ متدربة و ٦٦٢ متدرباً مقيماً، ١٦ دورة مهنية و ١٢ دورة للتدريب التقني/شبه الفني في مركزي تدريب عمان ووادي السير. وقد وفر مركز عمان للتدريب دورات في إدارة الأعمال، والأعمال المصرفية والتنظيم المالي، وحفظ السجلات الطبية، ومهارات السكرتاريا، وتصفيف الشعر، إضافة إلى دورات تُعد المتدربين ليصبحوا مساعدي صيادلة، ومساعدين في طب الأسنان، وفنيي مختبرات. وفي مركز وادي السير للتدريب، تم تنظيم دورات في أشغال المعادن والكهرباء والبناء، وفي عدد من المواضيع التقنية كالإلكترونيات الصناعية، والهندسة المعمارية والمدنية، ومسح الأراضي، والرسم الميكانيكي. وبالتعاون مع منظمة غير حكومية، وفرت الوكالة دورات قصيرة الأجل، مدتها ١٢ - ٢٠ أسبوعاً، في التمديدات الكهربائية، والتبليط، وديكور المباني، والسمكرة، أفاد منها ١٠٤ متدربين. وتم العمل في المركز نفسه على مشاريع ممولة بشكل خاص، لتطوير المعدات والمشغل لدورات في النجارة، وتصليح الراديو والتلفزيون، والإلكترونيات الصناعية، والآلات الدقيقة واللحام، إلى جانب تحسين مختبر فحص المواد، والمكتبة. وقد حقق المتدربون في مركزي التدريب نسب نجاح قدرها ٩٦,٦ في المائة و ٩٣,٥ في المائة على التوالي، في الامتحانات الشاملة النصفية لعام ١٩٩٥، التي تنظمها وزارة التعليم العالي الأردنية لكليات المجتمع. وكانت المعدلات الوطنية للنجاح ٧٠,٣ في المائة و ٧٠,١ في المائة.

باء - الصحة

١١٩ - أفاد أكثر من ١,٣ مليون لاجئ من خدمات الأونروا للرعاية الصحية في الأردن، التي تم تقديمها عبر شبكة تضم ١٩ مركزاً صحياً وأربع نقاط صحية. وقد ضمت جميعاً عيادات لصحة الأم والطفل، ومختبرات. ووفر ٢٠ مركزاً منها الرعاية بالأسنان، فيما قدم ١٧ مركزاً الرعاية الخاصة بضبط أمراض السكري وضغط الدم، ووفر ١٣ مركزاً الرعاية المتخصصة كطب العيون، والقبالة، والأمراض النسائية ومعالجة أمراض شرايين القلب. وقد أدارت الوكالة أيضاً عيادة واحدة للعلاج الطبيعي. وواصلت الأونروا العمل بنظام التعويض، للإسهام جزئياً في تغطية تكاليف معالجة اللاجئين في المستشفيات الحكومية والخاصة.

١٢٠ - وظلت الفجوة بين الطلب المتزايد على خدمات الأونروا، والموارد المالية والبشرية المحدودة لدى الوكالة، تؤثر في تقديم الرعاية الصحية على المستويين الأساسي والثانوي. والمعدل اليومي من الاستشارات الطبية في عيادات الوكالة في الأردن، والبالغ عددها ١٠٧ زيارات مرضى للطبيب الواحد، بقي المعدل الأعلى في أي إقليم، مما يترك آثاره على نوعية الرعاية. وقد أُخضع نظام التعويض الاستشفائي، الذي كان يواجه طلبات كثيرة، لضوابط صارمة. واستحدثت وظائف إضافية لمواجهة المتطلبات الصحية الأساسية الأكثر إلحاحاً للسكان اللاجئين. لكن قيود الميزانية منعت التوظيف الإضافي من مواكبة الطلب المتزايد على الخدمات، الذي اشتدت حدته بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية في مجتمع اللاجئين.

١٢١ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بدأ مركز جديد لصحة الأم والطفل عمله في مخيم الزرقاء، مقدماً الخدمة للأمهات والأطفال من عائلات اللاجئين المقيمين في مناطق نائية من المخيم، ولغير سكان المخيم في المنطقة المجاورة. والقصد من إقامة هذا المركز هو تخفيف الضغط عن العيادة الصحية الرئيسية في المخيم، التي يجري العمل على إنشاء مبنى جديد لها، يحل محل مبناها غير الملائم. ومع نهاية الفترة المستعرضة، كانت قيد الإنشاء نقطة صحية في الوقاص في وادي الأردن.

١٢٢ - وبدعم من المتبرعين، كثفت الأونروا جهودها لتحسين الصحة العامة في المخيمات. ففي إطار مشروع مشترك لتعبيد الطرقات، وشق المجاري السطحية في عدد من المخيمات، عملت الوكالة والدائرة الحكومية للشؤون الفلسطينية على تحديد الاحتياجات، واتفقتا على الأولويات، وتقاسمتا التمويل، فيما قدمت لجان تحسين المخيمات العمل لتنفيذ الأشغال. وبقي سكان المخيمات يستفيدون من الجهود الناشطة التي تبذلها الحكومة الأردنية لتحسين أوضاع الصحة البيئية. وتقدم باضطراد برنامج الحكومة لتوفير صنادير المياه في مآوي اللاجئين في مخيمات مختلفة، حيث جميع المآوي في الأردن تقريباً أصبحت تفي من تمديدات خاصة للمياه في أواسط عام ١٩٩٦. وزيادة موارد المياه في معظم المخيمات، أكدت الحاجة إلى مرافق مكاملة للصرف الصحي، الذي تقوم سلطة المياه الأردنية بتنفيذ مشروع متصل به في مخيم سوف. وأكثر من ٩٠ في المائة من المآوي في مخيمات عمان الجديد، والبقعة، وإربد، وجبل الحسين، وماركا والزرقاء، كان قد تم ربطها بشبكة المجاري العامة مع نهاية الفترة المستعرضة. واشترت الوكالة ثلاث شاحنات صغيرة، على أساس تجريبي، لتحسين جمع النفايات وتصريفها في المخيمات ذات التضاريس الصعبة، كمخيمي جرش وسوف.

١٢٣ - وواصلت الوكالة التنسيق الوثيق مع وزارة الصحة الأردنية، وبخاصة في مجال التحصين، وصحة الأسرة، ومكافحة الأمراض السارية، وفحص الأدوية للتأكد من سلامة نوعيتها. وقد تلقت الوكالة من الوزارة احتياجاتها من لقاح التهاب الكبد، كتبرع عيني. وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، ومع الجمعية الأردنية لتنظيم الأسرة وحمايتها، نظمت الوكالة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ ثلاث حلقات للتدريب أثناء الخدمة، حول التكنولوجيا الحديثة لوسائل منع الحمل، وإرشادات تنظيم الأسرة، شارك فيها ٧٠ طبيباً وممرضة وقابلة لدى الوكالة.

جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

١٢٤ - يوجد أكبر مجتمع للاجئين الفلسطينيين في مناطق عمليات الوكالة في الأردن، حيث كان هناك ١,٣٦ مليون لاجئ مسجل لدى الوكالة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، يشكلون ٤١ في المائة من مجموع اللاجئين المسجلين. وهذا العدد يمثل زيادة نسبتها ٥,٤ في المائة على رقم ١,٢٩ مليون لاجئ كانوا مسجلين في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وقد تجاوزت نسبة الزيادة تقديرات النمو السكاني الصافي، مما يشير إلى قلق مجتمع اللاجئين، وبخاصة في الأردن، بشأن التأكد من أن جميع سجلاتهم لدى الوكالة مستكملة.

١٢٥ - وظلت في الأردن أدنى نسبة من اللاجئين الملتحقين ببرنامج العسر الشديد، أي ٢,٥ في المائة، مقابل معدلهم في جميع مناطق عمليات الوكالة وقدره ٥,٤ في المائة. على أن الأردن كان الإقليم الوحيد الذي واكب فيه الالتحاق الإضافي بهذا البرنامج النمو السكاني خلال الفترة المستعرضة، حيث ارتفع عدد الملتحقين بنسبة ٣,٨ في المائة، أي من ٣٣٠٦٦ شخصا في أواسط عام ١٩٩٥، إلى ٣٤٣٣٥ شخصا في أواسط عام ١٩٩٦. وعلى الرغم من مواصلة تطبيق معايير صارمة للاستحقاق، فإن استمرار البطالة المرتفعة في الأردن أسهم بصورة غير مباشرة في زيادة طلبات المساعدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نحو ١٢,٥ في المائة من عائلات العسر الشديد يقيمون في أماكن تفتقر إلى الحد الأدنى من المستويات المقبولة. وخلال الفترة المستعرضة، استصلحت الوكالة ٥٧ مأوى للاجئين، وواصلت سعيها للحصول على تمويل إضافي لاستصلاح المأوى، التي تحتاج إليها أكثر من ١٠٠٠ عائلة من حالات العسر الشديد في الأردن.

١٢٦ - وفي إطار برنامج التخفيف من حدة الفقر لدعم أعمال تجارية مصغرة، أفادت ١٩ أسرة من حالات العسر الشديد من المساعدة المالية والتقنية التي تقدمها الوكالة لإقامة مشاريع للإعالة الذاتية. فهناك ١٨ أسرة، كانت قد بدأت أعمالا مصغرة في إطار هذا البرنامج، حققت دخلا منتظما كافيا لشطبها من سجلات الوكالة لاستلام حصص غذائية. وبفضل تمويل خاص، ومساعدة من منظمة غير حكومية دولية، تم تشكيل مجموعات للدخار والتسليف في مخيمات عمان الجديد، وجبل الحسين وجرش، تمنح قروضا للأعضاء، وبخاصة النساء، من صندوق تدويري أنشئ من ادخارات جماعية بدعم من الوكالة. وفي مركز برامج المرأة في مخيم جرش، كسبت نحو ٧٠ امرأة دخلا من مشروع لغزل الصوف، أفاد من التعاقد مع واحد من أكبر صانعي البُسُط. وبفضل تبرع خاص في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، تم توسيع وتحسين أبنية المشغل ومرافقه. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٦، افتتحت في مركز برامج المرأة في جبل الحسين وحدة لإنتاج الأطعمة، ممولة من صندوق مبادرة المرأة الفلسطينية. وقدم موظفو الوكالة المساعدة لمنظمات أخرى في الأمم المتحدة، لتمكينها من توفير التدريب على مهارات "أبدأ عملي الخاص بنفسك" للنساء المعوزات، بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية.

١٢٧ - وفي سياق خطة السنوات الخمس لتحقيق الإدارة الكاملة من المجتمع المحلي للمراكز الاجتماعية التي ترعاها الوكالة، وفرت الأونروا تدريبا موسعا على مهارات الإدارة الذاتية، لأعضاء اللجان المحلية وبعض موظفي الوكالة، ودعمت جهود المراكز لتحقيق الاستقلالية المالية. ومع نهاية الفترة المستعرضة، كان لدى ١٤ مركزا من أصل ٢٤ مركزا لبرامج المرأة في الأردن، وجميع المراكز الثمانية للتأهيل الاجتماعي، لجان فاعلة، وكان الكثير منها قد حقق الاستمرارية المالية أو قاربها. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، حين بدأ توفير المساعدات لمراكز برامج المرأة بموجب ميزانية موافق عليها، بدل الإنفاق المباشر من الوكالة، كان لدى مركز مخيم عمان الجديد عائداته الخاصة به، بحيث استغنى عن المساعدة كلها، وهو أول مركز لبرامج المرأة يحقق ذلك في جميع مناطق عمليات

الوكالة. وكبقيّة المراكز، استنبط هذا المركز عائداته من إيرادات وحدته الإنتاجية ورسوم المشتركات لدورات التدريب، ومن أنشطة أخرى. وتلقت مراكز برامج المرأة المساعدة من اتحاد المرأة الأردنية لتشكيل شبكة عمل محلية، بينما شكلت مراكز التأهيل الاجتماعي لجنة تنسيق عليا، للقيام بجهود الدعم والتواصل. واستكملت خطة لإقامة رياض أطفال/حضانة يدبرها المجتمع المحلي في جميع مراكز برامج المرأة في الأردن، وافتتحت مرافق جديدة في مراكز البقعة، وجرش والسخنة. كما أنجز جناح جديد في مركز جرش في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

١٢٨ - وأنشئ مكتب ثان في الأردن للاستشارات القانونية برعاية الوكالة في مخيم جبل الحسين، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بدعم من المتبرع نفسه الذي كان قد مول المكتب الأول في مخيم عمان الجديد في عام ١٩٩٤. ومكتب جبل الحسين الذي تتم تغطية تكاليفه جزئيا من الرسوم المتواضعة للاستشارات، يعمل بمحامية متفرغة، ومساعدة شبه قانونية. وخلال الفترة المستعرضة، نظم المكتبان ٢٤ محاضرة حول المساعدة القانونية، شاركت فيها نحو ١٠٠٠ امرأة، إضافة إلى تقديمهما نحو ٦٠٠ استشارة. والمحاميات المحليات المرتبطات بهذين المكتبين، أعددن كتيبا ونشرات حول المسائل القانونية ذات الاهتمام الخاص بالنسبة للنساء. وقد تم طبع هذه المواد وتوزيعها على جميع مراكز برامج المرأة في الأردن. وقامت المحاميات أيضا بتنظيم دورة لتدريب المدربات على التقنيات الأساسية لتوجيه الأسرة، استهدفت النساء في مخيم عمان الجديد وجبل الحسين.

١٢٩ - وتم تعزيز المستوى التقني للخدمات المقدمة عبر مراكز التأهيل الاجتماعي، بفضل مساعدة فريق من المتخصصين المحليين الذين قاموا بتنفيذ برامج منتظمة مع الأطفال في تلك المراكز، إضافة إلى تدريب عاملين متطوعين في التأهيل الاجتماعي. وللإسهام في تغطية النفقات المتكررة، أدارت جميع المراكز في الأردن مشاريع لدر الدخل. فعلى سبيل المثال، تم استخدام حافلة الركاب المخصصة لنقل المعاقين إلى مركز سوف ومنه، في نقلات تجارية خلال ساعات الاستراحة. وهناك تبرع كبير تم استلامه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، لتحسين المرافق في مراكز البقعة، وماركا، والطالبية والوقاص. وعقدت مخيمات صيفية سنوية لنحو ٣٠٠ يتيم ویتيمة في مركز عمان للتدريب.

سادسا - لبنان

ألف - التعليم

١٣٠ - استوعبت ٧٤ مدرسة للوكالة في لبنان ٤٩٨ ٣٦ تلميذا في السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦، أي بزيادة ٢٩١ ١ تلميذا عن السنة الماضية. وإلى جانب النمو السكاني الطبيعي، يمكن أن تُعزى هذه الزيادة إلى عودة عدد من عائلات اللاجئين الفلسطينيين من الجماهير العربية الليبية، وإلى الانخفاض المتواصل في المستويات المعيشية لدى مجتمع اللاجئين في لبنان، مما يضطرهم أن ينقلوا أطفالهم من المدارس الخاصة إلى مدارس الأونروا. وقد واصلت الوكالة تشغيل مدرسة ثانوية في لبنان، تغطي مرحلة مدتها ثلاث سنوات، فضلا عن المرحلة الابتدائية، ومدتها ست سنوات، والمرحلة الإعدادية ومدتها أربع سنوات، اللتين تشكلان جوهر برنامج التعليم الأساسي لدى الوكالة. واستحدثت الوكالة أربع رياض للأطفال تعتمد اللغة الفرنسية، وتضم ١٦١ طفلا، مستخدمة تمويلا مخصصا لهذا الغرض. كما تم تقديم منح جامعية لما مجموعه ٧٧ طالبا لاجئا ممن أنهوا المرحلة الثانوية، بينهم ٢٥ طالبة.

١٣١ - أتاح الوضع الأمني الهادئ عموما، الذي ساد لبنان، لمدارس الوكالة أن تعمل بصورة طبيعية طوال معظم السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦، قطعت الأعمال الحربية الإسرائيلية على جنوب البلاد بشكل خاص في نيسان/أبريل ١٩٩٦. وقد أدى القتال إلى إغلاق مدارس الوكالة ومراكزها للتدريب لمدة ١٠ أيام، مما استلزم تمديد السنة الدراسية للتعويض عن الوقت الدراسي المفقود. وقد اتخذ نحو ٦٠٠ مشرد مأوى مؤقتا في ثلاث مدارس للوكالة في صيدا، وواحدة في بيروت.

١٣٢ - واستمرت الوكالة في تنفيذ برامج تعليمية علاجية، لمواجهة آثار الانقطاع في العملية التعليمية خلال سنوات الحرب الأهلية في لبنان. فأُجريت اختبارات تشخيصية لتحديد مواطن الضعف، واتخذت تدابير تعويضية شملت توزيع مواد للتعليم الذاتي، ومزيديا من توجيه موظفي التعليم، وساعات دراسية إضافية نفذها المعلمون على أساس طوعي، وصفوفا خاصة لبطيطي التعلم وللأطفال ذوي الصعوبات التعليمية. وقد ظهر نجاح هذه الجهود في نتائج امتحانات شهادة البريفيه سنويا، لطلبة السنة الإعدادية الرابعة، حيث ارتفعت نسبة نجاح تلامذة الوكالة بشكل ملحوظ للسنة الثالثة على التوالي. فإن نسبة نجاح تلامذة الوكالة في امتحان تموز/يوليه ١٩٩٥ بلغت ٦٦ في المائة، مقابل ٤٩ في المائة في تموز/يوليه ١٩٩٤، و ٣٨ في المائة في تموز/يوليه ١٩٩٣.

١٣٣ - ومع دفعة الطلبة الذين التحقوا بها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بلغت مدرسة الجليل الثانوية في برج البراجنة مرحلة العمل بكامل طاقتها، حيث ضمت ٢٦٥ طالبا في الصفوف من ١١ إلى ١٣. ومن المقرر أن تبدأ عقب انتهاء الفترة المستعرضة، الأشغال لإقامة مبنى جاهز الصنع، لهذه المدرسة التي تشغل حاليا مبنى مستأجرا غير ملائم. وفقدان إمكانية دخول اللاجئين الفلسطينيين إلى المدارس الحكومية في لبنان، واستحالتها بسبب التكاليف الباهظة في المدارس الخاصة - وهما عاملان أساسيان في قرار الوكالة افتتاح مدرسة الجليل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ - تفاقما بسبب ضعف المؤسسات التعليمية الثانوية القائمة التي تستقبل اللاجئين. وبعد أخذ العلم بأن مدرسة ثانوية في صور، ممولة جزئيا من منظمة التحرير الفلسطينية، قد تُغلق بسبب نقص التمويل اللازم لها،

وعدم اعتراف وزارة التربية اللبنانية بها، أعدت الوكالة مشروعا مقترحاً بإقامة مدرسة ثانوية في المنطقة. ويبقى المشروع المقترح بانتظار التمويل، كنظيره الذي أُعد في الفترة المستعرضة السابقة لإقامة مدرسة ثانوية في صيدا.

١٣٤ - واستهدفت جهود الوكالة لتطوير بنيتها الأساسية في لبنان، الى خفض نسبة مدارس الوكالة التي تعمل بنظام الفترتين (٥٠ في المائة)، والقائمة في أبنية مستأجرة غير ملائمة (٤٣ في المائة). وتم إنشاء فصلين دراسيين إضافيين، بينما كان العمل لا يزال جارياً لإنشاء أربعة أبنية مدرسية في مخيم البداوي وواحد في مخيم ويفل حتى منتصف عام ١٩٩٦. وقد أجريت تحسينات شاملة على أربعة مبان مدرسية في مناطق البقاع وصيدا وصور خلال الفترة المستعرضة.

١٣٥ - ووفر مركز تدريب سبلين التدريب المهني والتقني لما مجموعه ٥٩٥ متدرباً، بينهم ١٢٨ متدربة و ١٦٥ طالباً مقيماً. وقد نظم المركز ١٣ دورة بعد المرحلة الإعدادية في مهن الكهرباء، والإلكترونيات، وتصليح السيارات، وأشغال المعادن، والميكانيك، وتصنيف الشعر، والبناء. كما نظم ست دورات شبه فنية وتقنية في الرسم المعماري، والإلكترونيات، والتجارة والأعمال المكتبية، ومهارات السكرتارية، وإدارة المكاتب، والتدريب كفني مختبرات وبناء. وبفضل تمويل خاص، استطاعت الوكالة استحداث دورتين مدتهما خمسة أشهر في تشكيل الأسمنت والتبليط، ضمتهما ٢٢ متدرباً. واستطاعت أيضاً تحديد مشاغل المركز وقاعات النوم به، وتوسيع مكتبته، وتطوير المعدات المستخدمة في دورات البناء، ومختبرات فحص المواد الطبية والعلمية. وقد تم زرع ألف شجرة في المركز في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، تبرع بها المجتمع المحلي. ورعت الوكالة ١٥ طالباً من اللاجئين الفلسطينيين في دورة تمرّض في كلية خاصة في بيروت، بتمويل خاص لهذا الغرض. وقد أظهر استطلاع أُجري في مطلع عام ١٩٩٦ لخريجي المركز في عام ١٩٩٤، أن ٩٣ في المائة من خريجي المهن، و ٨٦ في المائة من خريجي الدورات شبه الفنية والتقنية، و ٧٨ في المائة من خريجات تصنيف الشعر، قد وجدوا فرص عمل. وشارك ٩٨ معلماً ومدير مدرسة لدى الوكالة في ثلاث دورات، تم تنظيمها عبر برنامج التدريب أثناء الخدمة.

باء - الصحة

١٣٦ - قدمت الأونروا خدماتها الصحية في لبنان عبر ٢٥ مركزاً أو نقطة صحية وفرت الرعاية الطبية الشاملة، بما فيها رعاية الأم والطفل، وخدمات تنظيم الأسرة. ومن هذه المرافق، قدم ٢٤ مرفقاً الرعاية الخاصة لضبط أمراض السكري وضغط الدم، ووفر ١٧ مرفقاً الرعاية بالأسنان، واشتمل ١٥ مرفقاً على مختبرات، فيما وفر ١٥ مرفقاً الرعاية المتخصصة، بما فيها طب أمراض القلب، والقبالة، والأمراض النسائية، وطب العيون، وطب الأطفال، ومعالجة أمراض الأذن والأنف والحنجرة. وتم توفير الرعاية الاستشفائية للاجئين من خلال ترتيبات تعاقدية مع ١٢ مستشفى خاصاً. واللاجئون في لبنان، وعددهم ٣٥٠ ٠٠٠ شخص، الذين لا يمكنهم الاستفادة من النظام الصحي للقطاع العام، ولا يستطيع معظمهم تحمل التكاليف المرتفعة للرعاية الصحية الخاصة، ظلوا يعتمدون اعتماداً كبيراً على خدمات الوكالة للحصول على الرعاية الصحية الأساسية. فعلى سبيل المثال، كان ثلثا جميع اللاجئين المرضى الذين ساعدتهم برنامج الصحة لدى الوكالة في جميع مناطق عملياتها، لمواجهة تكاليف المعالجة الطارئة المتخصصة لإنقاذ حياتهم، من إقليم لبنان. ولم يبدأ العمل بتطبيق النسب المنقحة للمشاركة في دفع

تكاليف العلاج في لبنان، مع أن اللاجئين هناك شاركوا بدفع من ٥٠ الى ٧٥ في المائة من تكاليف العمليات الجراحية والعلاج المتطور. وقد تم استلام تبرعات خارج الميزانية في أواخر عام ١٩٩٥، لتغطية النقص في ميزانية استشفاء الحالات الطارئة، الناشئ جزئيا عن زيادات في الأسعار الرسمية للاستشفاء، ولتلبية الاحتياجات من المواد الطبية الضرورية.

١٣٧ - وتواصلت الجهود دون كلل لتطوير مرافق الأونروا للرعاية الصحية الأولية. فقد تمت إعادة تأهيل المركز الصحي في صيدا، والنقطة الصحية في شحيم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. كما تم تزويد معدات إضافية لطب الأسنان والطب الشعاعي، والمختبرات، للمراكز الصحية في بيروت، وعين الحلوة، والبص، وصيدا. ومع نهاية الفترة المستعرضة، كان العمل جاريا لبناء مركز صحي جديد في بيروت، ولاستبدال مبنى قديم غير ملائم لمركز البرج الشمالي في منطقة صور. والمشروعان كلاهما ممولان ضمن برنامج تطبيق السلام.

١٣٨ - واتخذت خطوات أولية لتنفيذ مشروع قيمته ٦,٧ ملايين دولار، وهدفه تحسين شبكات المجاري والصرف الصحي وموارد المياه في ثمانية مخيمات للاجئين في لبنان. وقررت الأونروا والمتبرع الحصول على خدمات استشارية لتنفيذ دراسات للجدوى وإعداد تصاميم تقنية مفصلة في المخيمات الثمانية، وتحديد المواصفات النهائية لهذا الغرض في أواخر عام ١٩٩٥. وسيستند التخطيط والبناء إلى نتائج دراسات الجدوى، التي يتقرر بموجبها، بين أمور أخرى، ما إذا كان من الممكن ربط المجاري الداخلية في المخيم بشبكات البلدية، أو التفكير في إقامة محطات مستقلة للمعالجة. وقد أُنجزت المرحلة الثانية من شبكة المجاري في مخيم البص، بحيث وصلت خدماتها إلى ٣٥ في المائة من سكان المخيم، الذين لم تشملهم المرحلة الأولى من المشروع. وكجزء من برنامج الصيانة المنتظمة لشبكات الموارد المائية، استبدلت الوكالة محطتين مهترئتين لتنقية المياه في مخيم نهر البارد، وعددا من أنابيب المياه المتآكلة في مخيمات البداوي وعين الحلوة والبص. وتم تمديد أنابيب مياه جديدة في مخيم ضبية، لتحسين موارد المياه في القسم العلوي من المخيم. كما حل خط جديد من المجاري محل مجرور سطحي مكشوف في مخيم البرج الشمالي. ومولت اليونيسيف بناء خزانين مرتفعين للمياه في مخيم برج البراجنة.

جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

١٣٩ - ارتفع عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في لبنان من ١٦٤ ٣٤٦ شخصا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، إلى ٦٦٨ ٣٥٢ شخصا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، أي بزيادة نسبتها ١,٩ في المائة، وهي أدنى كثيرا من النسبة التقديرية المعتادة للنمو السكاني. وتقوم الوكالة بتوفير المعلومات فتريا حول اللاجئين المسجلين حديثا لمديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين، التابعة للحكومة، كما تساعد المديرية في إعادة استكمال ملفاتها. وفي سياق تفعيل النظام الموحد للتسجيل، تم نقل القاعدة البياناتية المَحوسبة إلكترونيا إلى المكتب الإقليمي وأربعة من المكاتب الخمسة للمناطق، وذلك في آذار/مارس ١٩٩٦.

١٤٠ - وبسبب المزيد من التشدد في تطبيق معايير الاستحقاق في هذا البرنامج، في ظل الانفراج العام للوضع في البلد، فإن العدد المطلق لحالات العسر الشديد في لبنان واصل انخفاضه الذي بدأ في مطلع عام ١٩٩٥، بحيث

هبط هذا العدد من ٢٣٩ ٣٦ شخصا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى ٣٨٢ ٣٥ شخصا بعد مرور سنة. وظلت لدى إقليم لبنان أعلى نسبة من اللاجئين الملحقين ببرنامج العسر الشديد في جميع مناطق عمليات الوكالة، حيث بلغت ١٠ في المائة في أواسط عام ١٩٩٦. كما بقيت هناك أعلى نسبة من عائلات العسر الشديد، الذين يحصلون على مساعدات لأسباب استثنائية. والنسبة العالية من الالتحاق ببرنامج العسر الشديد تعكس القيود المفروضة على تشغيل الفلسطينيين في لبنان، مما قلص إمكانية كسب الدخل لدى العائلات الموسعة. وعدم إمكانية حصول الفلسطينيين على الخدمات التعليمية والصحية لدى القطاع العام في لبنان، استلزم استخدام أموال طارئة، علاوة على المخصصات العادية، لمساعدة اللاجئين الأكثر عسرا في الحصول على الخدمات الأساسية.

١٤١ - وظل السكن غير الملائم مشكلة لأكثر من ٣٠ في المائة من عائلات العسر الشديد في لبنان، وهي ثانية أعلى نسبة بعد إقليم غزة. وقد استؤنف في عام ١٩٩٥ برنامج الوكالة لاستصلاح المأوى لعائلات العسر الشديد في جميع المناطق اللبنانية، باستثناء منطقة صور، حيث عُلّق البرنامج في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بانتظار حل مشكلة ذات صلة بمشروع منفصل لإعادة إيواء عائلات المهجرين. وباستخدام أموال من إعادة برمجة تبرع خاص، ومن مبالغ مرصودة في الميزانية العادية، تم استصلاح ١٤٨ مأوى خلال الفترة المستعرضة، وبدأ العمل على ٩٦ مأوى آخر. وبما أن هذه الجهود لم تلب سوى أقل من ١٠ في المائة من الاحتياجات المحددة، فإن الوكالة تواصل مساعيها للحصول على تمويل إضافي لتوسيع الجهود لاستصلاح المأوى في لبنان.

١٤٢ - وأطلقت الوكالة عملية للإغاثة الطارئة في نيسان/أبريل ١٩٩٦، لتوفير المساعدة الطارئة للأشخاص المهجرين بكثافة من القرى الجنوبية إلى صيدا وبيروت، نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان. وبمساعدة قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة في لبنان، تم توزيع المواد الغذائية الأساسية والمواد الطبية، ولوازم المنامة، وأدوات المطبخ ومواد التنظيف على ٧٢٠٠ من أسر اللاجئين في مخيمي عين الحلوة والميه، وعلى ٥٧٠٠ أسرة في مخيمات البرج الشمالي، والرشيديّة، والبص وفي القرى المجاورة. وتم تقديم الفرشات، والبطانيات، وأدوات المطبخ، والطعام لما مجموعه ٧٤ أسرة لبنانية، و ٥٩ أسرة فلسطينية، لاذوا باللجوء إلى ثلاث مدارس للوكالة في صيدا.

١٤٣ - وفي إطار برنامج التخفيف من حدة الفقر، تم منح قروض ميسرة تتراوح قيمتها من ٣٠٠ دولار إلى ٨٠٠٠ دولار، لما مجموعه ٢١ أسرة من حالات العسر الشديد، بغية تأسيس أعمال تجارية مصغرة. وشملت القروض الميسرة أجزاء تصل قيمتها إلى ٣٠ في المائة من مجموع رأس المال الذي توفره الأونروا لكل مشروع، ويتم تسديده على مدى ١٢ - ٢٤ شهرا، برسوم خدمات قدرها ٥ في المائة، بينما تُعتبر بقية المبلغ منحة. وخلال الفترة المستعرضة، حققت ٢٥ أسرة دخلا من هذه الأعمال التجارية، كافيا لشطبها من سجلات العسر الشديد. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بدأت سلسلة من الدورات حول تقنيات "إبدأ عملك التجاري الخاص"، للنساء المعوزات، حيث تم تصنيف ٤٢ امرأة منهن، كصاحبات أعمال محتملات. وتعاونت الوكالة أيضا مع منظمة غير حكومية لاستحداث برامج للتسليف المضمون جماعيا، وأخرى للادخار، تفيد منها النساء عبر مراكز برامج المرأة في البداوي وعين الحلوة. ولتعزيز فرص التسويق أمام الوحدات الإنتاجية الملحقة بستة مراكز لبرامج المرأة، بدأت مفاوضات مع وزارة السياحة اللبنانية، لتمكين المراكز من المشاركة في المعارض الإقليمية والوطنية لمنتجات المنظمات غير الحكومية. وقد واجهت الوحدة الإنتاجية للحياكة في مركز برامج المرأة في نهر البارد صعوبات

ناتجة جزئياً عن الحاجة إلى تسويق أكثر ثباتاً. وهو عامل مرتبط بمواقف متحفظة باضطراب، إزاء تنقل النساء. وعلى الرغم من جهود الوكالة، فإن الموارد المتوافرة لبرنامج الحد من الفقر، لم تستطع مواكبة الطلب الشديد على فرص در الدخل بين مجتمع اللاجئين في لبنان.

١٤٤ - وفي إطار خطة السنوات الخمس لتعزيز إدارة المجتمع المحلي للمراكز الاجتماعية التي ترعاها الوكالة، تم تنظيم حلقات تدريبية في مهارات الإدارة الذاتية لبعض موظفي الوكالة واللجان المحلية الملحقمة بعشرة من ١١ مركزاً لبرامج المرأة وبمركزي التأهيل الاجتماعي هناك. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، تلقى كل مركز لبرامج المرأة مبلغاً من المال، لتمكينه من إطلاق أنشطته لعام ١٩٩٦. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٦، وانسجاماً مع تغيير نمط الدعم المالي من الوكالة للمراكز، كانت تلك المراكز جميعاً قد قدمت ميزانياتها للموافقة، بغية الحصول بموجبها على مساعدة سنوية قدرها ١٠٠٠ - ٥٠٠ دولار، كإسهام في تغطية التكاليف المتكررة. وحصلت المراكز على معظم إيراداتها من بيع منتجاتها الخاصة، ومن الرسوم التي تتقاضاها عن الدورات التدريبية، بما في ذلك دورة الخياطة، ومدتها ١١ شهراً، التي كانت الوكالة قد تولت تمويلها كلياً. وبسبب القلق إزاء ارتفاع نسبة التسرب من المدارس، والزواج المبكر بين الشابات والشبان على السواء، نظم مركزا البداوي وبرج البراجنة صفوفاً دراسية داعمة بعد الدوام المدرسي. وقد ارتبط مركز نهر البارد مع منظمة غير حكومية في مبادرة مماثلة. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أنهت ٥٠ امرأة الدورة الأخيرة في محو الأمية عملياً، ضمن سلسلة من الدورات ذات التمويل الخاص، يتم تنظيمها في عدة مراكز. وفي مخيم مار الياس، تم افتتاح مركز جديد لبرامج المرأة، بإدارة المجتمع المحلي، وبتبرع خاص عبر منظمة فلسطينية غير حكومية. وشاركت منظمة نسائية محلية في رعاية أنشطة مراكز برج البراجنة، وبرج حمود، وضبية. واستجابة لطلب وزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية، ساعدت الوكالة في تدريب مجموعة من العاملين الاجتماعيين لدى الوزارة.

١٤٥ - وبرنامج الإعاقة في لبنان كان أكثر نشاطاً في مخيمات البداوي وعين الحلوة ونهر البارد. ففي نهر البارد، أتاحت تبرعات خاصة للوكالة تنظيم دورة للعاملين في التأهيل الاجتماعي، مدتها سبعة أشهر، حول معالجة النطق. وبالإضافة إلى جدول منوع من أنشطة التأهيل التي تنظمها المراكز الاجتماعية، عمل برنامجا نهر البارد والبداوي مع الأطفال المعاقين وذويهم في المنازل. وهناك تبرع في أيار/مايو ١٩٩٦، غطى تكاليف وسائل مساعدة للأطفال المصابين بضعف في السمع. وتركز اهتمام خاص أيضاً على دمج الأطفال المعاقين في برنامج التعليم النظامي. ففي مخيم عين الحلوة، تم بنجاح دمج الأطفال المصابين بضعف بصري في روضة أطفال محلية، ومن المنتظر أن يتابع هؤلاء تعلمهم في المدارس الابتدائية للأونروا في السنة الدراسية ١٩٩٦/١٩٩٧. وتدير برنامج الإعاقة في المخيم نفسه منظمة غير حكومية محلية، هي "اتحاد المعاقين"، التي افتتحت مركزاً خاصاً بها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بعد حصولها على تمويل خاص.

سابعاً - الجمهورية العربية السورية

ألف - التعليم

١٤٦ - ضمت ١١٠ مدارس للوكالة في الجمهورية العربية السورية ٦٢٠٤٦ تلميذاً في المرحلتين الابتدائية (ست سنوات) والإعدادية (ثلاث سنوات) للسنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦. والزيادة البالغة ٣٠٣ تلامذة عن السنة الماضية، نتجت عن انتقال الأطفال اللاجئين الفلسطينيين من مدارس حكومية إلى مدارس للوكالة بُنيت حديثاً، وإلى النمو الطبيعي في عدد السكان اللاجئين. وقد حافظ تلامذة الوكالة على مستوى عالٍ من التحصيل الأكاديمي، حيث حققوا نسبة نجاح مقدارها ٩٥ في المائة في امتحانات منتصف عام ١٩٩٥، التي نظمتها الدولة لتلامذة الصف الإعدادي الثالث، مقابل معدل نجاح قدره ٥٢ في المائة في المدارس الحكومية. واعتماد الاختبارات التشخيصية في المواد التعليمية الأساسية، إلى جانب مجموعة من التدابير العلاجية، أسهم في الحفاظ على مستوى أداء التلامذة. وقد تم تقديم منح جامعية لما مجموعه ٢٤٠ طالباً من اللاجئين الفلسطينيين، بينهم ٩٠ طالبة، استناداً إلى أدائهم في امتحانات المرحلة الثانوية العامة.

١٤٧ - وقد أُنجز بناء مدرسة واحدة في قرية الحسينية، فضلاً عن فصلين دراسيين وغرفتين متخصصتين. ومع نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان ١٤ فصلاً دراسياً، وثلاث غرف إدارية، وغرفة متخصصة واحدة قيد البناء، كما أن أعمال الصيانة الشاملة كانت جارية في تسعة أبنية مدرسية. وكان هناك ٢٦ فصلاً دراسياً إضافياً وغرفتان متخصصتان في مرحلة التصميم. وحصلت الوكالة أيضاً على موقع لمدرسة جديدة في منطقة المزة بدمشق، لتحل محل مبنى مستأجر، وهو مشروع كان قد توفر له التمويل في وقت سابق. وعلى الرغم من التحسينات المتواصلة، ظلت البنى الأساسية للتعليم لدى الوكالة في الجمهورية العربية السورية مثقلة بالأعباء، حيث عملت ٩٢ في المائة من المدارس بنظام الفترتين. ونتيجة للأبنية الجديدة، انخفضت نسبة المدارس القائمة في أبنية مستأجرة غير ملائمة من ١٥ في المائة في الفترة المستعرضة السابقة إلى ١١ في المائة.

١٤٨ - ووفر مركز تدريب دمشق التدريب المهني والتقني لما مجموعه ٨١٠ متدربين، بينهم ١٤١ متدربة، و١٤٧ طالباً مقيماً، خلال السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦. وبإضافة دورة جديدة في التصميم الداخلي والديكور، وفر المركز سبع دورات تقنية/شبه فنية، لتدريب المشتركين كمساعدي صيادلة، وفنيي بناء ومختبرات، وفي مجالات الإلكترونيات، والرسم المعماري، والتجارة والأعمال المكتبية. كما قدم المركز ١٣ دورة مهنية/حرفية في النجارة، والسمكرة، واللحام، وتجليس هياكل السيارات، فضلاً عن دورات تدريبية في الميكانيك والكهرباء، وأشغال الآلات والصفائح المعدنية. وتم استلام تبرعات لبناء وتجهيز مشغل ميكانيك الديزل، يستقبل متدربين في السنة الأولى، ومشغل لدورة في التصميم الداخلي والديكور، من المقرر أن يبدأ العمل عليهما بعد قليل من نهاية الفترة المستعرضة. وقد تخرج ٩٥ في المائة من متدربي المركز المؤهلين في تموز/يوليه ١٩٩٥. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، استضاف المركز احتفالات رعتها منظمات الأمم المتحدة العاملة في الجمهورية العربية السورية إحياء للذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وفي إطار البرنامج النظامي للتدريب أثناء الخدمة لدى الوكالة، شارك ١٠٨ معلمين في أربع دورات خلال السنة، للارتقاء بالمؤهلات الفنية لمعلمي المرحلة الإعدادية، وتوفير

التدريب في التربية البدنية، والفنون والأشغال. كما تم تنظيم دورة، مدتها شهران، لمديري المدارس المعينين حديثاً لإثراء مهاراتهم الإشرافية.

باء - الصحة

١٤٩ - توافرت خدمات الرعاية الصحية لما مجموعه ٣٥٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني في الجمهورية العربية السورية، عبر شبكة تضم ٢٢ مركزاً ونقطة صحية لدى الوكالة، تقدم الرعاية الطبية الشاملة، بما فيها رعاية الأم والطفل، وخدمات تنظيم الأسرة، والرعاية الخاصة لضبط أمراض السكري وضغط الدم. وفضلاً عن ذلك، اشتمل ١٨ مرفقاً على مختبرات، فيما وفر ١٣ مرفقاً الرعاية المتخصصة في أمراض شرايين القلب، والقبالة، والأمراض النسائية، ووفر ١٢ مرفقاً الرعاية بالأسنان. وتم توفير خدمات الاستشفاء عبر ترتيبات تعاقدية مع تسعة مستشفيات. ونظراً لقيود الميزانية، فقد كان لا بد من تقليص عدد أسرة المستشفيات المحجوزة للاجئين إلى نحو ٩, ٠ سريراً لكل ١٠ ٠٠٠ شخص، واقتصرت الإحالات إلى المستشفيات على حالات الطوارئ والحالات المهددة للحياة.

١٥٠ - وتركزت الجهود الرامية إلى تحسين البنى الأساسية للرعاية الصحية الأولية على مخيم اليرموك، حيث أنجزت الوكالة إعادة تصميم وتطوير المركز الصحي الرئيس في المخيم، وتوسيع المركز الفرعي لصحة الأم والطفل، ليوثر تشكيلة كاملة من الرعاية الطبية الوقائية والعلاجية، وإضافة مركز تدريب جديد بأثاث ومعدات تبرعت بها اليونيسيف. وكان التخطيط جارياً لبناء مركز صحي ثالث في مخيم اليرموك، الذي يأوي ٨٢ ٥٠٠ شخص، مما يجعله أكبر تجمع للاجئين في الجمهورية العربية السورية. وتمت أيضاً إعادة إعمار المركزين الصحيين في حمص وسبينة.

١٥١ - وفي مجال الصحة البيئية، حفرت الوكالة آبار مياه إضافية في مخيمات جرمانا، وخان دنون، وخان الشيخ، مزودة المخيمين الأخيرين بمعدات للضخ ومولدات للطاقة. وتم شراء ثلاث شاحنات صغيرة، و ٦٣ من الحاويات لتحسين عملية جمع النفايات وتصريفها من مخيمات درعا، وحمص، وجرمانا، وقبر الست، وسبينة. وكانت دراسة للجدوى قيد التنفيذ لبناء شبكة جديدة من المجاري الداخلية في مخيم النيرب، بدل الشبكة القديمة التي أصبحت غير ملائمة.

١٥٢ - وتواصل التعاون والتنسيق القديمان بين الوكالة ووزارة الصحة السورية، وبخاصة في مجالات مكافحة الأمراض، وتطوير خطط وطنية لضبط مرض السكري. وحصلت الأونروا على متطلباتها من لقاحات التهاب الكبد كتبرع عيني من وزارة الصحة، إضافة إلى مواد منع الحمل، لتلافي نفاد مخزونها في برنامج تنظيم الأسرة. وتبرعت اليونيسيف بمعدات سمعية - بصرية للتربية الصحية، كما رعت دراستين في البحث الصحي حول اضطرابات نقص اليود وفقر الدم لدى الأطفال اللاجئين دون الخامسة من العمر، وحلقتين تدريبيتين حول الرضاعة الطبيعية والإدارة الصحية.

جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

١٥٣ - بلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ ما مجموعه ٣٩١ ٤٧٧ شخصا، أي بزيادة ٣ في المائة عن عددهم في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وهو ٣٠٨ ٣٣٧ شخصا، وهي زيادة أدنى قليلا من معدل النمو السكاني الصافي. وتراجعت قليلا نسبة اللاجئين الملحقين ببرنامج العسر الشديد إلى ٦,٢ في المائة، وهي نسبة قريبة من معدلها في جميع مناطق عمليات الوكالة، إذ انخفض العدد من ٦١٩ ٢١ شخصا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، إلى ٣٧٤ ٢١ شخصا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ومع أن نحو ١٥ في المائة من أسر العسر الشديد اعتُبروا مقيمين في ظروف سكنية غير مقبولة، فإن التمويل المتوافر سمح باستصلاح ٤٤ مأوى فقط خلال الفترة المستعرضة. وبالتنسيق مع المتبرع، أعادت الوكالة برمجة الأموال التي كان قد تم توفيرها لمشروع في مخيم النيرب، نظرا لعدم التمكن من تنفيذ المشروع كما كان مقررا له. وخلال الفترة المستعرضة، تواصلت عملية نقل أسر اللاجئين من مخيم جرمانا إلى مشروع سكني متعدد الطبقات في الحسينية، التي بدأت في أواخر عام ١٩٩٤. وقد واجهت الأسر المنقولة صعوبات متزايدة في تغطية تكاليف المساكن الجديدة التي كانت الحكومة قد أنشأتها.

١٥٤ - وفي إطار برنامج التخفيف من حدة الفقر، تم منح قروض لخمسة مشاريع مدرة للدخل، بينها عملان تجاريان جماعيان مرتبطان بمركز برامج المرأة في حي الأليانس بدمشق. وقامت النسوة في مراكز برامج المرأة في درعا، وحمص، وجرمانا، وقبر الست، بتجميع المدخرات والعائدات من منتجاتهن، لمنح قروض للمجتمع المحلي، لشراء معدات للصناعة المنزلية بشكل خاص. وفي قرية عين ذكر بمنطقة درعا، وفرت الوكالة نواة رأسمال لمصرف صغير للمجتمع المحلي، افتتح في نيسان/أبريل ١٩٩٦، ومنح قروضا أولية لما مجموعه ٢٣ شخصا، معظمها للأنشطة الزراعية. ووحدة تصنيع الأطعمة في درعا، الممولة من صندوق مبادرة المرأة الفلسطينية، أضافت صناعة الأجبان إلى إنتاجها الموسمي. وبرنامج الادخار والتسليف المضمون جماعيا، الذي وفر الاعتمادات لعائلات اللاجئين الأكثر فقرا، ضم ٣٠ مجموعة فاعلة في أواسط عام ١٩٩٦، وعضوية إجمالية ضمت ٤٣٣ لاجئا، أي نحو ضعف عضويته في منتصف عام ١٩٩٥.

١٥٥ - وفي إطار خطة السنوات الخمس للإدارة الكاملة من المجتمع المحلي للمراكز الاجتماعية التي ترعاها الوكالة، عقدت الوكالة حلقات تدريبية في مهارات الإدارة الذاتية لأفراد لجان المراكز وموظفي الوكالة. ومع نهاية الفترة المستعرضة، كانت أربعة مراكز من أصل ١٣ مركزا لبرامج المرأة، وجميع المراكز الخمسة للتأهيل الاجتماعي، في الجمهورية العربية السورية بإدارة لجان محلية. ولأسباب مختلفة، فإن وتيرة التقدم في انتقال المراكز الاجتماعية إلى إدارة المجتمع المحلي في الجمهورية العربية السورية، كانت أبطأ منها في الأقاليم الأخرى. ومع ذلك، فإن مراكز برامج المرأة، بمساعدة من الوكالة، أعدت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ خططا لميزانياتها وبرامجها، حصلت بموجبها على مساعدات بدل النفقات المباشرة. وفي آب/أغسطس ١٩٩٥، حصلت مراكز التأهيل الاجتماعي على مساعدات متواضعة كإسهام في تكاليفها المتكررة.

١٥٦ - وركزت أنشطة مراكز برامج المرأة على الأنشطة التي تحقق إيرادات للمراكز ودخلا للمشاركات. والإقبال المتواصل على دورة الخياطة التي تنظمها مراكز برامج المرأة على مدى ١١ شهرا، يعود جزئيا إلى نجاح المتخرجات في إيجاد فرص العمل في مصانع النسيج السورية. وفي مخيم اليرموك، مولت مجموعة من النساء دورة في خياطة أثواب الزفاف للبيع أو التأجير. وبمنحة من مصدر محلي، رعى مركز خان الشيوخ دورة في

الحاسوب حضرها ٣٨ شابا. وتم أيضا تطوير مشاريع لصالونات تصفيف الشعر في مراكز الأليانس ودرعا، ومطعم صغير في درعا. وبافتتاح روضتين للأطفال لقاء رسوم في درعا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وفي الأليانس في شباط/فبراير ١٩٩٦، أصبح في الإقليم سبع رياض للأطفال، تعمل في مراكز برامج المرأة، وتستضيف أكثر من ٤٠٠ طفل. وقد تابعت ٣٠ معلمة لرياض الأطفال برنامجا تدريبيا، يتم تنظيمه بالتعاون مع منظمات أخرى للأمم المتحدة، ووكالات حكومية. وشملت الأنشطة الثقافية والتربوية في مراكز برامج المرأة دورات حول الحماية البيئية، والتربية الصحية، وصيانة الأدوات المنزلية، وفي اللغة الإنكليزية. وتم تنظيم حملة توعية حول فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، في جميع مراكز برامج المرأة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وصلت إلى أكثر من ٨٠٠ مشتركة. كما تم تشكيل لجان للمعاقين في مركزي حمص واليرموك، وفي المركز الثاني بالتعاون مع جمعية فلسطينية محلية للصم. وقد أقيم مركز جديد لبرامج المرأة في قرية رمدان، كما أُعيد بناء مركز اليرموك. وتولى المجتمع المحلي تجديد المركز الاجتماعي متعدد الأغراض الذي ترعاه الوكالة، وذلك بمساعدة مالية وتقنية من الأونروا، ودُمج فيه مركز برامج المرأة في سبينية.

١٥٧ - وتميزت أنشطة برنامج التأهيل الاجتماعي للمعاقين بالتعاون المتزايد مع مجموعات أخرى في المجتمع المحلي. وبالتعاون الوثيق مع المركز المحلي لبرامج المرأة، حول مركز التأهيل الاجتماعي في الأليانس جزءا من مركز صحي سابق إلى مركز اجتماعي للراشدين المصابين بإعاقات. وسرعان ما أصبح هذا المركز مقرا لأنشطة مختلفة. وعلى امتداد الإقليم، تم توثيق الروابط مع خدمات متخصصة تُقدم للمصابين بضعف في السمع. وجرى تنظيم سلسلة من دورات التدريب التقني للعاملين في التأهيل الاجتماعي وذوي الأطفال المعاقين، بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية السورية في حالات عدة. ونظمت المراكز مجتمعة أنشطة ترفيهية لأكثر من ٥٥٠ طفلا من المعاقين والأصحاء في صيف عام ١٩٩٥، شملت النزاهات، والرحلات، وعروض الدمى، والأحداث الرياضية والمباريات. وتم تشكيل لجنة جديدة للتأهيل الاجتماعي في جرمانا، فيما كانت تجري إعادة تشكيل لجنة مماثلة في درعا. وفي حماه، أتاح تبرع خاص لمركز التأهيل الاجتماعي الحصول على غرفة جديدة للتمارين الرياضية، وعلى حانوت لدعم المركز ماليا.

ثامنا - الضفة الغربية

ألف - التعليم

١٥٨ - في السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦، وفرت الأونروا التعليم العام لما مجموعه ٨١٢ ٤٥ تلميذا في المرحلتين الابتدائية (ست سنوات) والإعدادية (ثلاث سنوات) في الضفة الغربية، حيث واصلت الوكالة تطبيق المنهج الأردني الذي تتبناه السلطة الفلسطينية. والزيادة البالغة ٢٢٩ ١ تلميذا عن السنة الماضية، نتجت عن قبول نحو ٦٠٠ طفل من عائلات اللاجئين الوافدين حديثا في مدارس الوكالة، إلى جانب النمو الطبيعي في عدد السكان اللاجئين. وقد شملت ١٠٠ مدرسة للوكالة في الضفة الغربية ٥٢ مدرسة للفتيات، و ٣٨ مدرسة للولاد، و ١٠ مدارس مختلطة. ونظرا لنقص التمويل، ظلت الوكالة غير قادرة على تمديد مرحلة التعليم الأساسي من ٩ إلى ١٠ سنوات، وفقا للإصلاحات التي تبنتها وزارة التربية الأردنية، واستجابة لطلب السلطة الفلسطينية. وقدمت الوكالة منحا جامعية لما مجموعه ١٤٩ طالبا من اللاجئين الفلسطينيين، بينهم ٩١ طالبة، ممن تفوقوا في امتحانات الثانوية العامة (التوجيهية).

١٥٩ - وعطلت التدابير الأمنية التي فرضتها السلطات الإسرائيلية بشكل ملحوظ برنامج التعليم لدى الوكالة خلال الفترة المستعرضة، وبخاصة عبر الإغلاقات المتقطعة، التي قيدت تنقل الموظفين والتلامذة والمتدربين، وقطعت السنة المدرسية. فإغلاق الصارم الذي بدأ في شباط/فبراير ١٩٩٦، كان له أثر سلبي بشكل خاص. ولمواجهة الإغلاق الداخلي الأولي الذي استغرق أسبوعين في الضفة الغربية، والذي منع أكثر من ثلثي موظفي التعليم لدى الوكالة من الوصول إلى أماكن عملهم، أعادت الوكالة موقتا توزيع موظفيها على المؤسسات التربوية المجاورة لأماكن إقامتهم، وقبلت المساعدة من المعلمين المتقاعدين، ومعلمي السلطة الفلسطينية، وطلبة الجامعات الذين كانوا قد تطوعوا للعمل كمعلمين بدلاء لوقت قصير. والمدارس الثماني للوكالة داخل حدود بلدية القدس تعطلت لفترة أطول، لأن إغلاق المدينة في وجه حاملي الهويات من الضفة الغربية بقي قائما، حتى بعد رفع الإغلاق الداخلي. ومع نهاية الفترة المستعرضة، كانت الجهود متواصلة للحصول على تصاريح بدخول القدس لجميع موظفي الوكالة من سكان الضفة الغربية. وتأثرت السنة الدراسية سلبا كذلك بإضراب موظفي الأونروا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، لمدة ثلاثة أسابيع. وقد تم التعويض عن الأيام المفقودة نتيجة لهذه الظروف جميعا، خلال عطلة نصف السنة، وبتمديد العام الدراسي. وعلى الرغم من هذه الانقطاعات، سعت المدارس إلى الحفاظ على مناخ تعليمي سليم ومتنوع، برعايتها أنشطة إضافية إلى المنهج، كمعارض العلوم والفنون، والدورات الرياضية، وأداء الرقص الفولكلوري، والأنشطة الكشفية، والمباريات الأدبية.

١٦٠ - وأتاح التمويل الوارد عبر برنامج تطبيق السلام، للأونروا أن تواصل تقديمها نحو تحسين بنيتها الأساسية للتعليم في الضفة الغربية. فقد أُنجز بناء ثلاث مدارس، و ١١ غرفة متخصصة، و ١٦ فصلا دراسيا إضافيا، بينها ١٠ فصول لاستيعاب أطفال عائلات اللاجئين الوافدين حديثا. وأجريت الصيانة الشاملة على تسع مدارس. وفي أواسط عام ١٩٩٦، كانت سبعة أبنية مدرسية وثمانية صفوف دراسية إضافية قيد البناء، بينما كانت ثماني مدارس في طور التحسين. وعلى الرغم من هذا التقدم، فإن ٢٠ في المائة من المدارس كانت تعمل بنظام

الفترتين، بينما كانت ٢٥ في المائة منها تشغل أبنية مستأجرة غير ملائمة. وقد نُقل إلى الوكالة في مناسبات عدة، خلال الفترة المستعرضة، قلق المجتمع المحلي بشأن مشكلة الاكتظاظ في مدارس الوكالة، وأبنيتها المهترئة. وظلت الوكالة تواجه صعوبات في الحصول على مواقع لبناء المدارس. وفي آذار/مارس ١٩٩٦، أمرت السلطات الإسرائيلية بوقف بناء مدرسة للوكالة في منطقة القدس، لأنه سيتم شق طريق دائري عبر موقع البناء.

١٦١ - وضمت المراكز الثلاثة للتدريب المهني والتقني لدى الأونروا في الضفة الغربية ٩٧٤ طالبا، بينهم ٥٦٤ طالبة، و ٩٠٩ طلبة مقيمين، في ٣٥ دورة مهنية وشبه فنية. وقد وفر مركز تدريب رام الله للشابات ١٢ دورة تقنية/شبه فنية بعد المرحلة الثانوية، في الرسم المعماري، وصناعة السيراميك، ودراسات الحواسيب، وحفظ السجلات الطبية، والتمريض، والعلاج الطبيعي، والتربية قبل المدرسة، وأعمال السكرتاريا وتنظيم المكاتب، والعمل الاجتماعي، والتنظيم المؤسسي والمنزلي، فضلا عن دورات لتدريب المشتركات كمساعدات صيادلة وفنيات مختبر. وقدم المركز أيضا ثلاث دورات مهنية بعد المرحلة الإعدادية في التفصيل والخياطة، وتصنيف الشعر، والتجميل، إلى جانب دورة مدتها ٤٠ أسبوعا للسكرتيريات التنفيذيات، التحقت بها ١٨ طالبة. وشملت الدورات في مركز تدريب رام الله للشبان أربع دورات شبه فنية في الأعمال التجارية وتنظيم المكاتب، والنظم المعلوماتية المحوسبة، والتنظيم المصرفي والمالي، والتسويق والتنظيم المالي، مع دورة خامسة في الإلكترونيات الصناعية، من المقرر استحداثها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، لتلبية احتياجات سوق العمل في الضفة الغربية. وقد تم اتخاذ عدد من الخطوات لتعزيز الإشراف الإداري على المركز. ووفر مركز تدريب قلنديا ١٤ دورة مهنية في تجليس هياكل السيارات، والنجارة، والميكانيك، والسمكرة واللحام، ودورات أخرى تعد المتدربين كحدادين، وبنائين، وكهربائيين، وفنيي آلات، فضلا عن دورتين شبه فنتين في المهارات التقنية للبناء، ومسح الأراضي. وبالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، نظم مركز قلنديا دورات خاصة مدتها أربعة أسابيع، لما مجموعه ٣٩ سجيناً محرراً، لتدريبهم ككهربائيين عامين، وكهربائيي سيارات، وفنيي تصليح للراديو والتلفزيون. ومع نهاية الفترة المستعرضة، كان قيد البناء مشغل ثان، لمتدربي السنة الثانية في دورة ميكانيك الديزل والآلات الزراعية في مركز قلنديا. وقد رعت الوكالة أيضا ١٦ لاجئاً فلسطينياً في المؤسسات التدريبية الخاصة في الضفة الغربية.

١٦٢ - ووفرت كلية العلوم التربوية في مركزي رام الله لتدريب الشبان والشابات تدريب المعلمين للحصول على الشهادة الجامعية الأولى، عبر برنامج تدريبي قبل الخدمة يضم ٤٤٤ متخرجاً من المرحلة الثانوية، بينهم ٢٦٨ طالبة. وفي تموز/يوليه ١٩٩٦، تتخرج المجموعة الأولى من طلبة هذين المركزين بشهادة جامعية أولى. ولم يستطع الطلاب الوافدون من غزة، والملتحقون ببرنامج كلية العلوم التربوية، أن يكملوا الفصل الدراسي الربيعي من عام ١٩٩٦، نظرا لعدم حصولهم على تصاريح من السلطات الإسرائيلية للدراسة في الضفة الغربية، وهي عقبة منعت عددا من الطلبة من التخرج، كما هو مقرر في أواسط عام ١٩٩٦. وقد تم تنظيم صفوف دراسية خاصة لطلاب كلية العلوم التربوية في غزة، للتعويض عن الوقت الدراسي المفقود. وبرنامج الوكالة النظامي للتدريب أثناء الخدمة، أفاد ١٠٦ معلمين ملتحقين بست دورات، للارتقاء بمؤهلاتهم الفنية، وتحسين طرائقهم وكفاياتهم التعليمية. وقد تعطل برنامج التدريب أثناء الخدمة بفعل الإغلاق المطول للضفة الغربية، لأنه كان من المقرر عقد بعض الدورات في مكاتب الوكالة في القدس.

١٦٣ - وظل برنامج التعليم في الضفة الغربية يولي اهتماما كبيرا بالتعويض عن الآثار التراكمية لتعطيل المدارس نتيجة الانتفاضة، والإجراءات الإسرائيلية المضادة لها، والإغلاقات الأخيرة. وللإسهام في تحسين مستوى التحصيل الأكاديمي بين التلامذة، نظمت الوكالة اختبارات تشخيصية في جميع مدارس الضفة الغربية خلال السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦، لتحديد مواطن الضعف، كما أعدت ووزعت مواد لإثراء المنهج، ورزما تربية للتعلم الذاتي، ووفرت صفوفًا علاجية للأطفال ذوي الصعوبات التعليمية. وأتاح ستة عشر مركزًا تربويًا لما مجموعه ٢٢٠ تلميذًا بطيء التعلم أن يشاركوا في برنامج التعليم النظامي.

باء - الصحة

١٦٤ - تم تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية الشاملة لنحو ٥٢٠.٠٠٠ لاجئ فلسطيني في الضفة الغربية عبر شبكة الوكالة التي تضم ٣٤ مركزًا ونقطة صحية، وفرت كلها رعاية خاصة بضبط أمراض السكري وضغط الدم. ووفر ٣٣ مرفقًا منها خدمات تنظيم الأسرة، فيما اشتمل ١٩ مرفقًا على مختبرات، وقدم ١٧ مرفقًا الرعاية بالأسنان، بينما وفر ١٧ مرفقًا الرعاية المتخصصة في أمراض الجلد، والقبالة والأمراض النسائية. وتوافرت معالجة الإعاقات الناتجة عن الصدمات من خلال ست عيادات للعلاج الطبيعي.

١٦٥ - وظلت الوكالة قلقة بشأن الانعكاسات السلبية على تقديم الخدمات الصحية الضرورية لمجتمع اللاجئين، بسبب نظام التصاريح ونقاط التدقيق التي فرضتها السلطات الإسرائيلية، وبسبب الإغلاقات المطولة المتكررة للضفة الغربية وداخلها. فقد منعت هذه التدابير أو أخرت وصول الموظفين والمرضى إلى الرعاية الطبية الضرورية، مما أثر بشكل خاص على المرضى المحتاجين إلى خدمات مستشفيات القدس، غير المتوافرة في أماكن أخرى. وقد وقع حادث مؤسف في آذار/مارس ١٩٩٦، خلال الإغلاق الداخلي للضفة الغربية، حين توفى رضيع في إحدى سيارات الإسعاف لدى الأوروا، بعد إيقاف سيارة الإسعاف عند نقطة تدقيق عسكرية. وأثرت قيود التنقل أيضًا على جوانب مختلفة من عمل برنامج الصحة، حيث منعت الموظفين من الإشراف على المرافق الصحية بانتظام، وأخرت توزيع المواد الطبية، وزادت أعباء العمل على موظفي الصحة المقيمين في القدس.

١٦٦ - وواصلت الأوروا تحسين بنيتها الأساسية للرعاية الصحية الأولية في الضفة الغربية، بتمويل تلقتته عبر برنامج تطبيق السلام. فقد تم بناء وتجهيز مراكز صحية جديدة في قريتي بدو وبيت عور، فيما كان العمل جاريًا، مع نهاية الفترة المستعرضة، على بناء وتجهيز مراكز صحية في المخيم رقم ١، ومخيم نور شمس، ونقاط صحية في قرى عين عريك، ورماضين ويعبد. وتم استلام تعهد قيمته ٢,١ مليون دولار للمرحلة الثانية من برنامج تطبيق السلام، لإعادة تصميم وتطوير مستشفى قلقيلية، حيث بدأت أعمال الرسم والتخطيط لذلك. وبموجب هذا المشروع، سيُقام مبنى جديد مكون من ثلاث طبقات، يضم ٢٠ سريرًا في قسم الأطفال، ووحدات للتصوير السيني، وغرفًا للغسيل والتخزين، ومنامة للمريض. ومن المقرر البدء بالبناء في أواخر عام ١٩٩٦.

١٦٧ - وكجزء من استراتيجية الوكالة لتلافي التداخل والازدواجية بين مرافقها وخدماتها للرعاية الصحية وبين مثيلاتها من جهات أخرى، تم التوصل إلى اتفاق مع السلطة الفلسطينية، تتولى السلطة بموجبه مسؤولية تشغيل المركز الصحي الذي تم بناؤه وتجهيزه مؤخرًا في قرية بدو، والذي تسلمته السلطة في تموز/يوليه ١٩٩٦. وفي

منطقة أريحا، أُعيد تنظيم الخدمات الصحية لدى الوكالة، كما أُعيد توزيع الفرق الطبية لتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين، والعناية بالمتطلبات الإضافية الناجمة عن تدفق أسر اللاجئين من الخارج. فقد تواصلت الترتيبات التي استُحدثت في تموز/يوليه ١٩٩٤، لمعالجة أفراد قوة الشرطة الفلسطينية وأسره في أريحا لدى العيادات المحلية التابعة للوكالة. وأسهمت الوكالة في تطوير وتنفيذ مشروع لإقامة مختبر طبي مركزي، تم بناؤه في إطار التعاون الثنائي بين المتبرعين والسلطة الفلسطينية. وقد تولت الأونروا مسؤولية إعداد التصاميم والرسوم لبناء المختبر وتجهيزه، كما وافقت على تقديم المشورة التقنية اللازمة.

١٦٨ - وإلى جانب السلطة الفلسطينية، والوكالات المعنية في الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، شاركت الأونروا في دراسة لتقييم الاحتياجات، أجرتها في الضفة الغربية وقطاع غزة جمعية "المبادرة الدولية ضد الإعاقة الممكن تجنبها"، تحضيراً لإطلاق برنامج وطني فعال لمنع الإعاقات ومكافحتها. وقد أظهرت الوكالة اهتماماً شديداً بدمج الأنشطة الراهنة في برنامج وطني موحد.

١٦٩ - وقدمت الأونروا الرعاية الثانوية للاجئين في الضفة الغربية عبر مستشفياتها العام الذي يضم ٤٣ سريراً في قلقيلية، ومن خلال ترتيبات تعاقدية مع أربعة مستشفيات تديرها منظمات غير حكومية، حيث تم حجز أسرة للاجئين المرضى. كما تم التعويض الجزئي عن النفقات التي يتكبدها اللاجئون المرضى في المستشفيات التي تديرها منظمات غير حكومية، والمستشفيات في إسرائيل، للمعالجة المتخصصة غير المتوفرة في المستشفيات المتعاقدة. ونظراً لارتفاع تكاليف الاستشفاء، واصلت الوكالة سعيها للحصول على خيارات أكثر اقتصاداً للحفاظ على الخدمات الضرورية للمرضى الداخليين. فقد استحدثت نظاماً يدفع بموجبه اللاجئون المرضى ١٢ في المائة من تكاليف علاجهم في مستشفى قلقيلية ومستشفى أوغستا فكتوريا في القدس، بينما اقتصرت النسبة على ٥ في المائة لحالات العسر الشديد. وتأخرت الاتفاقية حول الترتيبات التعاقدية مع مستشفى أوغستا فكتوريا لعام ١٩٩٦، بانتظار التفاوض حول نظام جديد للرسوم مقابل الخدمة، ليحل محل النظام الحالي القائم على رسوم ثابتة للسريير. وفي هذه الأثناء، بقيت بنود اتفاقية عام ١٩٩٥ سارية المفعول. وقد طُبقت أيضاً ضوابط مشددة على نظام التعويض الجزئي عن تكاليف الرعاية المتخصصة.

١٧٠ - ولدى استلام تبرع خاص، بدأ العمل على توسيع شبكة داخلية للمجارير في مخيم طولكرم، لخدمة ٢٠ في المائة من سكان المخيم، الذين لم يشملهم المشروع منذ بدايته نظراً لنقص التمويل. وبدأت أشغال مماثلة في مخيم الدهيشة، حيث يجري توسيع الشبكة لتصل إلى بقية السكان، ونسبتهم ٣٠ في المائة. وبدء بشبكة مجارير في مخيم عايدة، فيما أُنجزت دراسات للجدوى وتصاميم أولية لشبكات المجارير والصرف الصحي في مخيم دير عمار، وأُعد مشروع مقترح لذلك. كما رعت الوكالة مشروعاً للوعن الذاتي لتعبيد الطرقات في مخيم نور شمس، حيث تولت لجنة المخيم مسؤولية تقديم جزء من التكاليف فضلاً عن تنفيذ الأشغال اللازمة بأكملها.

جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

١٧١ - ارتفع عدد اللاجئين المسجلين لدى الوكالة في الضفة الغربية بنسبة ٢,٩ في المائة، أي من ٥١٧ ٤١٢ شخصاً في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، إلى ٥٣٨ ٤٣٨ شخصاً في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وهي نسبة متوافقة مع

مثيلاتها في السنوات الماضية. وعلى الرغم من مستويات البطالة التي لم يسبق لها مثيل، والإغلاق المطول للضفة الغربية في النصف الأول من عام ١٩٩٦، فقد انخفض عدد اللاجئين الملتحقين ببرنامج العسر الشديد من ٣١ ٠٢٤ شخصا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، إلى ٢٨ ٣٩٥ شخصا بعد مرور سنة، نظرا للتطبيق الأكثر تشددا لمعايير الاستحقاق. ولمواجهة حظر التجوال الصارم الذي فرضته السلطات الإسرائيلية على مخيم الفوار للاجئين، طوال اسبوعين في آذار/مارس ١٩٩٦، نفذت الأونروا توزيعا طارئا من الطحين، والحليب، والسردين على ١٠٠ عائلة في المخيم، إلى جانب مواد غذائية، تم التبرع بها محليا. وظل السكن غير الملائم مشكلة عامة للاجئين الأكثر عسرا في الضفة الغربية، حيث ربع عائلات العسر الشديد يقيمون في مساكن غير مقبولة. إلا أن تبرعات سخية أتاحت استصلاح ١ ٥١٥ مأوى خلال الفترة المستعرة. وعلى الرغم من استمرار الحاجة إليها، كان لا بد من تصفية وحدة استصلاح المأوى في الإقليم، بسبب فقدان التمويل لمشاريع إضافية.

١٧٢ - وواصل برنامج التخفيف من حدة الفقر في الضفة الغربية رعاية مشروع للتدريب على المهارات والتوظيف، للشبان والشابات من عائلات العسر الشديد. وأضيفت دورة جديدة للمرشدين السياحيين، لتكملة الدورات القائمة في مجالات الخياطة، والتحميل، وميكانيك السيارات، والحياسة، وتشغيل الحواسيب، والتصوير والمونتاج. ومن بين ٦٢٨ شابا أنهوا البرنامج منذ إنطلاقه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ حتى حزيران/يونيه ١٩٩٦، وجد ١٧٦ متخرجاً فرص عمل، بينهم سبعة متخرجين أسسوا أعمالاً تجارية مصغرة بمساعدة قروض الوكالة. وكان لانعكاسات القيود الأمنية الإسرائيلية أثر سلبي على حركة القروض في برنامج الحد من الفقر: ففي ربيع عام ١٩٩٦، سحب ١٥ متقدماً بطلبات قروض طلباتهم، باعتبار أن القيود المفروضة حديثاً تمنعهم من إقامة مشاريع اقتصادية سليمة، ومن القدرة على الوفاء بالتزامات التسديد.

١٧٣ - وقد تحقق تقدم ملحوظ نحو الإدارة الكاملة للمجتمع المحلي في مراكز برامج المرأة في الضفة الغربية. ففي منطقتي الخليل ونابلس، استجابت النساء بحماسة لتشكيل جمعيات عمومية ولجان منتخبة لتشغيل المراكز المحلية، حيث اقترعت نحو ٤٠٠ امرأة في انتخابات لجنة مركز الخليل. وفي أواسط عام ١٩٩٦، كانت ستة مراكز من أصل ١٣ مراكز لبرامج المرأة في الضفة الغربية قد أصبحت بإدارة لجان منتخبة محليا، فيما أجرت ثلاثة مراكز أخرى انتخابات خلال الفترة المستعرة. وظهرت عدة مراكز مشاريع من شأنها أن تحقق دخلا للمشاركات، وإيرادات لدعم أنشطة المراكز. وبدأت ١٢ امرأة من مراكز منطقة نابلس العمل على إطلاق برامج للقروض والادخارات المضمونة جماعيا في المجتمع المحلي، بعد حصولهن على التدريب من منظمة غير حكومية دولية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ووفر مركز الأميري خدمات للتصوير النسخي لسكان المخيم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وافتتح مطعما صغيرا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، ونفذ عقد عمل لإنتاج بعض اللوازم الرياضية لفرق مركز أنشطة الشباب. ووفرت رياض الأطفال والحضانات التي تديرها المراكز خدمات ماسة للمجتمع المحلي، فضلا عن كونها مدررة للدخل. فحضانة الفوار مثلا، لم تستقطب أطفالا من المخيم فحسب، بل أيضا من القرى المجاورة. وقد تم في حزيران/يونيه ١٩٩٦، بناء وتجهيز روضة أطفال يديرها المجتمع المحلي في مركز عسكري. وجرى تدريب المعلمات بمساعدة من مركز فلسطيني للدراسات حول الطفولة المبكرة. وممددت أربعة مراكز لبرامج المرأة في منطقة نابلس ساعات عمل مكثباتها للأطفال.

١٧٤ - ووفرت مراكز برامج المرأة دورات تدريبية على المهارات، موجهة بشكل أساسي نحو تعزيز فرص كسب الدخل للنساء، فضلا عن رعاية تشكيلة من الأنشطة التربوية والخيرية. فبرامج تعليم المبادئ القانونية، التي تستغرق ٢٥ حلقة دراسية، والتي بدأت في أربعة مخيمات في الفترة المستعرضة الماضية، انتهت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وفي الأشهر التي سبقت الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، تم تنظيم حلقات دراسية في التربية المدنية في عدد من المراكز، وشاركت فيها منظمات غير حكومية محلية. كما نظمت عدة مراكز صفوفًا علاجية ومكملة للبنات، فضلا عن صفوف لمحو الأمية عمليا، لأولئك اللواتي تسربن من المدرسة. ونظم مركز عسكر مخيما مزودا بالحواسيب الإلكترونية لما مجموعه ١٥٠ طفلا، شمل أيضا صفوفًا علاجية وأنشطة رياضية وأشغالا يدوية. ومن بين الأنشطة لجمع المال، إقامة بازارات مشتركة، تم تقديم عائداتها للعائلات المعوزة. وشجعت الوكالة توثيق الروابط بين المراكز في جميع برامج التنمية الاجتماعية للمجتمع المحلي، بغية تعزيز، في جملة أمور، صلاحيات الدعوة وحصولها على الموارد اللازمة لها.

١٧٥ - واصلت المراكز التسعة للتأهيل الاجتماعي في الضفة الغربية تركيزها على الخروج إلى المجتمع المحلي والتواصل معه، حيث ساعدت الأهالي على التعامل مع إعاقات أطفالهم في المنازل، وسهلت إجراءات التعديلات في منازل المعاقين، ونظمت مخيمات صيفية وشتوية للأطفال المعاقين، وقامت بإحالتهم إلى خدمات متخصصة، ووفرت لهم الأعضاء الصناعية، ونفذت حملات للتوعية العامة. وشملت أولويات الأنشطة مساعدة عدة الأطفال الذين يعانون صعوبات تعليمية، ودمج الأطفال المعاقين في المدارس النظامية. وشاركت خمسة مراكز في مشروع لإقامة مكتبات ألعاب، بتدريب من منظمة غير حكومية محلية. وأنهى ستة عاملين في التأهيل الاجتماعي من مركزي الدهيشة وجنين، دورة مدتها تسعة أشهر، في لغة الإشارات، وذلك في إحدى جامعات الضفة الغربية. وشارك آخرون في المرحلة الثانية من دورة لتدريب المدربين على الزيارات المنزلية، أدارتها منظمة غير حكومية دولية. وتعاونت مراكز منطقة نابلس مع اللجنة الوطنية المركزية للتأهيل، على توسيع مشغل لإنتاج المقاعد المدولبة. وتم اتخاذ عدد من الخطوات لترسيخ برنامج التأهيل الاجتماعي مؤسساتيا. فقد جرى تنشيط فعالية لجان التأهيل الاجتماعي في بلاطة وجنين، بتدريب من الأونروا للعاملين المعيّنين حديثا في هذا المجال. وعمل مركزا الدهيشة والفوار على تشكيل جمعيات من الأهالي. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، تم تزويد لجنة التأهيل الاجتماعي، التي تشكلت حديثا في الجلزون، والمكونة كليا من لاجئين معاقين، بغرفة في المركز المحلي لأنشطة الشباب، وبتبرع من فريق اجتماعي في المخيم، لتمكين المركز من إطلاق أنشطته. وعملا باتفاقية حول التعاون التقني، وافقت اللجنة الفلسطينية للتأهيل الاجتماعي في المنطقة الوسطى من الضفة الغربية على أن تسهم براتب عامل تأهيل اجتماعي في كل من مركزي الجلزون وقلنديا. وأُنجز بناء مرافق جديدة في مركزي بلاطة وطولكرم، بدعم مالي من الوكالة، ومنظمة غير حكومية دولية، والمجتمع المحلي.

١٧٦ - وكانت لدى مركز التأهيل الاجتماعي في مخيم الفوار إحدى أكثر اللجان نشاطا وفعالية. فخلال الفترة المستعرضة، وسع هذا المركز خدماته، بمساعدة من منظمة غير حكومية دولية، لتشمل التأهيل المهني للمعاقين الفتيان والراشدين الشباب. ونسقت اللجنة مع السلطة الفلسطينية والمشاغل المحلية، لتأمين التوظيف ومقاعد التدريب لأعضائها. وقام تعاون بناء بين المركز ومدارس الأونروا في المخيم. وهذه الإنجازات جعلت حظر التجوال الذي فرضته السلطات الإسرائيلية على المخيم في آذار/مارس ١٩٩٦ محبطا للغاية. فخلال الإغلاق، انخفضت بنسبة ٦٠ في المائة عائدات المطعم، التي اعتمد عليها المركز لتغطية تكاليفه التشغيلية، كما انخفض

حجم الحضور في روضة الأطفال إلى النصف، وأصبح الأطفال الذين يحضرون غير قادرين على دفع الرسوم الزهيدة. وألغى مصنع محلي عقدا قديما كان يتيح للمعاقين كسب أجور ثابتة لقاء توضيب الصناديق. وقد تأثرت بإغلاق الضفة الغربية، إلى حد بعيد، عدة مراكز أخرى للتأهيل الاجتماعي ترعاها الوكالة.

١٧٧ - وترابطت مراكز أنشطة الشباب المدعومة من الأونروا وعددها ١٩ مركزا في الضفة الغربية، و ٨ مراكز في قطاع غزة، في اتحاد متين، اعترفت به السلطة الفلسطينية كشريك هام في إعداد السياسات والبرامج للأطفال والشباب. وفيما خصصت المراكز قدرا كبيرا من طاقتها للأنشطة الرياضية، وسجلت حضورا ملحوظا في مختلف الألعاب الفلسطينية خلال الفترة المستعرضة، فإنها بقيت معنية بشكل مضطرب بأنشطة التنمية الاجتماعية. ففي آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩٩٦، تطوع مركز الفارعة لأنشطة الشباب بيومي عمل في مشروع للسلطة الفلسطينية، استهدف تحويل سجن سابق إلى مجمع رياضي. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٦، اختارت السلطة الفلسطينية مركز أنشطة الشباب في طولكرم ليكون مكتبا لبرنامج الكشافة الوطنية في منطقة طولكرم/قلقيلية. وفي الشهر نفسه، قررت لجنة وطنية، ضمت ممثلين عن مراكز أنشطة الشباب ومراكز برامج المرأة، تنفيذ مشروع رياضي بإقامة ١٠ أندية للأطفال، اثنان منها في مركزي جنين والأمعري. وقد نظم عدد من مراكز أنشطة الشباب صفوفًا دراسية في اللغة الانكليزية ومواضيع أخرى للأطفال بعد الدوام المدرسي. وأجرت عدة مراكز لأنشطة الشباب تحسينات على مرافقها، حيث أُعيد تصميم المبنى كله في بلاطة، وبُنيت قاعة مغلقة متعددة الأغراض في عسکر، وأُقيم في طولكرم ملعب متعدد الأغراض وحوانيت لتأجيرها وتحقيق دخل منها.

تاسعا - قطاع غزة

ألف - التعليم

١٧٨ - وفرت الأونروا التعليم الأساسي لما مجموعه ١٢٩ ٤٩٤ تلميذا في المرحلتين الابتدائية (ست سنوات) والإعدادية (ثلاث سنوات) في قطاع غزة خلال السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦. والزيادة البالغة ١١٠ ٨٨ تلميذا عن السنة السابقة، شملت نحو ٣ ٥٠٠ طفل من عائلات كانت قد دخلت إلى قطاع غزة نتيجة قيام السلطة الفلسطينية. والتزايد السريع في عدد التلامذة - ٩,٣ في المائة عن عددهم للسنة الدراسية ١٩٩٤/١٩٩٥، وهو أكثر من عددهم للسنة الدراسية ١٩٩٣/١٩٩٤ بنسبة ٧,٩ في المائة - استلزم توظيف ٢٣٦ معلما إضافيا، فضلا عن أولئك الذين كانت الوكالة قد خططت لتعيينهم وشملتهم في ميزانيتها. ونظرا لعدم توافر الأموال اللازمة، اضطرت الأونروا لتوظيف هؤلاء المعلمين الإضافيين بعقود مدتها سنة واحدة، ورواتب أدنى من تلك التي يتقاضاها موظفو الوكالة المحليون النظاميون. وبالإضافة إلى ذلك، كان على الوكالة أن تحتفظ بما مجموعه ١٦٣ معلما متعاقدا، سبق تعيينهم في السنة الدراسية ١٩٩٤/١٩٩٥. ومن المأمول أن تتلقى الوكالة تمويلا كافيا لتمكينها من توظيف جميع المعلمين المتعاقدين، وعددهم ٣٩٩ معلما، كموظفين محليين نظاميين. وقد تأخر استلام الكتب المدرسية من مصر لاستخدامها في مدارس غزة، بسبب إغلاق قطاع غزة لاعتبارات أمنية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وقدمت الوكالة ٢٣١ منحة دراسية للطلبة الثانويين المتفوقين، بينهم ١٣٧ طالبة، للدراسة في جامعات الضفة الغربية، وقطاع غزة، أو في أماكن أخرى في المنطقة.

١٧٩ - وقد أدرك المتبرعون الحاجة الماسة إلى إدخال تحسينات على البنى الأساسية للتعليم لدى الوكالة في منطقة غزة الميدانية، وواصلوا إسهاماتهم السخية لهذا الغرض. فخلال الفترة المستعرضة، تم إنشاء ٢٥ مبنى مدرسيا، حل ٢٣ مبنى منها محل أبنية غير مقبولة، فيما أتاح المبنىان الباقيان للمدارس التي كانت تعمل بنظام الفترات الثلاث، والمُشار إليها في تقرير السنة الماضية، أن تستأنف عملها بصورة طبيعية. ومع نهاية الفترة المستعرضة، كانت ستة مبان مدرسية أخرى قيد الانشاء، بينها مدرسة ثانوية في بيت حانون، سيتم تسليمها للسلطة الفلسطينية عند إنجازها. وبما أن الكثير من المباني المدرسية التي أُقيمت حديثا تضم فصولا دراسية أكثر من تلك التي ضمتها المباني القديمة المستبدلة، فقد أتاح ذلك للوكالة أن تستوعب المزيد من التلامذة في عدد أقل من المدارس، أي ١٥٥ مدرسة للسنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦ مقابل ١٥٩ مدرسة للسنة الدراسية ١٩٩٤/١٩٩٥. وقد تم بناء ٧٤ صفا دراسيا إضافيا لتلافي نظام الفترتين، كما بُنيت غرفتان متخصصتان، وأُجريت أعمال الصيانة الشاملة في تسع مدارس، وتم تعبيد ١٩ ملعبا مدرسيا. ومع نهاية الفترة المستعرضة، كان العمل جاريا على بناء سبعة فصول دراسية، وإجراء الصيانة الشاملة في خمس مدارس، وتعبيد ملعب مدرسي واحد.

١٨٠ - وبشكل عام، تركزت جهود الوكالة لتطوير البنى الأساسية على استبدال أو تحسين المرافق غير الملائمة لسبب أو لآخر، أو توفير مرافق إضافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة. وقد أسهم إنشاء المباني المدرسية والصفوف الدراسية في تحسين نوعية خدمات التعليم لدى الوكالة، عبر تطوير المرافق والأجواء المتاحة للتلامذة إلى المستوى الأدنى من معايير الوكالة. إلا أنه بقي على الوكالة أن تواجه بنى أساسية تعليمية مهملة ومستهلكة،

وأعداداً متزايدة باضطراب من التلامذة، لم تستطع أن تواكبها الجهود المكثفة لتحسين البنى الأساسية. وبوجود ٤٨ تلميذاً في الصف الواحد، فإن نسبة اكتظاظ الصفوف في غزة ظلت أعلى مثيلاتها في جميع الأقاليم، على الرغم من أن إنشاء أبنية جديدة تجاوز نسبته في السنة السابقة. وعمل بنظام الفترتين ما نسبته نحو ٨٤ في المائة من مدارس الوكالة في المرحلة الابتدائية، و ٢٢ في المائة منها في المرحلة الإعدادية. وبقيت مدارس عديدة تعمل في أبنية غير مقبولة، مصنوعة من قوالب الإسمنت التي كانت قد أُقيمت أصلاً كأبنية مؤقتة في الخمسينات والستينات. ومن المأمول الحصول على تمويل إضافي يتيح معالجة هذه المشاكل.

١٨١ - وعملت مدارس الوكالة في غزة، ومركز التدريب فيها بشكل طبيعي للسنة الثانية على التوالي، دون أي انقطاع أو خسارة في الوقت التعليمي أو التدريبي بسبب الوضع الأمني. وهذه الأجواء الأكثر استقراراً دعمت الجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة للتخلص من مواطن الضعف في تحصيل التلامذة، الناتجة عن الانقطاعات التراكمية في برنامج التعليم خلال سنوات الانتفاضة، والإجراءات الإسرائيلية المضادة. وشملت المبادرات التعليمية العلاجية في جميع مدارس الوكالة في غزة إجراء اختبارات تشخيصية لتحديد مواطن الضعف، وتوزيع مواد لإثراء المنهج وللتعلم الذاتي، وإعداد أدلاء للمعلمين، وبرامج خاصة للأطفال بطيئي التعلم أو ذوي الصعوبات التعليمية. وقد تم تأسيس مركزين للتربية الخاصة في رفح، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، لمساعدة ١٠٠ طفل بطيء التعلم.

١٨٢ - ووفر مركز غزة للتدريب ١٢ دورة مهنية/حرفية وأربع دورات تقنية/شبه مهنية، ضمت ٦٩١ متدرباً للسنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦، بينهم ٤٧ متدربة. فقد توافرت دورات مهنية في إصلاح هياكل السيارات، والنجارة، والميكانيكا، والتدريب على مهارات الحدادين، والبنائين، والكهربائيين والميكانيكيين. وتم تجديد مشاغل النجارة وتصليح الراديو والتلفزيون، وبنى متدربو المركز كافتيريا جديدة كتمرين تطبيقي للتدريب. وشملت الدورات التقنية التي وفرها مركز غزة للتدريب التجارة والأعمال المكتبية، والإلكترونيات الصناعية، والعلاج الطبيعي، والرسم المعماري الذي استُحدث للتدريب المختلط في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، استجابة للطلب المتزايد عليه في السوق المحلية لصناعة البناء. وقد نُقلت هذه الدورة من مركز قلنديا بسبب الصعوبات المستمرة التي يواجهها سكان غزة في الحصول على التصاريح اللازمة من السلطات الإسرائيلية للدراسة في مراكز التدريب في الضفة الغربية. فالكثيرون من المتدربين المقيمين في غزة لم يستطيعوا متابعة تدريبهم في ربيع عام ١٩٩٦، بسبب عدم قدرتهم على السفر إلى الضفة الغربية، وهو أمر أكثر صعوبة للمتدربين الملتحقين ببرامج متعددة السنوات. وقد افتتحت الوكالة صفوفاً دراسية تعويضية في مركز غزة للتدريب، للمتدربين أثناء الخدمة، الملتحقين بكلية العلوم التربوية في الضفة الغربية، لتمكينهم من التعويض عن الوقت الدراسي الذي فقدوه من السنة الدراسية ١٩٩٤/١٩٩٥، أو في الفصل الأول من عام ١٩٩٥. وأكملت مجموعة تضم ٧٨ متدرباً منهج السنة السابقة، ثم تقدموا لامتحانات نهاية السنة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وضم البرنامج النظامي للتدريب أثناء الخدمة ١٦٤ موظفاً في ثمانين دورات منفصلة، مصممة للارتقاء بالمؤهلات الفنية لموظفي التعليم على مختلف المستويات، وتعزيز المهارات الإدارية والتنظيمية للموجهين التربويين.

١٨٣ - قدمت الأونروا خدمات الرعاية الصحية الأولية لنحو ٧١٧٠٠٠ لاجئ فلسطيني في قطاع غزة، عبر شبكة تضم ١٩ مركزاً صحياً وعيادة لصحة الأم والطفل، توفر خدمات تنظيم الأسرة. وقد قدم ١٢ مرفقاً منها الرعاية بالأسنان، واشتمل ١١ مرفقاً على مختبرات، ووفر ١١ مرفقاً الرعاية الخاصة بضبط أمراض السكري وضغط الدم، كما وفر ١١ مرفقاً الرعاية المتخصصة في أمراض القلب، والقبالة، والأمراض النسائية، وطب العيون، ومعالجة الأمراض الصدرية. وتم دمج ست عيادات للعلاج الطبيعي وست وحدات للتوليد في المراكز الصحية الكبرى، حيث استقبلت وحدات التوليد نحو ثلث مجموع الولادات في قطاع غزة. كما تم توفير خدمات الاستشفاء من خلال ترتيب تعاقد مع مستشفى تابع لمنظمة غير حكومية، حيث حُجز ٥٠ سريراً للمرضى اللاجئين، ومن خلال التعويض الجزئي عن النفقات الطبية التي يتكبدها اللاجئون للمعالجة في مستشفيات السلطة الفلسطينية. واستمر العمل بالترتيب الاستثنائي لتشغيل مراكز صحية بعد الظهر في المخيمات الخمس الكبرى وفي مدينة غزة، لمواجهة عبء العمل الثقيل في المراكز الصحية للوكالة. ومع ذلك، فإن معدل الاستشارات الطبية للطبيب الواحد في غزة بقي أكثر من ١٠٠ زيارة مريض يومياً. وظلت الوكالة قلقة حيال أثر القيود الأمنية الإسرائيلية على الخدمات الصحية للاجئين، وبخاصة الإغلاق المطول لقطاع غزة اعتباراً من شباط/فبراير ١٩٩٦، الذي قلص إمكانية الوصول إلى المستشفيات في إسرائيل والضفة الغربية.

١٨٤ - وتواصل التقدم في بناء وتجهيز مستشفى غزة الأوروبي، الذي يضم ٢٣٢ سريراً، على الرغم من الصعوبات المتصلة بالتمويل، وبالإغلاقات المتكررة لقطاع غزة. وقد أُنجزت الإنشاءات الرئيسية، فيما تواصلت الأشغال الخارجية كالطرق، والمساحات المعبدة، والأسوار. وبلغت الأشغال الكهربائية والميكانيكية الداخلية، بما فيها محطة توليد الطاقة، مراحل متقدمة، فيما كانت التجهيزات الكبرى للمطبخ والمغسلة وغيرها من الخدمات العامة قيد التركيب. ومن المقرر للمقاول الدولي أن يسلم البناء كاملاً قبل نهاية عام ١٩٩٦. وعرفانا بالدعم السخي للمشروع من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أُطلق على المستشفى إسم مستشفى غزة الأوروبي. ومع الاقتراب من إنجازه، تركز المزيد من الاهتمام على الترتيبات التحضيرية والتشغيلية للمستشفى. ففي تموز/يوليه ١٩٩٥، أجرت مؤسسة استشارية دولية تقيماً لمتطلبات الأونروا، وأوصت بكيفية تحضير المستشفى للتشغيل. ونتيجة لهذا التقييم، تم التعاقد مع المستشارين لتوفير مدير للمشروع، وتقديم المشورة والخبرات الأخرى لمدة سنة، اعتباراً من آب/أغسطس ١٩٩٥. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أعدت الأونروا ورقة مفصلة للمناقشة، حول المسائل الكبرى في سياسة العمل، المتصلة بجهوزية المستشفى وتشغيله، وقد راجعتها السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦، أجرى المستشارون الدوليون تقيماً لوضع المشروع، وقدموا المشورة حول كيفية الموازنة بين التحضيرات القبلية والجهوزية من جهة، وإنجاز البناء من جهة أخرى. ولاستيفاء متطلبات مرحلة التحضيرات القبلية، تم ملء ١٨ وظيفة إدارية هامة من الفئة الثانية، بموظفين معينين محلياً. وحل معظم المشاكل القائمة، والقرار بمواصلة التحضيرات بموازاة البناء، وضع في الواجهة الموعد المستهدف لتشغيل المستشفى. ومع نهاية الفترة المستعرضة، اتفق الأطراف الثلاثة على تحديد فريق تنظيمي دولي يقوم بتحضير المستشفى للتشغيل، وتدريب الموظفين، بحيث يصبح المستشفى جزءاً لا يتجزأ من النظام الصحي لدى السلطة الفلسطينية.

١٨٥ - وضمت كلية غزة للتمريض ٨١ طالبة للسنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦، في برنامج لدبلوم التمريض مدته ثلاث سنوات. وأكملت التدريب في الكلية مجموعة من ٢٦ طالبة تمرّض، انتقلن من مدرسة للتمريض في القاهرة.

وبالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، طورت الكلية منهجا لدورة في التمرّيز بمستوى الدبلوم، أقرته واعتمدته جامعة الأزهر في القاهرة. ولمعالجة النقص في القابلات المدربات، أجرت الكلية بالتعاون مع السلطة الفلسطينية دراسة للجدوى حول البدء ببرنامج تدريب للقابلات بمستوى الدبلوم في قطاع غزة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بدأت ٢٥ طالبة متابعة برنامج للقبالة التطبيقية مدته سنتان، يقوم على منهج منقح ومطور. وهذا البرنامج الذي أسهم في إيجاده الدعم المتواصل من المتبرعين، هو الوحيد من نوعه في قطاع غزة. واستضافت كلية غزة للتدريب أيضا برنامج التدريب على العلاج الطبيعي في جامعة بيت لحم، وبرنامج الدبلوم المعتمد بدوام جزئي للمدربين والمشرّفين السريريين، إضافة إلى برامج تدريبية أثناء لخدمة لموظفي الصحة في الوكالة. وفي أواسط عام ١٩٩٦، قارب على الإنجاز بناء كلية التمرّيز والعلوم الطبية المتصلة به، التي ستلحق بمستشفى غزة الأوروبي. ومن المقرر أن تكون الكلية جاهزة للعمل قبل نهاية السنة. وستزود هذه الكلية المستشفى برفاد من الموظفين الفنيين المدربين، فضلا عن إسهامها في الارتقاء بالتدريب على التمرّيز في قطاع غزة إلى مستوى المعايير الدولية المقبولة.

١٨٦ - وتواصل التركيز الخاص على تطوير وتوسيع الخدمات الصحية للأسرة في قطاع غزة، حيث بقيت نسبة الولادات عموما بمقدار ٥٢ ولادة حية لكل ١٠٠٠ نسمة. وبالإضافة إلى عملها مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، والسلطة الفلسطينية، لتطوير برنامج دائم لصحة المرأة، قامت الأونروا بدور ريادي في تنفيذ برنامج مدته ثلاث سنوات، لدعم صحة الأمومة وبرنامج تنظيم الأسرة في قطاع غزة، بهدف إعداد برنامج للتعليم المفتوح، وتوفير مواد منع الحمل لبرنامج تنظيم الأسرة لدى الوكالة في غزة، وتدريب كوادر الموارد البشرية لدى الأونروا، والسلطة الفلسطينية، والمنظمات غير الحكومية. وفي إطار هذا البرنامج، تعاقدت الوكالة مع جامعة كينغستون في المملكة المتحدة، لتدريب بعض موظفيها، وإعداد مساقات تدريبية ملائمة، بدءا من آذار/مارس ١٩٩٦. وقد تم تشكيل لجنة تنسيق مشتركة من الأطراف الثلاثة، لإعداد إطار عمل تنفيذي وخطة عمل تفصيلية.

١٨٧ - وتم تنفيذ أنشطة البرنامج الخاص للصحة البيئية، ضمن إطار استراتيجية عامة، ركزت على التخطيط السليم، وتطوير المؤسسات، ومشاركة المجتمع المحلي، واستخدام التقنيات الملائمة لضمان استمرارية التحسينات. ومنذ إنطلاقه في عام ١٩٩٣، استهدف هذا البرنامج معالجة الاحتياجات الملحة للصحة البيئية في غزة، حيث يشكل تلوث البيئة بقمامة المجاريير والبوايع تهديدا كبيرا للصحة. وقد سعت الوكالة إلى تخطيط وتنفيذ المشاريع بالتنسيق الوثيق مع البلديات المعنية، ومديرية التخطيط البيئي، والمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، لتلافي تضارب الأولويات أو تعارضها، وازدواجية الجهود، وهدر الموارد. ومع نهاية الفترة المستعرضة، كان قد تم استلام التمويل لثلاثة مشاريع كبرى للصحة البيئية في قطاع غزة، ليتم تنفيذها عبر التعاون الثنائي بين المتبرعين والسلطة الفلسطينية، فيما تتولى الأونروا تقديم المساعدة التقنية اللازمة. وفي هذا الإطار، تواصل العمل على إقامة شبكة مجاريير لمخيم رفح وبلديتها، كانت الأونروا قد أعدت لها دراسات للجدوى وتصاميم أولية. وكجزء من مشروع لتصريف مياه الأمطار، وأعمال محدودة لأشغال المجاريير في مخيم جباليا وبلديتها، عملت الأونروا مع المتبرع المعني لإنجاز ملف مشروع قائم على دراسات للجدوى، وتصاميم منظمة أعدتها الوكالة. كما عملت الوكالة على إعداد خطة شاملة لتصريف مياه الأمطار والمجاريير في منطقة تغطي نحو ٦٠ في المائة من بلدية غزة، بما في ذلك إعداد دراسات للجدوى، وتصاميم أولية وتفصيلية للمجاريير، ومحطات الضخ، وتصريف مياه الأمطار، ولشق الطرقات المتصلة بذلك، وتحسين خزان المياه في الشيخ رضوان.

وفيما يتصل بهذا المشروع، قامت الوكالة بتنظيف وصيانة وتصليح الشبكة البلدية للمجارير وتصريف مياه الأمطار، وبشراء معدات للبلدية قيمتها ٢,٨ مليون دولار، تشمل آليات للنظافة العامة ومضخات للتفريغ، وتقديم المساعدة التقنية والتدريب للبلدية.

١٨٨ - وتم تحقيق تقدم ملحوظ على صعيد المبادرة الشاملة في مجال الصحة البيئية في مخيم الشاطئ ٤، التي شملت تحسينات في شبكة المجارير، وتصريف مياه الأمطار، والتخلص من النفايات، استنادا إلى مخططات أُعدت في عام ١٩٩٣، بالتنسيق مع بلدية غزة. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، تم إنجاز شبكة للمجارير الداخلية، وأشغال لتصريف مياه الأمطار وشق الطرقات، لخدمة نحو ٥ في المائة من سكان المخيم، المعرضين لفيضانات خطيرة، فضلا عن شق قناة ساحلية، بمثابة مجرور يمنع مياه البوابع غير المعالجة في المخيم وفي الثلث الشمالي من بلدية غزة، من الوصول إلى البحر. كما تم إنجاز محطة جديدة لضخ مياه البوابع، وتطوير إحدى المحطتين القائمتين، بينما يجري العمل على تطوير المحطة الثانية. ومع نهاية الفترة المستعرضة، تواصل العمل على إقامة شبكة للمجارير والصرف الصحي، لخدمة ٢٠ ٠٠٠ شخص، يعيشون في الجزء الشرقي من المخيم، وعلى استصلاح المحطة القائمة لمعالجة مياه المجارير في بلدية غزة.

١٨٩ - وأُنجزت التصميمات التفصيلية لأشغال المجارير والصرف الصحي في المخيمات الوسطى من البريج، والمغازي، والنصيرات، واستُكملت لتستوعب التخطيط لشبكة إقليمية مقترحة، يمكنها توجيه مياه البوابع من المنطقة الوسطى في قطاع غزة، بما فيها المخيمات الوسطى، ومدينة غزة، إلى المحطة الوحيدة للمعالجة. وفي دير البلح، تم إنجاز تصاميم تقنية محليا، لقناة مكشوفة للتصريف، وخط أساسي لضخ البوابع، فيما تقدم إعداد تصاميم مماثلة لشبكة المجارير والصرف الصحي لدى البلدية. وكان العمل جاريا على إقامة محطة لضخ مياه البوابع، ومرافق ذات صلة، لخدمة المخيم والبلدية. وجرى تعزيز خدمات الوكالة لتصريف النفايات الصلبة في قطاع غزة، بالحصول على ٥٥٠ حاويا للنفايات، و ١٣ هيكلًا للشاحنات، لاستخدامها في آليات جمع النفايات.

١٩٠ - وشملت تحسينات البنى الأساسية لبرنامج الصحة في غزة، إقامة مركز صحي في خان يونس، واستحداث وحدة لطب الأسنان في المركز الصحي في رفح. وقدم المجتمع المحلي في بيت حانون، مجانا، مبنى للعيادة المحلية لصحة الأم والطفل، بانتظار إنشاء مركز صحي جديد هناك.

جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

١٩١ - كانت نسبة الزيادة في عدد اللاجئين المسجلين لدى الوكالة في قطاع غزة أعلى مثيلاتها في بقية الأقاليم، إذ ارتفع هذا العدد بنسبة ٤,٩ في المائة، أي من ٦٨٣ ٥٦٠ شخصا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، إلى ٧١٦ ٩٣٠ شخصا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ويمكن أن تُعزى الزيادة إلى النسبة المرتفعة للنمو السكاني الطبيعي، والتدفق المتواصل للاجئين من الخارج، المرتبط بقيام السلطة الفلسطينية، مع نقل ملفات تسجيلهم إلى غزة. وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٥، عاد أفراد ٤٥ أسرة من اللاجئين من مخيم كندا في شبه جزيرة سيناء إلى قطاع غزة، عملا باتفاقيات بين السلطات المعنية. ومخيم كندا الذي أُنشئ أصلا للاجئين المنقولين من مخيم رفح، كان قد فُصل عن رفح لدى إعادة رسم الحدود الإسرائيلية - المصرية في عام ١٩٨٢. وقد عادت

هذه العائلات إلى مساكن أُقيمت في رفح بتبرعات خاصة عبر الأونروا، وهم يحصلون على مساعدات اجتماعية من الوكالة لفترة ستة أشهر من إقامتهم الجديدة.

١٩٢ - وارتفع عدد حالات العسر الشديد في قطاع غزة من ٥٩ ٤٨٩ شخصا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى ٥٩ ٦٩٢ شخصا بعد ذلك بسنة، مما يشكل ٨,٣ في المائة من اللاجئين المسجلين في المنطقة الميدانية. وهذه النسبة التي لم يتجاوزها سوى مثيلتها في لبنان، دليل على سوء أوضاع الاقتصاد المحلي، والقيود الصارمة على الأنشطة المجزية، بسبب التدابير الأمنية الإسرائيلية الجارية. والإغلاق الصارم لقطاع غزة، الذي بدأ في شباط/فبراير ١٩٩٦، زاد من حدة البطالة، وعطل النشاط الاقتصادي، وأضعف القوة الشرائية، مما ألح على الوكالة في آذار/مارس ١٩٩٦ أن تقوم بتوزيع المواد الغذائية. واستجابة لذلك أيضا، استطاعت الأونروا توفير حصص شهرية صغيرة من المواد الأساسية والمساعدات النقدية لعائلات المحتاجين، وبينهم أناس من غير حالات العسر الشديد. لكن الأموال لم تكن متوافرة للمساعدة الطارئة على نطاق أوسع. وكانت الاحتياجات السكنية للاجئين هي الأكبر في قطاع غزة منها في جميع مناطق عمليات الأونروا، حيث أكثر من ٤٠ في المائة من حالات العسر الشديد، ونسبة كبيرة من بقية عائلات اللاجئين، يعيشون في أوضاع سكنية غير مقبولة. وبتبرعات خاصة، استطاعت الوكالة استصلاح ٧٩٢ مأوى خلال الفترة المستعجلة، كما سعت بنشاط للحصول على التمويل لجولة أخرى من استصلاح المأوى. وتعاونت الوكالة أيضا مع السلطة الفلسطينية في تحديد وضع اللجوء للذين يشغلون مساكن في مخيمات اللاجئين، بإعداد لوائح بأسماء العائلات الذين دمرت السلطات الإسرائيلية بيوتهم، وإعادة بناء المأوى المهدمة لأسر العسر الشديد، الذين أحالتهم السلطة الفلسطينية.

١٩٣ - وفي إطار برنامج الحد من الفقر، مولت الوكالة ثمانية مشاريع في مراكز أنشطة الشباب ومراكز التأهيل الاجتماعي، مصممة لإيجاد فرص لكسب الدخل أمام الأعضاء، وعائدات لتغطية النفقات المتكررة في المراكز، بما في ذلك تكاليف وحدة للتدريب على الحواسيب في مركز أنشطة الشباب في رفح. ولم تُمنح أية قروض مصغرة خلال الفترة المستعجلة، لكن تسديدات القروض السابقة مكنت البرنامج من استعادة قاعدة رأس المال.

١٩٤ - وفي إطار خطة السنوات الخمس لتولي المجتمع المحلي إدارة المراكز الاجتماعية التي ترعاها، واصلت الوكالة جهودها لتشكيل لجان إدارية وجمعيات عامة لكل مركز. فمن أصل ١٠ مراكز لبرامج المرأة في قطاع غزة، كانت ثمانية مراكز قد شكلت لجانا مكتملة تعمل على وضع أنظمتها الداخلية، بينما كان مركزان آخران في طور تشكيل لجانها مع نهاية الفترة المستعجلة. وانعقدت اجتماعات مفتوحة حضرتها مئات النساء من المخيمات والمناطق المجاورة. وتبنت المراكز أساليب مبتكرة، لتعزيز استمرارية الاستقرار المالي، وكسب الدخل عبر تأجير أبنيتها للأنشطة الاجتماعية، وإدارة وحدات إنتاجية للأطعمة والملابس، وتشغيل حانوت للتطريز في مدينة غزة، واستيفاء رسوم عن خدمات الحضانة. وغطت الرسوم تكاليف دورات للتدريب على المهارات في المراكز، تشمل اللغة الانكليزية، وتحضير الأطعمة، وتصليح الأدوات المنزلية الصغيرة وصيانتها، إضافة إلى مواضيع أخرى تقليدية. ونظمت السلطة الفلسطينية في مركز برامج المرأة في خان يونس سلسلة من المحاضرات حول تشكيل تعاونيات لدر الدخل. واستقطبت المكتبات في مراكز خان يونس، والمغازي، والنصيرات أعدادا أكبر من المستعيرين الذين يدفعون رسوم استعارة الكتب. وفي الأشهر التي سبقت الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، نشطت مراكز برامج المرأة في تنظيم حملات في التربية المدنية، بتسهيل من المنظمات غير

الحكومية الدولية والمحلية. وتلا الانتخابات حلقات دراسية، حافظت على المستوى نفسه من الاهتمام. وتناولت دورات وحلقات أخرى للمناقشة في المراكز تشكيلة من المواضيع، بينها المسائل القانونية، والعنف المنزلي، وأهمية محو الأمية. والمرافق الجديدة أو التي أعيد بناؤها في ١٠ مراكز لبرامج المرأة بتمويل من برنامج تطبيق السلام، شملت قاعة رياضية للشباب والشابات في دير البلح وحضانات في بيت حانون، ودير البلح، وجباليا والنصيرات.

١٩٥ - وباستلام اللجان المحلية إدارة جميع المراكز الستة للتأهيل الاجتماعي في قطاع غزة، تركزت الجهود لبناء المؤسسات على تدريب أعضاء اللجان وموظفي الوكالة على التطوير التقني لبرامج التأهيل، ومهارات الإدارة الذاتية. وأفاد العاملون في مجال التأهيل الاجتماعي من المبادرات التدريبية المحلية لتحسين مهاراتهم في بعض المجالات، كتقنيات التدخل المبكر، وإنتاج المواد التعليمية، ولغة الإشارات الفلسطينية، وتعليم المصابين بضعف في السمع، والقراءة والكتابة باستخدام جهاز بريل. وشارك ممثلون عن مراكز التأهيل الاجتماعي في جباليا ورفح في حلقة للمناقشة حول التسهيلات التي تتيحها البيئة المادية في غزة للمعاقين. ولمساعدة المراكز على تنوع مصادر تمويلها، جرى تدريب أعضاء اللجان على كيفية إعداد مشاريع مقترحة للمتبرعين. والتقت لجان التأهيل الاجتماعي مع الجمعية المحلية لإعادة تأهيل المعاقين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، لتنسيق أسلوب العمل لقطاع غزة. وبالتنسيق مع السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية المحلية، أسهمت الوكالة في إقامة اتحاد عام للمعاقين في قطاع غزة، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وأضيفت أبنية جديدة إلى مراكز التأهيل الاجتماعي في جباليا ورفح.

١٩٦ - ويتقدم العمل في مشروع ذي تمويل خاص لبناء مبنين لمقر مركز تأهيل المصابين بضعف بصري، وسيضم المبنين مرافق مثل قاعة للاجتماعات، وتخصيص مساحة للتمارين على الحركة، وإقامة مسرح مكشوف وحائوتين بغية تعزيز الخدمات ومساعدة المركز على جمع الأموال. وهذا المشروع ذو التمويل الخاص، والذي يتوقع إنجازه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، سيحل محل المبنين القديمين للمركز. وتعمل جمعية أصدقاء مركز تأهيل المصابين بضعف بصري مع الوكالة على تحويل المركز إلى مؤسسة دائمة مستقلة غير ربحية في السنوات الخمس المقبلة. وخلال الفترة المستعرضة، تولت الجمعية مسؤولية برنامج المركز لما قبل سن المدرسة، والخدمات الإرشادية المنزلية ذات الصلة، وتعيين موظفين جدد. وشملت الأنشطة الجارية للمركز، التدريب المهني، ومنتجات الحياكة واللوازم المنزلية الصغيرة، وصفوف دراسية ابتدائية تخدم نحو ١٨٠ تلميذا، وخدمات لدمج الأطفال في النظام التعليمي العام، ودورات في استخدام جهاز بريل، ومخيمات صيفية، وتشكيل فرقة موسيقية.

١٩٧ - والمراكز الثمانية لأنشطة الشباب في قطاع غزة، التي تديرها جميعا لجان إدارية منتخبة، ظلت تتلقى العون من الأونروا، فيما هي تتجه نحو الاستمرارية ذاتيا. وبمساعدة الأونروا، تكشف دور اتحاد مراكز أنشطة الشباب في تعزيز التنسيق الداخلي والتمثيل الخارجي للمراكز خلال الفترة المستعرضة. وبمشاركة موظفي السلطة الفلسطينية والوكالة، شكل الاتحاد لجنة فرعية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، لمساعدة مراكز أنشطة الشباب على جمع التمويل من المتبرعين مباشرة. وبقي دعم الوكالة مطلوبا بشكل أساسي لتغطية النفقات غير المتكررة على توسيع وتحسين المراكز، بما في ذلك إقامة المزيد من الأعمال التجارية المدرة للدخل، لضمان الاستقرار المالي في تلك المراكز مستقبلا. واستطاعت المراكز تغطية التكاليف المتكررة من رسوم العضوية فيها، ورسوم الدخول

إلى الأحداث الرياضية، ومن الأعمال التجارية المدرة للدخل بما فيها المطاعم الصغيرة، وجمع التبرعات المحلية، والمساعدات المتواضعة من الأونروا والسلطة الفلسطينية. وقد فتحت المراكز أبوابها لعضوية الشابات اللواتي تم انتخابهن للمشاركة في لجان ثلاثة مراكز بنهاية الفترة المستعرضة. وشملت النشاطات التي ترعاها هذه المراكز الأنشطة الرياضية، والأحداث الثقافية والاجتماعية، وخدمات المجتمع المحلي، والمخيمات الصيفية، وغيرها من الأنشطة الترفيهية للأطفال الأصغر سناً.

١٩٨ - وبالارتباط مع السلطة الفلسطينية والأندية المحلية للرياضة والشباب، باشرت الوكالة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ برنامجاً ترفيهياً بعد انتهاء اليوم الدراسي للأطفال في مدارس غزة، بتمويل تلقتة في إطار برنامج تطبيق السلام. واستهدف البرنامج معالجة النقص في الأنشطة الموجهة المرافقة للمنهج في غزة، حيث لم يُترك للأطفال بعد انتهاء اليوم الدراسي سوى خيارات قليلة، كاللعب في الشارع أو البقاء خاملين، وللبنات منهم ملازمة البيوت. كما استهدف البرنامج توفير نحو ٢٠ ساعة كل أسبوع من الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية الأخرى، الأمانة والموجهة بشكل ملائم بعد انتهاء اليوم الدراسي، على امتداد ١٧ شهراً. وبعد إتمام مرحلة رياضية في ثمانية مدارس للأونروا في منطقة رفح، جرى توسيع البرنامج ليشمل ٧٠ مدرسة للأونروا والسلطة الفلسطينية، في جميع أنحاء قطاع غزة، بحيث أفاد منه أكثر من ١٠٠٠٠ فتى وفتاة، وأوجد ٢٢٠ فرصة عمل، ممولة من المشاريع، للمشرفين الرياضيين والثقافيين والعاملين المساعدين. ولضمان ديمومة هذا البرنامج وتقبل الأهالي له، تم اعتماد أسلوب قائم على المجتمع المحلي، ومشاركة المتطوعين كعنصر أساسي فيه.

المرفق الأول

معلومات إحصائية ومالية

الصفحة	الجدول
٧٤	١ - عدد الأشخاص المسجلين
٧٥	٢ - توزيع السكان المسجلين
٧٥	٣ - عدد حالات العسر الشديد وتوزيعها
٧٦	٤ - برنامج الخدمات الاجتماعية
٧٧	٥ - توزيع التلاميذ اللاجئين الذين يتعلّمون في مدارس الأونروا
٧٨	٦ - عدد مقاعد التدريب في مراكز الأونروا للتدريب
٧٩	٧ - الحاصلون على المنح الجامعية، بحسب كلياتهم، وبلدان دراستهم وجنسهم
٨٠	٨ - خدمات الرعاية الطبيّة
٨١	٩ - اتجاهات الإصابة بأمراض معدية مختارة
٨٢	١٠ - الموظفون المعتقلون والمحتجزون
٨٣	١١ - التبرّعات النقدية والعينية المقدّمة من الحكومات والجماعة الأوروبية
٨٥	١٢ - نفقات فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، وميزانية التشغيل للبرامج العادية للأونروا لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
٨٦	١٣ - الأونروا بالأرقام

الجدول ١ - عدد الأشخاص المسجلين^(١)

(في ٣٠ حزيران/يونيه من كل سنة)

الإقليم	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦
لبنان	١٢٧ ٦٠٠	١٣٦ ٥٦١	١٥٩ ٨١٠	١٧٥ ٩٥٨	١٩٦ ٨٥٥	٢٢٦ ٥٥٤	٢٦٣ ٥٩٩	٣٠٢ ٠٤٩	٣٤٦ ١٦٤	٣٥٢ ٦٦٨
الجمهورية العربية السورية	٨٢ ١٩٤	١١٥ ٠٤٣	١٣٥ ٩٧١	١٥٨ ٧١٧	١٨٤ ٠٤٢	٢٠٩ ٣٦٢	٢٤٤ ٦٢٦	٢٨٠ ٧٣١	٣٣٧ ٣٠٨	٣٤٧ ٣٩١
الأردن	٥٠٦ ٢٠٠	٦١٣ ٧٤٣	٦٨٨ ٠٨٩	٥٠٦ ٠٣٨	٦٢٥ ٨٥٨	٧١٦ ٣٧٢	٧٩٩ ٧٢٤	٩٢٩ ٠٩٧	١ ٢٨٨ ١٩٧	١ ٣٥٨ ٧٠٦
الضفة الغربية ^(ب)	-	-	-	٢٧٢ ٦٩٢	٢٩٢ ٩٢٢	٣٢٤ ٠٣٥	٣٥٧ ٧٠٤	٤١٤ ٢٩٨	٥١٧ ٤١٢	٥٣٢ ٤٣٨
قطاع غزة	١٩٨ ٢٢٧	٢٥٥ ٥٤٢	٢٩٦ ٩٥٣	٣١١ ٨١٤	٣٣٣ ٠٣١	٣٦٧ ٩٩٥	٤٢٧ ٨٩٢	٤٩٦ ٣٣٩	٦٨٣ ٥٦٠	٧١٦ ٩٣٠
المجموع	٢٢١ ٩١٤ ^(ج)	١ ١٢٠ ٨٨٩	١ ٢٨٠ ٨٢٣	١ ٤٢٥ ٢١٩	١ ٦٣٢ ٧٠٧	١ ٨٤٤ ٣١٨	٢ ٠٩٣ ٥٤٥	٢ ٤٢٢ ٥١٤	٣ ١٧٢ ٦٤١	٣ ٣٠٨ ١٣٣

(أ) تستند هذه الإحصاءات إلى سجلات الأورورا التي يجري استكمالها باستمرار. لكنّه من المؤكد تقريباً أن عدد اللاجئين الموجودين في منطقة عمليات الوكالة أقل من العدد المبين في السجلات. وميزانية نفقات الوكالة لا توضع على أساس السجلات، وإنما على أساس الأعداد المتوقعة للمستفيدين من خدماتها.

(ب) حتى عام ١٩٦٧، كانت الضفة الغربية للأردن تدار بوصفها جزءاً لا يتجزأ من منطقة الأردن الميدانية.

(ج) لا يشمل ٨٠٠ ٤٥ شخص يحصلون على الإغاثة في إسرائيل، وكانت الأورورا مسؤولة عنهم حتى حزيران/يونيه ١٩٥٢.

الجدول ٢ - توزيع السكان المسجّكين

(في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦)

الإقليم	السكان المسجّكون	عدد المخيمات	مجموع سكان المخيمات	الأشخاص المسجّكون خارج المخيمات	النسبة المئوية للسكان خارج المخيمات
لبنان	٣٥٢ ٦٦٨	١٢	١٩٢ ٠٥٢	١٦٠ ٦١٦	٤٥,٥٤
الجمهورية العربية السورية	٣٤٧ ٣٩١	١٠	١٠١ ٠٢٧	٢٤٦ ٣٦٤	٧٠,٩٢
الأردن	١ ٣٥٨ ٧٠٦	١٠	٢٥٨ ٢٠٤	١ ١٠٠ ٥٠٢	٨١,٠٠
الضفة الغربية	٥٣٢ ٤٣٨	١٩	١٤٨ ١٠٥	٣٨٤ ٣٣٣	٧٢,١٨
قطاع غزة	٧١٦ ٩٣٠	٨	٣٩٥ ٩٨٧	٣٢٠ ٩٤٣	٤٤,٧٧
المجموع	٣ ٣٠ ٨ ١٣٣	٥٩	١ ٠٩٥ ٣٧٥	٢ ٢١٢ ٧٥٨	٦٦,٨٩

الجدول ٣ - عدد حالات العسر الشديد وتوزيعها

(في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦)

الإقليم	عدد العائلات	عدد الأشخاص		المجموع	النسبة المئوية من اللاجئين
		الحاصلين على مقننات تموينية	غير الحاصلين على مقننات تموينية ^(١)		
لبنان	٩ ١٠١	٣٢ ٦٤٦	٢ ٧٣٦	٣٥ ٣٨٢	١٠,٠٣
الجمهورية العربية السورية	٦ ٧٣٩	٢٠ ٤٢٥	٩٤٩	٢١ ٣٧٤	٦,١٥
الأردن	٨ ٥٩٧	٣٢ ٤٨٥	١ ٨٥٠	٣٤ ٣٣٥	٢,٥٣
الضفة الغربية	٨ ٣٠٩	٢٧ ٢٨١	١ ١١٤	٢٨ ٣٩٥	٥,٣٣
قطاع غزة	١٣ ١١٧	٥٧ ٠٦٠	٢ ٦٣٢	٥٩ ٦٩٢	٨,٣٣
المجموع	٤٥ ٨٦٣	١٦٩ ٨٩٧	٩ ٢٨١	١٧٩ ١٧٨	٥,٤٢

(١) بما في ذلك الأطفال دون السنة الأولى من العمر، والطلاب الذين يدرسون بعيداً عن ديارهم.. الخ .

الجدول ٥ - توزيع التلاميذ اللاجئين الذين يتعلّمون في مدارس الأونروا^(أ)

(في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥)

الإقليم	عدد مدارس الأونروا	عدد المعلمين	عدد التلاميذ في الصفوف الابتدائية ^(ب)			عدد التلاميذ في الصفوف الاعدادية ^(ب)			عدد التلاميذ في الصفوف الثانوية			مجموع التلاميذ
			أولاد	فتيات	المجموع	أولاد	فتيات	المجموع	أولاد	فتيات	المجموع	
لبنان	٧٤	١ ٢٤٠	١٢ ٦٤١	١٢ ٢٨٤	٢٤ ٩٢٥	٥ ٣٧٨	٥ ٩٣٠	١١ ٣٠٨	١١٣	١٥٢	٢٦٥	٣٦ ٤٩٨
الجمهورية العربية السورية	١١٠	١ ٦٨٣	٢١ ٩٨٢	٢٠ ٧٢٨	٤٢ ٧١٠	١٠ ٠٤٠	٩ ٢٩٦	١٩ ٣٣٦	-	-	-	٦٢ ٠٤٦
الأردن	١٩٨	٤ ٣٢٦	٤٦ ٢٩٨	٤٥ ٤٠٦	٩١ ٧٠٤	٢٨ ٩٨٩	٢٧ ٣١١	٥٦ ٣٠٠	-	-	-	١٤٨ ٠٠٤
الضفة الغربية	١٠٠	١ ٥٠١	١٤ ٨٩٦	١٨ ٠٠٤	٣٢ ٩٠٠	٥ ٥١٥	٧ ٣٩٧	١٢ ٩١٢	-	-	-	٤٥ ٨١٢
قطاع غزة	١٥٥	٣ ٥٠٧	٤٩ ٧٣٢	٤٦ ٦٦٩	٩٦ ٤٠١	١٧ ١٤٣	١٥ ٩٥٠	٣٣ ٠٩٣	-	-	-	١٢٩ ٤٩٤
المجموع	٦٣٧ ^(د)	١٢ ٢٥٧	١٤٥ ٥٤٩	١٤٣ ٠٩١	٢٨٨ ٦٤٠	٦٧ ٠٦٥	٦٥ ٨٨٤	١٣٢ ٩٤٩	١١٣	١٥٢	٢٦٥	٤٢١ ٨٥٤

(أ) عدا عن نحو ١٦٧ ٣٨٧ تلميذاً لاجئاً ملتحقاً بالمدارس الابتدائية، والإعدادية، والثانوية الحكومية والخاصة .

(ب) بينهم ٣٠ ٦٥١ طفلاً غير مستحق لخدمات التعليم، ملتحقين بمدارس الأونروا .

(ج) يشير هذا الرقم إلى عدد المدارس الإدارية، الذي يتجاوز عدد المباني المدرسية بسبب اعتماد نظام الفترتين. وقد انخفض عدد المدارس الإدارية من ٦٤٤ مدرسة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، نتيجة تجميع بعض المدارس الإدارية في أبنية أُنشئت حديثاً.

الجدول ٦ - عدد مقاعد التدريب في مراكز الأونروا للتدريب^(١)

(السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦)

المجموع الكلي	المجموع		قطاع غزة		الضفة الغربية				الأردن				الجمهورية العربية السورية		لبنان		نوع التدريب	
					مركز تدريب رام الله للشباب		مركز تدريب رام الله للشابات		مركز تدريب قلنديا		مركز تدريب وادي السير		مركز تدريب عمّان		مركز دمشق للتدريب المهني			مركز تدريب سبلين
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث		
أ - <u>التدريب المهني والتقني</u>																		
١ - بعد المرحلة الاعدادية(ب)																		
٢٦٨٠	٢٥٤	٢٤٢٦	-	٦٠٨	-	-	١٥٦	-	-	٤١٦	-	٥٧٢	٦٠	-	-	٥٢٠	٣٨	٣١٠
٢ - بعد المرحلة الثانوية(ج)																		
١٩٤٤	١٠١٩	٩٢٥	٥١	٧٣	-	١٨٤	٤٠٨	-	-	٩٦	٤٩	١٩٩	٢٦٣	٨١	١٣٣	١٤٧	١١٥	١٤٥
المجموع																		
٤٦٢٤	١٢٧٣	٣٣٥١	٥١	٦٨١	-	١٨٤	٥٦٤	-	-	٥١٢	٤٩	٧٧١	٣٢٣	٨١	١٣٣	٦٦٧	١٥٣	٤٥٥
ب - <u>تدريب المعلمين (كلية العلوم التربوية)</u>																		
١- قبل الخدمة																		
٨٢٥	٤٥٠	٣٧٥	-	-	-	٣٠٠	٣٠٠	-	-	-	-	١٥٠	٧٥	-	-	-	-	-
٢- أثناء الخدمة																		
٦٣٠	٣٣٠	٣٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٣٠	٣٠٠	-	-	-	-	-
المجموع																		
١٤٥٥	٧٨٠	٦٧٥	-	-	-	٣٠٠	٣٠٠	-	-	-	-	٤٨٠	٣٧٥	-	-	-	-	-
المجموع العام																		
٦٠٧٩	٢٠٥٣	٤٠٢٦	٥١	٦٨١	-	٤٨٤	٨٦٤	-	-	٥١٢	٤٩	٧٧١	٨٠٣	٤٥٦	١٣٣	٦٦٧	١٥٣	٤٥٥

(أ) قد يختلف عدد الطلبة الملتحقين فعلياً عن عدد مقاعد التدريب المتوافرة، وفقاً لنسبة انسحاب الطلبة من الدورات.

(ب) تشمل هذه الدورات مجموعة متنوعة من حرف الميكانيكا والكهرباء وأشغال المعادن والبناء.

(ج) تشمل هذه الدورات مجموعة متنوعة من المهارات التقنية والطبية المساعدة والتجارية.

الجدول ٧ - الحاصلون على منح جامعية ، بحسب كلياتهم وبلدان دراستهم وجنسهم

(السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦)

المجموع الكلي	بلد الدراسة														لدورة الدراسية
	المجموع		بلدان أخرى ^(١)		الضفة الغربية		الأردن		الجمهورية العربية السورية		لبنان		قطاع غزّة		
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور		
٢	١	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	١	لزراعة
٤٦	٤٣	٣	-	-	١٤	-	١١	-	٦	١	٤	-	٨	٢	لفنون
٦	٢	٤	-	-	١	-	-	١	-	-	١	٣	-	-	لدارة الأعمال
٤	٤	-	-	-	٣	-	-	-	-	-	-	-	١	-	لتجارة
٢	١	١	-	-	١	-	-	١	-	-	-	-	-	-	لعلم الحاسوب
٩٨	٣٤	٦٤	-	٢	-	-	١٨	٢١	١٦	٤١	-	-	-	-	لطب الأسنان
٦	٥	١	-	-	٤	-	١	١	-	-	-	-	-	-	لاقتصاد
٢٠	١٨	٢	-	-	-	-	١	-	-	-	-	-	١٧	٢	لتربية
٢٤٠	٩٠	١٥٠	١	١١	٣٢	٣٠	٣٩	٦٤	١٢	١٥	٢	٢٢	٤	٨	لهندسة
٢	٢	-	١	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	-	لفنون الجميلة
٤	٣	١	-	-	-	-	-	-	١	١	١	-	١	-	لقانون
٦	٤	٢	-	-	٤	١	-	-	-	-	-	١	-	-	لمختبرات الطبية
٢٠٤	٦٣	١٤١	٤	٢٣	٨	٥	١١	٢٢	٣٥	٨٧	٣	٣	٢	١	لطب
٧	٤	٣	-	-	٢	-	٢	٢	-	-	-	-	-	١	لتمريض
٢٣١	١٢٤	١٠٧	٢	-	٩	٦	٢٣	٦٤	٢١	١٣	١	٤	٦٨	٢٠	لصيدلة
١	-	١	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	-	-	لتربية البدنية
١	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	-	لعلوم السياسية والإدارة العامة
١	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	للاقات العامة
٦٠	٣٧	٢٣	-	٢	٩	٧	١٢	٢	-	-	٩	١٠	٧	٢	لعلوم
٢	١	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	١	لشريعة
٩٤٣	٤٣٧	٥٠٦	٨	٣٨	٨٧	٤٩	١١٨	١٧٩	٩١	١٥٨	٢٤	٤٤	١٠٩	٣٨	المجموع

(أ) البلدان الأخرى هي : تركيا (٢٠ طالبا وطالبة واحدة)، والعراق (١١ طالبا و٤ طالبات)، والجمهورية العربية الليبية (ثلاثة طلاب)، والسودان (طالبان وطالبة واحدة)، ومصر (طالب واحد وطالبة واحدة)، والمغرب (طالبة واحدة)، واليمن (طالب واحد).

الجدول ٨ - خدمات الرعاية الطبية
(١ تموز/يوليه ١٩٩٥ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦)

نوع الخدمة	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الأردن	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
١ - العناية بالمرضى الخارجيين						
الوحدات الصحية ^(١)	٢٥	٢٢	٢٣	٣٤	١٩	١٢٣
الوحدات الصحية مع مختبرات	١٥	١٨	٢٣	١٩	١١	٨٦
الوحدات الصحية التي توفر:						
الرعاية بالأسنان	١٧	١٢	٢٠	١٧	١٢	٧٨
تنظيم الأسرة	٢٥	٢٢	٢٣	٣٣	١٧	١٢٠
الرعاية الخاصة	٢٤	٢٢	١٧	٣٤	١١	١٠٨
الخدمات المتخصصة	١٥	١٣	١٣	١٧	١١	٦٩
عدد زيارات المرضى:						
للعلاج الطبي ^(ب)	٦٤٥ ٦٢٥	٦٩٦ ٢٩١	١ ٤٥٢ ٧٨٥	٩٥٥ ٦٥٨	٢ ٣٨٢ ٥٦٦	٦ ١٣٣ ٠٢٥
لعلاج الأسنان	٧٩ ٣٧٣	٦٩ ٦٩١	١٥٦ ٢٤٤	٣٩ ١٢٧	١٠١ ٩٩٦	٤٤٦ ٤٣١
٢ - العناية بالمرضى في المستشفيات^(ج)						
عدد المرضى الذين قبلوا بالمستشفيات	٩ ١٣٩	٣ ٩٧٧	١٠ ٤٩٣	١٠ ٥٢٥	٦ ٩٩٣	٤١ ١٢٧
عدد أيام الاستشفاء	٣٤ ٠٨٩	١٠ ٦٠٥	٣٨ ٩٢٣	٤٥ ٦٥٣	١٩ ١١٧	١٤٨ ٣٨٧
٣ - العناية بصحة الأم والطفل						
حوامل مسجلات حديثاً	٤ ٧٤٠	٨ ٠٠٨	٢٢ ٠٤٤	١١ ٦٢٩	٢٧ ١٧٧	٧٣ ٥٩٨
رضع دون السنة مسجلون حديثاً	٤ ٨٢٧	٨ ٤٢٧	٢٨ ٧٤٢	١٢ ٣١٢	٢٦ ٧٤١	٨١ ٠٤٩
أطفال دون الثالثة تحت الاشراف الطبي	١٣ ١٩٩	١٩ ٨٢٥	٦٩ ٤١٣	٣٤ ٢٤٤	٦٨ ٤٦٩	٢٠٥ ١٥٠
متقبلون جدد لتنظيم الأسرة	٢ ٥٦١	٢ ٦٦٢	٧ ٢٠٦	٣ ٧٩٠	٧ ٩٧٦	٢٤ ١٩٥
مجموع المتقبلين لتنظيم الأسرة (د)	٤ ٠٧٨	٦ ٠٠٥	٩ ٤١١	٥ ٦٩٠	١٦ ٢٥١	٤١ ٤٣٥
٤ - البرنامج الموسع للتحصين						
عدد الرضع الذين تلقوا السلسلة الأساسية الكاملة :						
اللقاح الثلاثي	٤ ٥٦٧	٨ ٠٧٧	٢٥ ٦٨٢	١٢ ٣٩٧	٢٦ ٩٣٠	٧٧ ٦٥٣
لقاح شلل الأطفال	٤ ٥٧١	٨ ٠٨٦	٢٥ ٥١١	١٢ ٤٥٥	٢٧ ١٤٣	٧٧ ٧٦٦
لقاح السل	٤ ٧٠٥	٧ ٣٤٢	٢٧ ٧٦٩	١٢ ٤٨٨	٢٦ ٤٦٤	٧٨ ٧٦٨
لقاح الحصبة	٤ ٦٧٢	٨ ٨٧٣	٢٥ ٢٧٨	١٣ ٢٨٧	٢٧ ٩٨٦	٨٠ ٠٩٦
٥ - الصحة المدرسية						
عدد التلاميذ الجدد المفحوصين	٤ ٨٨٨	٧ ٣١٠	١٣ ٢٢٦	٥ ١١٩	١٩ ٩٣٣	٥٠ ٤٧٦
عدد اللقاحات المنشطة	١٢ ٥٤٣	٢٤ ١٧٥	٤٢ ٤٤٥	٢٤ ٤٧١	٧٢ ٧٧٩	١٧٦ ٤١٣

(أ) تضم ٨٧ مركزاً صحياً، توفر مجموعة كاملة من الرعاية الطبية الوقائية والعلاجية والاجتماعية، و ٢٢ نقطة صحية توفر الخدمات نفسها بدوام جزئي، و ١٣ عيادة لصحة الأم والطفل، توفر الرعاية الوقائية فقط.

(ب) بما في ذلك زيارات الاستشارة الطبية، والحقن والتضميد .

(ج) باستثناء مستشفى قلقيلية الذي يضم ٤٣ سريراً، والذي تديره الأونروا في مدينة قلقيلية في الضفة الغربية، فإنه يتم تقديم خدمات المستشفيات عبر ترتيبات تعاقدية مع مستشفيات تابعة لمنظمات غير حكومية وأخرى خاصة، أو عبر التعويض الجزئي عن تكاليف العلاج.

(د) طوال مدة البرنامج .

الجدول ٩ - اتجاهات الإصابة بأمراض معدية مختارة

الجدول ١٠ - الموظفون المعتقلون والمحتجزون

(١ تموز/يوليه ١٩٩٥ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦)

قطاع غزة	الضفة الغربية	الأردن	الجمهورية العربية السورية	لبنان	المجموع
٧٧	٥ (أ)	١	-	١	٨٤
-	-	-	-	-	-
١٦	١١ (ب)	-	-	-	٢٧
٩٣ (ج)	١٦	١	-	١	١١١

(أ) بينهم موظف واحد احتجزته السلطات الإسرائيلية .

(ب) بينهم موظفان احتجزتهما السلطات الإسرائيلية .

(ج) احتجزتهم السلطة الفلسطينية .

**الجدول ١١ - التبرعات النقدية والعينية المقدّمة من الحكومات
والجماعة الأوروبية**
(١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥)
(الإيرادات الفعلية بدولارات الولايات المتحدة)

عام ١٩٩٥					
المتبرعون	مجموع التبرعات عام ١٩٩٤	الميزانية العادية ^(١)	المشاريع ^(ب)	صندوق الإجراءات الاستثنائية في لبنان والأراضي المحتلة	المجموع
أستراليا	٣ ٦١٠ ٠٤٥	٢ ٠٨٩ ٩٥٠	-	-	٢ ٠٨٩ ٩٥٠
النمسا	٥٠٣ ٢٣٥	٥٠٩ ٢٧٨	-	-	٥٠٩ ٢٧٨
البحرين	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	-	-	١٥ ٠٠٠
بلجيكا	٢ ٧٢٥ ٣٢٤	٨٩٩ ٣٧٣	١ ٨٦٧ ٤٥٨	٥٤٠ ٢٠٠	٣ ٣٠٧ ٠٣١
البرازيل	-	٥٠ ٠٠٠	-	-	٥٠ ٠٠٠
كندا	١٠ ٧٥٥ ٥٤٦	٨ ١٤٨ ١١٧	٨٨٤ ٣٩١	-	٩ ٠٣٢ ٥٠٨
الصين	٣٩٢ ١٢٩	٦٠ ٠٠٠	-	-	٦٠ ٠٠٠
كولومبيا	٢ ٥٠٠	٢ ٥٠٠	-	-	٢ ٥٠٠
قبرص	٢ ١٥٦	٢ ٣١٠	-	-	٢ ٣١٠
الجمهورية التشيكية	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	-	-	٢٠ ٠٠٠
الدنمرك	١٠ ٢٥٤ ١٢١	٦ ٨٨٦ ١٠٧	١٠٦ ١٧١	١ ٠٥٨ ٨٨٢	٨ ٠٥١ ١٦٠
مصر	٥ ٩٣٥	٥ ٩٣٥	-	-	٥ ٩٣٥
فنلندا	١ ٩٤٥ ٧٣٥	١ ٦٤٨ ٢٦١	-	-	١ ٦٤٨ ٢٦١
فرنسا	٣ ٩٢٣ ٥٢٢	١ ٣٥٤ ٠٦٩	١٠٠ ٠٠٠	٩٧٤ ٥٥٠	٢ ٤٢٨ ٦١٩
ألمانيا	٧ ٩٤٩ ٦٧٦	٨ ٣١٤ ٩٩٠	٢ ٥٧٤ ٥٤٧	-	١٠ ٨٨٩ ٥٣٧
اليونان	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	-	١٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠
الكرسي الرسولي	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	-	-	٢٠ ٠٠٠
أيسلندا	١٥ ٧٠٠	-	-	-	-
الهند	٧ ١٢٥	٧ ٢٣٧	-	-	٧ ٢٣٧
اندونيسيا	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	-	-	٢٥ ٠٠٠
إيران (جمهورية-الإسلامية)	٣٠ ٠٠٠	٢٦ ٣٨٦	-	-	٢٦ ٣٨٦
أيرلندا	٧١٧ ٠٢٢	٦٨٨ ٧٥٤	٢٤٥ ٤٣٤	-	٩٣٤ ١٨٨
إسرائيل	٩٥ ٣٩٩	-	-	٧٧ ٧٠٥	٧٧ ٧٠٥
إيطاليا	١٠ ٤٧٢ ٣٦٦	٧ ١٤٢ ٨٥٧	٣١٠ ٥٥٩	-	٧ ٤٥٣ ٤١٦
اليابان	٤١ ٠٨٣ ٨٦١	١٨ ٦٧٤ ٧٠٥	٩ ١٨٨ ٤٦٨	١ ٩٧٤ ٠٣٦	٢٩ ٨٣٧ ٢٠٩
الأردن	٨١ ٧٦٣	٦٩ ٨٦٣	-	-	٦٩ ٨٦٣
جمهورية كوريا	١٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	-	-	٣٠ ٠٠٠

عام ١٩٩٥

المتبرعون	مجموع التبرعات عام ١٩٩٤	الميزانية العادية ^(أ)	المشاريع ^(ب)	صندوق الإجراءات الاستثنائية في لبنان والأراضي المحتلة	المجموع
الكويت	١ ٥٠٠ ٠٠٠	- ٣ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	
لبنان	١٢١	٣٤٧ ٢٩٨	-	-	٣٤٧ ٢٩٨
لكسمبورغ	١ ٠٤٣ ٨٤٢	٤٩ ٧٤٧	-	-	٤٩ ٧٤٧
ماليزيا	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	-	-	١٠ ٠٠٠
جزر مالديف	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠	-	١ ٠٠٠	
مالطة	-	٣ ٠٠٠	-	-	٣ ٠٠٠
المكسيك	٣ ٠٠٠	٣ ٠٠٠	-	-	٣ ٠٠٠
موناكو	٥ ١٩٤	٦ ٩٨٤	-	-	٦ ٩٨٤
المغرب	١ ٠٥١ ٧٤٧	-	-	٢٤٢ ٥٢٠	٢٤٢ ٥٢٠
هولندا	٩ ٩٥٦ ٢٧٠	٥ ٧٣١ ٦٣٢	٣ ١٧٦ ٠٦٠	٧ ٣٢٣ ١٦٥	١٦ ٢٣٠ ٨٥٧
نيوزيلندا	٢٩٢ ٠٤٩	١٣٦ ٧٧١	-	-	١٣٦ ٧٧١
النرويج	١١ ٤٠٨ ٤٠٢	١١ ٠٠٧ ٨٤٢	٤ ٤٨٦ ٩٥٥	-	١٥ ٤٩٤ ٧٩٧
عمان	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	-	-	٢٥ ٠٠٠
باكستان	١٥ ٦١٨	١٧ ٥٩٥	-	-	١٧ ٥٩٥
فلسطين	٢٢٢ ٦٠٧	-	-	-	-
بنما	٥٠٠	٥٠٠	-	-	٥٠٠
الفلبيين	٢ ٩٠٩	٤ ٠٠٠	-	-	٤ ٠٠٠
البرتغال	٥٠ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	-	٥٥ ٠٠٠
المملكة العربية السعودية	١ ٢٠٠ ٠٠٠	١ ٢٠٠ ٠٠٠	٦ ٧٢٦ ٢٨٣	-	٧ ٩٢٦ ٢٨٣
اسبانيا	٢ ١٨٣ ٧٢٦	٣ ٣٣٢ ٠٢٣	-	-	٣ ٣٣٢ ٠٢٣
سري لانكا	-	٢ ٠٠٠	-	-	٢ ٠٠٠
السويد	٢٠ ٤٧٢ ٤٤٧	٢٠ ٢٧٤ ٠٩٩	٢ ٣٢٠ ١٢٧	-	٢٢ ٥٩٤ ٢٢٦
سويسرا	٨ ٨٤٩ ٨٢٢	٦ ٨٩٥ ٢٩٦	٦ ٨٥٠ ٠٠٠	-	٧ ٥٨٠ ٢٩٦
الجمهورية العربية السورية	٤٢ ٦٥٥	١١٨ ٤٧٥	-	-	١١٨ ٤٧٥
تايلاند	١٤ ٢٦٦	١٤ ٦٢٥	-	-	١٤ ٦٢٥
ترينيداد وتوباغو	-	٥٠٣	-	-	٥٠٣
تونس	١٢ ١٢١	٥٩٣ ٤٦٤	-	-	٥٩٣ ٤٦٤
تركيا	١٠٠ ٠٠٠	-	-	-	-
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا	٩ ٠١٦ ٣١٤	٩ ٦٥٥ ٨٦٩	١ ٠٥٧ ٧٠٦	-	١٠ ٧١٣ ٥٧٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٨١ ٣٢٢ ٣٩١	٧٠ ١٠٠ ٠٠٠	١٠ ٥٧٦ ٨٩٤	-	٨٠ ٦٧٦ ٨٩٤
فنزويلا	-	-	٣ ٥٢٩	-	٣ ٥٢٩
المجموع الفرعي	٢٤٣ ٥٦٥ ١٦١	١٨٩ ٤٢٧ ٦٤٩	٤٤ ٣٣٦ ٠٥٣	١٢ ٢١٣ ٣٥٣	٢٤٥ ٩٧٧ ٠٥٥
الجماعة الأوروبية	٩٧ ٩٩٢ ٩٨٧	٥٦ ٠٢٠ ١٣٩	١٢ ٨٤٨ ٧٨٣	٢ ٠٦٢ ٧٦٧	٧٠ ٩٣١ ٦٨٩
المجموع الكلي	٣٤١ ٥٥٨ ١٤٨	٢٤٥ ٤٤٧ ٧٨٨	٥٧ ١٨٤ ٨٣٦	١٤ ٢٧٦ ١٢٠	٣١٦ ٩٠٨ ٧٤٤

(أ) تشمل الصندوق العام، والأنشطة الجارية الممولة، والمشاريع الانشائية والخاصة.

(ب) تشمل برنامج تطبيق السلام، والبرنامج الموسع للمساعدة، ومشروع مستشفى غزة الأوروبي، ونقل مقر الوكالة إلى منطقة العمليات.

**الجدول ١٢ - نفقات فترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٦، وميزانية التشغيل
للبرامج العادية للأونروا لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧**

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

البرنامج	النفقات الفعلية المعدلة لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٦	ميزانية التشغيل		مجموع ميزانية التشغيل لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧
		١٩٩٦	١٩٩٧	
التعليم	٢٧٧,٧	١٥٩,١	١٦٧,١	٣٢٦,٢
الصحة	١٠٢,٦	٦٠,٠	٦١,٣	١٢١,٣
الإغاثة والخدمات الاجتماعية	٥٩,٤	٣٦,٦	٣٨,٠	٧٤,٦
الخدمات التشغيلية ^(أ)	٤٠,٤	٢٤,٩	٢٥,٢	٥٠,١
الخدمات المشتركة (ب)	٦٦,٥	٤٦,٩	٤٧,٥	٩٤,٤
تكاليف أخرى ^(ج)	-	١٢,٧	١٢,٧	٢٥,٤
المجموع	٥٤٦,٦ (د)	٣٤٠,٢	٣٥١,٨	٦٩٢,٠

(أ) تشمل خدمات الامداد والنقل والخدمات المعمارية والهندسية التي تدعم جميع برامج الوكالة.

(ب) تشمل الخدمات التنظيمية والإدارية المشتركة التي تدعم جميع برامج الوكالة، فضلاً عن الاحتياطات المتنوعة - بما فيها المعدات، والمساعدة الموقتة، والاحتياطات التشغيلية في المناطق الميدانية والمقر - التي تُرصد للبرامج خلال العامين.

(ج) المبالغ المدرجة للعامين ١٩٩٦ و ١٩٩٧ تمثل الأموال المرصودة لصرف تعويضات نهاية الخدمة لموظفي الوكالة في نهاية ولايتها.

(د) تشمل ٧,٥ ملايين دولار من النفقات في فترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٦، مقابل مشاريع الميزانية العادية، الناشئة خلال فترة السنتين أو في ميزانيات السنوات الماضية.

الجدول ١٣ - الأونروا بالأرقام

(كما في حزيران/يونيه ١٩٩٦)

	المقر		الضفة الغربية	قطاع غزة	الأردن	الجمهورية العربية السورية	لبنان	
	فبيينا/غزة	عمّان						
مساحة البلد (كلم مربع)	٢٩٣ ٣٥٢	-	٥ ٥٠٠	٣٦٠	٩١ ٨٦٠	١٨٥ ١٨٠	١٠ ٤٥٢	
عدد سكان البلد	٢٤ ٦٩٢ ٤٢٦	-	١ ٥٧١ ٥٧٥	٩٦٣ ٠٠٠	٤ ١٣٩ ٤٥٨	١٤ ٦١٨ ٣٩٣	٣ ٤٠٠ ٠٠٠	
اللاجئون المسجلون	٣ ٣٠٨ ١٣٣	-	٥٣٢ ٤٣٨	٧١٦ ٩٣٠	١ ٣٥٨ ٧٠٦	٣٤٧ ٣٩١	٣٥٢ ٦٦٨	
الزيادة في عدد اللاجئين المسجلين (%) (١٩٩٦/١٩٩٥)	٤,٣	-	٢,٩	٤,٩	٥,٥	٣,٠	١,٩	
اللاجئون المسجلون (%) من عدد سكان البلد	١٣,٤	-	٣٣,٩	٧٤,٤	٣٢,٨	٢,٤	١٠,٤	
اللاجئون المسجلون (%) من مجموع اللاجئين المسجلين	١٠٠,٠	-	١٦,١	٢١,٧	٤١,١	١٠,٥	١٠,٧	
المخيمات الموجودة	٥٩	-	١٩	٨	١٠	١٠	١٢	
اللاجئون المسجلون في المخيمات	١ ٠٩٥ ٣٧٥	-	١٤٨ ١٠٥	٣٩٥ ٩٨٧	٢٥٨ ٢٠٤	١٠١ ٠٢٧	١٩٢ ٠٥٢	
اللاجئون المسجلون في المخيمات (%) من اللاجئين المسجلين	٣٣,١	-	٢٧,٨	٥٥,٢	١٩,٠	٢٩,١	٥٤,٥	
المدارس	٦٣٧	-	١٠٠	١٥٥	١٩٨	١١٠	٧٤	
التلامذة الملحقون بالمدارس (١٩٩٦/١٩٩٥)	٤٢١ ٨٥٤	-	٤٥ ٨١٢	١٢٩ ٤٩٤	١٤٨ ٠٠٤	٦٢ ٠٤٦	٣٦ ٤٩٨	
التلميذات كنسبة مئوية	٤٩,٦	-	٥٥,٥	٤٩,٤	٤٩,١	٤٨,٤	٥٠,٣	
كلغة التلميذ بالابتدائي بالدولار (١٩٩٦/١٩٩٥)	٣٠٠	-	٣٧٢	٢٧١	٢٩٢	١٧٨	٣٨٦	
كلغة التلميذ بالإعدادي بالدولار (١٩٩٦/١٩٩٥)	٤٢٠	-	٥٠١	٤٨٤	٣٤٨	٢٥٦	٥١٢	
مراكز التدريب المهني والتقني	٨	-	٣	١	٢	١	١	
مقاعد التدريب المهني والتقني (١٩٩٦/١٩٩٥)	٤ ٦٢٤	-	١ ٢٦٠	٧٣٢	١ ٢٢٤	٨٠٠	٦٠٨	
مقاعد التدريب في كلية العلوم التربوية (١٩٩٦/١٩٩٥)	١ ٤٥٥	-	٦٠٠	-	٨٥٥	-	-	
المعلمون المتدربون أثناء الخدمة (١٩٩٦/١٩٩٥)	٦٥١	-	١٠٦	١٦٤	١٧٥	١٠٨	٩٨	
المنح الجامعية المقدّمة (١٩٩٦/١٩٩٥)	٩٤٣	-	١٤٩	٢٣١	٢٤٦	٢٤٠	٧٧	
مجموع وظائف التعليم	١٤ ٨٦٣	-	٢ ٠٩٣	٤ ١٣٣	٤ ٩٦٥	٢ ٠٦٣	١ ٥٣٨	
الوحدات الصحية	١٢٣	-	٣٤	١٩	٢٣	٢٢	٢٥	
توفير رعاية الاسنان	٧٨	-	١٧	١٢	٢٠	١٢	١٧	
توفير تنظيم الأسرة	١٢٠	-	٣٣	١٧	٢٣	٢٢	٢٥	
توفير رعاية خاصة	١٠٨	-	٣٤	١١	١٧	٢٢	٢٤	
توفير خدمات متخصصة	٦٩	-	١٧	١١	١٣	١٣	١٥	
المختبرات	٨٦	-	١٩	١١	٢٣	١٨	١٥	
زيارات المرضى السنوية (١٩٩٦/١٩٩٥)	٦ ٥٧٩ ٤٥٦	-	٩٩٤ ٧٨٥	٢ ٤٨٤ ٥٦٢	١ ٦٠٩ ٠٢٩	٧٦٦ ٠٨٢	٧٢٤ ٩٩٨	

	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الأردن	قطاع غزة	الضفة الغربية	المقر		المتوسط/المجموع
						عمّان	فبيينا/غزة	
المأوى الموصولة بموارد المياه في المخيمات (%)	٩٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٩	-	-	٩٩
المأوى المجهّزة بتمديدات الصرف الصحي في المخيمات (%)	٧١	٨٥	٧٢	٣١	٦٣	-	-	٦١
مجموع وظائف الصحة	٥٤٢	٤٢٥	٨١١	٩٢٢	٦٦٢	٢٤	-	٣ ٣٨٦
حالات العسر الشديد	٣٥ ٣٨٢	٢١ ٣٧٤	٣٤ ٣٣٥	٥٩ ٦٩٢	٢٨ ٣٩٥	-	-	١٧٩ ١٧٨
حالات العسر الشديد (%) من اللاجئين المسجلين	١٠,٠	٦,٢	٢,٥	٨,٣	٥,٣	-	-	٥,٤
مراكز برامج المرأة	١١	١٣	٢١	١٠	١٣	-	-	٦٨
مراكز التأهيل الاجتماعي	٢	٥	٨	٦	٩	-	-	٣٠
مراكز أنشطة الشباب	-	-	-	٨	١٩	-	-	٢٧
مجموع وظائف الإغاثة والخدمات الاجتماعية	٩٥	٨٢	١٤٦	٢٦٨	١٣٧	٢١	-	٧٤٩
قروض توليد الدخل (عدها)	١٠٠	-	١٢٧	٢ ٢١٦	١٠٢	-	-	٢ ٥٤٥
قروض توليد الدخل (بالدولار) ^(١)	٥٧٩ ٦٥٠	-	٨٣٩ ٠٠٢	٨ ٢٨٨ ٥٩٧	١ ٣٣٣ ٠٦٠	-	-	١١ ٠٤٠ ٣٠٩
مجموع الوظائف الميدانية	٢ ٥٣٠	٢ ٨٢٤	٦ ١٩٧	٥ ٩٠١	٣ ٣٧٣	١٩٩	١٤٤	٢١ ١٦٨
مجموع الوظائف الدولية	٨	٨	٧	١٥	٢١	٢٥	٤٧	١٣٤
ميزانية التشغيل لعام ١٩٩٦ بـ)								
- للتعليم	١٧,٥٣	١٣,٥٨	٤٩,٩٤	٤٢,٢٧	٢٤,٤٤	٢,٥٦	٨,٧٩	١٥٩,١١
- للصحة	٨,٦٩	٥,٢٣	١١,٥٥	١٦,٦٣	١٣,٨٠	١,٥٣	٢,٥١	٥٩,٩٥
- للإغاثة والخدمات الاجتماعية	٦,٨٨	٣,٩٥	٦,١١	١٢,١٥	٦,٣٤	٠,٨٠	٠,٣٥	٣٦,٥٧
- للخدمات التشغيلية	٣,٣٥	٢,٦٤	٣,٨٠	٦,٤٦	٤,٥٧	٣,١٨	٠,٩٢	٢٤,٩٢
- للخدمات المشتركة	٣,٥٠	١,٩١	٢,٩٢	٤,٢٠	٤,٥٩	٢,٥٠	٢٧,٣٣	٤٦,٩٤
المجموع	٣٩,٩٤	٢٧,٣٢	٧٤,٣٢	٨١,٧١	٥٣,٧٤	١٠,٥٧	٣٩,٨٩	٣٤٠,١٨ ^(٢)
برنامج تطبيق السلام: - عدد المشاريع	٣٥	٣٣	٥٧	٩٦	٥٥	-	-	٢٧٦
- التبرعات المعقودة والتبرعات ^(١)	١٧ ١٢٧ ٩٦٠	٧ ١٩٥ ٦٢٩	٨ ٨١٠ ٥٢٠	١١٦ ٨٤٣ ٥٨٠	٤٢ ٦٢٠ ٥٤١	-	-	١٩٢ ٥٩٨ ٢٣٠
النسبة المئوية للبطالة (تقديرية)	٤٠,٠	٨,٤	١٨,٨	٦٠-٥٠	٤٠-٣٠	-	-	-
النسبة المئوية للأمية: (فئة العمر ١٦-٦٠ سنة) (تقديرية) ^(٣)	٨٢ ١٩١	٦٦ ١٦١	٧٢ ١٧١	١٥٢ ٢٩١	١٦٢ ٢٦١	-	-	-
وفيات الاطفال لكل ١٠٠٠ طفل (تقديرية)	٤٠-٣٠	٤٠-٣٠	٤٠-٣٠	٤٤	٣٤	-	-	-

بملايين دولارات الولايات المتحدة.

(ب)

بدولارات الولايات المتحدة.

(أ)

ذ = ذكور ، إ = إناث.

(د)

تشمل رصد ١٢,٧ مليون دولار لصرف تعويضات نهاية الخدمة.

(ج)

المرفق الثاني

الوثائق ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة

وغيرها من هيئات الأمم المتحدة^(١)

١ - قرارات الجمعية العامة

رقم القرار	تاريخ اعتماده	رقم القرار	تاريخ اعتماده	تاريخ اعتماده
١٩٤ (د-٣)	١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨	٢٩٦٣	ألف الى واو (د-٢٧)	١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢
٢١٢ (د-٣)	١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨	٢٩٦٤ (د-٢٧)	١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢	
٣٠٢ (د-٤)	٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩	٣٠٨٩	ألف الى هاء (د-٢٨)	٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢
٣٩٣ (د-٥)	٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠	٣٠٩٠ (د-٢٨)	٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣	
٥١٣ (د-٦)	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢	٣٣٣٠ (د-٢٩)	١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤	
٦١٤ (د-٧)	٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢	٣٣٣١	ألف إلى دال (د-٢٩)	١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤
٧٢٠ (د-٨)	٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣	٣٤١٩	ألف إلى دال (د-٣٠)	٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥
٨١٨ (د-٩)	٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤	١٥/٣١	ألف الى هاء	٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦
٩١٦ (د-١٠)	٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥	٩٠/٣٢	ألف الى واو	١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧
١٠١٨ (د-١١)	٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٧	١١٢/٣٣	ألف الى واو	١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨
١١٩١ (د-١٢)	١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٧	٥٢/٣٤	ألف الى واو	٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩
١٣١٥ (د-١٣)	١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨	١٣/٣٥	ألف الى واو	٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠
١٤٥٦ (د-١٤)	٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩	١٤٦/٣٦	ألف الى حاء	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١
١٦٠٤ (د-١٥)	٢١ نيسان/أبريل ١٩٦١	١٢٠/٣٧	ألف الى كاف	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢
١٧٢٥ (د-١٦)	٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١	٨٣/٣٨	ألف الى كاف	١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣
١٨٥٦ (د-١٧)	٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢	٩٩/٣٩	ألف الى كاف	١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤
١٩١٢ (د-١٨)	٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥	١٦٥/٤٠	ألف الى كاف	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥
٢٠٠٢ (د-١٩)	١٠ شباط/فبراير ١٩٦٥	٦٩/٤١	ألف الى كاف	٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦
٢٠٥٢ (د-٢٠)	١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥	٦٩/٤٢	ألف الى كاف	٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
٢١٥٤ (د-٢١)	١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦	٥٧/٤٣	ألف الى ياء	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨
٢٢٥٢ (د أ ط - ٥)	٤ تموز/يوليه ١٩٦٧	٤٧/٤٤	ألف الى كاف	٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩
٢٣٤١ (د-٢٢) ألف وباء	١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧	٧٣/٤٥	ألف الى كاف	١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠
٢٤٥٢ (د-٢٣) ألف إلى جيم	١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨	٤٦/٤٦	ألف الى كاف	٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١
٢٥٣٥ (د-٢٤) ألف إلى جيم	١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩	٦٩/٤٧	ألف الى كاف	١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢
٢٦٥٦ (د-٢٥)	٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠	٤٠/٤٨	ألف الى ياء	١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣
٢٦٧٢ (د-٢٥) ألف إلى دال	٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠	٢١/٤٩	باء	٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
٢٧٢٨ (د-٢٥)	١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠	٣٥/٤٩	ألف إلى زاي	٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
٢٧٩١ (د-٢٦)	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١	٢١/٤٩	سين	١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥
٢٧٩٢ ألف إلى هاء (د-٢٦)	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١	٢٨/٥٠	ألف إلى زاي	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

٢ - قرارات الجمعية العامة

رقم القرار	تاريخ اعتماده
٤٦٢/٣٦	١٦ آذار/مارس ١٩٨٢
٤١٧/٤٨	١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

٣ - تقارير المفوض العام للأونروا

١٩٩٢	:	الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ١٣ (A/47/13)
١٩٩٣	:	المرجع نفسه، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ١٣ (A/48/13 و Add.1)
١٩٩٤	:	المرجع نفسه، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ١٣ (A/49/13)
١٩٩٥	:	المرجع نفسه، الدورة الخمسون، الملحق رقم ١٣ (A/50/13 و Add.1)

٤ - البيانات المالية المراجعة

١٩٩٢	:	الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ٥ جيم (A/47/5/Add.3)
١٩٩٤	:	المرجع نفسه، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٥ جيم (A/49/5/Add.3)

٥ - تقارير لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين

١٩٩٢	:	A/47/413
١٩٩٣	:	A/48/474
١٩٩٤	:	A/49/509
١٩٩٥	:	A/50/500

٦ - تقارير الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا

١٩٩٢	:	675/74/A
١٩٩٣	:	A/48/554
١٩٩٤	:	A/49/570
١٩٩٥	:	A/50/491

٧ - تقارير الأمين العام

١٩٩٢	:	تقارير الأمين العام المقدمة عملاً بقرارات الجمعية العامة ٤٦/٤٦ دال إلى كاف، المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، على التوالي:
------	---	---

A/47/488 (الهبات والمنح الدراسية المعروضة من الدول الأعضاء للتعليم العالي، بما فيه التدريب المهني، للاجئين الفلسطينيين)

A/47/489 (اللاجئون الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧)

A/47/490 (استئناف توزيع المؤن على اللاجئين الفلسطينيين)

A/47/491 (عودة السكان واللاجئين النازحين منذ عام ١٩٦٧)

A/47/438 (الإيرادات الآتية من ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين)

A/47/492 (حماية اللاجئين الفلسطينيين)

A/47/601 (جامعة "القدس" للاجئين الفلسطينيين)

A/47/493 (حماية الطلاب الفلسطينيين والمؤسسات التعليمية الفلسطينية، وضمان سلامة منشآت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، في الأراضي الفلسطينية المحتلة) .

١٩٩٣ : تقارير الأمين العام المقدّمة عملاً بقرارات الجمعية العامة ٦٩/٤٧ دال الى كاف، المؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، على التوالي:

A/48/372 (الهبات والمنح الدراسية المقدمة من الدول الأعضاء للتعليم العالي، بما فيه التدريب المهني، للاجئين الفلسطينيين)

A/48/373 (اللاجئون الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧).

A/48/374 (استئناف توزيع المؤن على اللاجئين الفلسطينيين)

A/48/375 (عودة السكان واللاجئين النازحين منذ عام ١٩٦٧)

A/48/275 (الإيرادات الآتية من ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين)

A/48/376 (حماية اللاجئين الفلسطينيين)

A/48/431 (جامعة "القدس" للاجئين الفلسطينيين)

A/48/377 (حماية الطلاب الفلسطينيين والمؤسسات التعليمية الفلسطينية، وضمان سلامة منشآت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، في الأراضي الفلسطينية المحتلة)

١٩٩٤ : تقارير الأمين العام المقدّمة عملاً بقرارات الجمعية العامة ٤٨/٤٠ دال الى ياء، المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، على التوالي:

A/49/439 (الهبات والمنح الدراسية المقدمة من الدول الأعضاء للتعليم العالي، بما فيه التدريب المهني، للاجئين الفلسطينيين)

A/49/440 (اللاجئون الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧)

A/49/441 (عودة السكان واللاجئين النازحين منذ عام ١٩٦٧)

A/49/488 (الإيرادات الآتية من ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين)

A/49/442 (حماية اللاجئين الفلسطينيين)

A/49/505 (جامعة "القدس" للاجئين الفلسطينيين)

A/49/443 (حماية الطلاب الفلسطينيين والمؤسسات التعليمية الفلسطينية، وضمان سلامة منشآت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، في الأراضي الفلسطينية المحتلة).

تقارير الأمين العام المقدّمة عملاً بقرارات الجمعية العامة ٢١/٤٩ بـ، المؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٢١/٤٩ سين، المؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥، على التوالي:

A/49/885 (تمويل قوة الشرطة الفلسطينية)

A/50/763 (تمويل قوة الشرطة الفلسطينية)

تقارير الأمين العام المقدّمة عملاً بقرارات الجمعية العامة ٣٥/٤٩ جيم، دال، وزاي، المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، على التوالي:

A/50/451 (الأشخاص النازحون نتيجة للأعمال العدوانية في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما تلاه) .

A/50/450 (الهباء والمنح الدراسية المقدمة من الدول الأعضاء للتعليم العالي، بما فيه التدريب المهني، للاجئين الفلسطينيين)

A/50/428 (الإيرادات الآتية من ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين)

A/50/531 (جامعة "القدس" للاجئين الفلسطينيين)

